



جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم: التسيير



مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

في شعبة: علوم المالية والمحاسبة

## أثر الجباية على سلوك المؤسسات الاقتصادية نحو حماية البيئة "دراسة حالة مؤسسة نפטال تيارت"

تحت إشراف الأستاذة:

❖ مفتاح فاطمة

من إعداد الطالبين:

❖ يوسف محمد عبد الرحمان

❖ مزارة فرقاني سفيان

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الدرجة العلمية	إسم و لقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر " أ "	حواس أمين
مشرفا ومقررا	أستاذة محاضرة " ب "	مفتاح فاطمة
مناقشا	أستاذة محاضرة " ب "	بوجلة إيمان
مناقشا	أستاذة محاضر " ب "	حداشي حكيم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/18

السنة الجامعية: 2022/2021

## الإهداء

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية  
والعزيمة، الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا اهدي هذا العمل إلى من أفضلهما على نفسي  
ولم لا فلقد ضحوا من أجلي،

ولم يدخروا جهداً في سبيل إسعادي على الدوام إلى أمي حبيب بختة نتمنى لها ان يطول في  
عمرها وأبي الفاضل يوسف يوسف

وإلى إخوتي هم العصد والسند حفصهم الله ورعاهم وأصدقائي لكم الفضل في تحويل الفشل  
إلى نجاح،

ورفع العزيمة والمعنوية لدي دون نسيان أصدقاء العمر وزملاء الدراسة للكلية الذي قضينا  
معهم أجمل الأوقات وكانوا عوننا لنا وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة.  
وها أنا ذا أختتم مذكرة تخرجي بكل همة ونشاط

وممتن لكل من كان له الفضل في مسيرتي، وساعدني ولو باليسير أهديكم مذكرة تخرجي

يوسف محمد عبد الرحمن

## الإهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي و كان لي خير عون . الى اغلى ما املك في هذه الدنيا الى من كان سببا في وجودي على هذه الأرض، الى من وضعت اللجنة تحت قدميها ، الى التي انخني لها بكل إجلال و التقدير، الى التي ارجوا قد أكون نلت رضاها أمي الغالية أطال الله في عمرها

الى من ادين له بحياتي . الى من ساندني و كان شمعة تحترق لتضيء طريقي . الى من أكن له مشاعر التقدير و الاحترام و العرفان الي ابي اطال الله في عمره ، اسأل الله ان يطيل في عمره .

الى كل افراد عائلتي و بالأخص الذكر اخوتي واخواتي وسندي في دنياي الذين دعموني معنويا و حملوني على رغم كل عيوي الى كل أصدقائي بدون استثناء ومنه الطالبة منال التي ساعدتني في كل خطوة و سارة واصدقائي الذين طالما تقاسمت معهم هموم الدراسة وتشاركنا فرحة النجاح الى أصدقائي خارج مجال الدراسة ، حسين ، احسن ، مخطار ، خالد ، زاكي ، جلال ، امين الى كل الأساتذة الذين قدموا لنا المساعدة و بالأخص الاستاذة المؤطرة مفتاح الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع و اسأل الله عز و جل ان يوفقنا لما فيه الخير لنا و لوطننا انه المولى و نعم النصير

# مزارة فرقاني سفيان

## شكر وتقدير

الحمد لله حمدا يليق بمقامه لأنه وفقنا في انجاز هذه  
المذكرة فعليه توكلنا وكان خير عون لنا في ذلك  
ثم بعد نتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذتنا  
ومشرفتنا مفتاح فاطمة والتي خصصت وقتها الثمين  
وكانت قدوتنا في انجاز هذا العمل  
كما نتقدم بجزيل الشكر إلى اعضاء لجنة المناقشة  
الموقرة دون نسيان تقديم الشكر الجزيل لكل  
الأساتذة المحترمين ونشكر كل من ساهم من قريب او  
بعيد او بكلمة في تشجيعنا على بلوغ ما وصلنا إليه  
نقول لكم شكرا جزيلاً على كل مجهوداتكم.

قائمة الأشكال،

الجداول، الرموز

والإختصارات

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
9	التصنيف من حيث حجم العمال	(1-1)
22	مؤشر تلوث الهواء في الجزائر	(2-1)
38	المبالغ السنوية للرسم على النشاطات الملوثة لكل منشأة مصنفة	(1-2)
39	المعامل المضاعف المطبق على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة	(2-2)
42	الرسم على المنتوجات البترولية	(3-2)
42	جدول تسعيرة الرسم على الوقود	(4-2)
63	رموز وتسميات وتصنيفات النفايات ودرجة خطورتها	(1-3)
65	القيم القصوى لمعايير الانبعاثات الجوية للمنشآت البترولية	(2-3)
67	تقديم نتائج التحليل	(3-3)
68	القيمة المالية التي تدفعها نفعال جراء التلوث	(4-3)

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
10	تصنيفات المؤسسات الاقتصادية	(1-1)
15	محددات السلوك البيئي	(2-1)
32	المستوى الأمثل للتلوث	(1-2)
34	منحنى بياني يوضح كيفية فرض الضريبة البيئية على المؤسسات الاقتصادية	(2-2)
56	الهيكل التنظيمي لشركة نفعال	(1-3)
61	الهيكل التنظيمي لمقاطعة الوقود بتيارت	(2-3)

## قائمة الرموز و الاختصارات

باللغة العربية	باللغة الإنجليزية	الاختصار
مبدأ الملوث المدافع	PRINCIPE POLLUER PAYER	Ppp
غازي ثاني أكسيد الكبريت	sulfur	H2SO
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	Organisation pour la cooperation et le developpement economique	OCDE
غاز البترول المميع	Gaz de pétrole liquéfié	GPL
سيطرة على تلوث الأرض	Control of Land Pollution	CLP
مركز معالجة المعلوماتية	Centre de traitement de l'information	CTI
مديرية الشؤون الاجتماعية	Direction des Affaires Sociales et Culturelles	DASC
الزفت	BETUM	BETUM
نظافة أمن والحيط	hygiene de sécurité et environnement HSE	HSE
مازوت	GAZ-OIL	GAZ-OIL
وقود الغاز الطبيعي	Gaz combustible naturel	GNC
حموضة الوسط	Potentiel hydrogen	PH



## ملخص:

أصبح العالم اليوم أكثر تضررا من الجانب البيئي وعلى أثر هذا عملت كل دول العالم إلى التطرق واتباع اهم الأساليب ومختلف التشريعات القانونية والمناهج الصحيحة للحد من ظاهرة التلوث البيئي.

وسنحاول من خلال هذا البحث التركيز على أهم المفاهيم المتعلقة بالبيئة وعلاقتها بالمؤسسات الاقتصادية وأهم مخاطر التلوث البيئي من جهة ومن جهة أخرى الضرائب البيئية، وكيف يمكن لهذه الضرائب والرسوم البيئية المعمول بها أن تساهم في الحد من ظاهرة التلوث البيئي، بالإضافة إلى التعرف على واقع الضرائب البيئية في الجزائر ودراسة تطبيقها على مؤسسة نفضال وأهم النتائج التي توصلنا إليها أن الجباية البيئية توجه سلوكيات نفضال نحو حماية البيئة من خلال فرضها لمختلف الضرائب.

الكلمات المفتاحية: سلوك المؤسسات الاقتصادية، الضرائب البيئية، التلوث البيئي، النظام الضريبي.

### **Abstract:**

The world Today has become more vulnerable in its environmental aspect , as a result of that all the countries of the world worked hard to adrese and adopt the most important tools and different legal provisions and the right tools in order to reduce the environmental pollution. We will try through this investigation to focus on the main environmental concepts and its relationship with economic institutions and the most critical risks of environmental pollution, in the other hand the way the environmental taxes contribute to reduce the pollution phenomenon furthermore to learn about these environmental taxes in Algeria and explore its application on NAFTAL governmental institution. The most significant findings that we reached is that environmental collections guide the behaviour of NAFTAL about environmental protection by imposing various taxation.

Keywords: economic institutions behaviour , environmental taxes, environmental pollution.

# الفهرس

## قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الشكر
	الإهداء
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة المختصرات
	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسلوكيات المؤسسات الاقتصادية نحو حماية البيئة</b>	
01	تمهيد
02	المبحث الأول: مدخل نظري للمؤسسات الاقتصادية
02	المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الاقتصادية
05	المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الاقتصادية
06	المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الاقتصادية وتصنيفاتها
15	المبحث الثاني: سلوك المؤسسات الاقتصادية نحو البيئة ومحدداتها.
15	المطلب الأول: محددات السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية
17	المطلب الثاني: سلوكيات المؤسسات الاقتصادية المضرّة
22	المطلب الثالث: سلوكيات المؤسسات الاقتصادية الحميدة نحو البيئة
27	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: الضرائب البيئية في الجزائر</b>	

28	تمهيد
30	المبحث الأول: الإطار النظري للضرائب البيئية
30	المطلب الأول: ماهية الضرائب البيئية
34	المطلب الثاني: خصوصيات فرض الضريبة البيئية (الأهمية الأهداف و العوائق)
37	المبحث الثاني: النظام الضريبي البيئي في الجزائر
37	المطلب الأول: مخطط الضرائب البيئية في القانون الجزائري
45	المطلب الثاني: فعالية النظام الجبائي البيئي والطابع الردعي والتحفيزي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر
51	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: "دراسة حالة" أثر الحماية البيئية على سلوكيات مؤسسة نפטال (فرع تيارت) نحو البيئة	
53	تمهيد
54	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة نפטال
54	المطلب الأول: تقديم عام لمؤسسة نפטال الأم وهيكلها
59	المطلب الثاني: ماهية مؤسسة نפטال - مقاطعة الوقود -
63	المبحث الثاني: السلوكات و المعاملات الجبائية التي تقوم بها مؤسسة نפטال اتجاه البيئة
63	المطلب الأول: التلوثات التي تتسبب بها مؤسسة نافتال
64	المطلب الثاني: السلوكات التي تقوم بها مؤسسة نפטال من أجل الحفاظ على البيئة والتقليل من التلوث
68	المطلب الثالث: المعاملات الجبائية التي تقوم بها نפטال مع الإدارة البيئية
71	خلاصة الفصل
73	خاتمة عامة
76	المراجع



# مقدمة عامة

## مقدمة عامة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا بقضايا البيئة حيث ظهرت أنواع كثيرة ومختلفة من المشاكل البيئية التي أصبحت تؤثر على الشعوب بأجيالها الحالية والمستقبلية والتي تحمل في طياتها مخاطر وتهديدات ذات آثار ومخلفات يصعب التحكم بها والسيطرة عليها.

ومع مرور الوقت تتأكد حقيقة أن التلوث البيئي هو نتاج عن المؤسسات الاقتصادية كونها تنتج مواد تضر بالبيئة، دون الأخذ بعين الاعتبار الخطورة الناجمة عنها.

هذا ما دعا بعض الاقتصاديين إلى التفكير في طريقة لتصحيح ظاهرة هذا التلوث عن طريق آليات وأدوات اقتصادية تدخل في إطار سياسة تتولاها السلطات العامة والتي تهدف إلى الحد من التلوث البيئي بغية تحقيق التنمية المستدامة ووضع مانع لتجنب أي ضرر يحاكي البيئة ومن أهم هذه الأدوات الجباية البيئية أو ما يعرف بالضرائب البيئية.

فمنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي أصبح لزاما على جميع دول العالم تغيير النمط الاقتصادي وإدراج البعد البيئي في التنمية الاقتصادية للتصدي لمشاكل البيئة، حيث عقد مؤتمر قمة الأرض سنة 1992 بربو دي جانيرو، لينص في المبدأ 16 من إعلان ريو على أنه "ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع تضمين النفقات البيئية واستخدام الأدوات الاقتصادية، آخذة في الاعتبار أن الملوث يجب أن يتحمل نفقة التلوث مع المراعاة الواجبة للمصالح العام ودون تشويه التجارة والإستثمار. هذا المبدأ أصبح ساري المفعول ومعترف به في جل دول العالم المتقدم ما جعل هذه الدول تقوم بإصلاحات جبائية شاملة أدخلت خلالها الجانب البيئي في النظام الجبائي تراعي من خلالها إلى التقليل من التلوث والحفاظ على الموارد البيئية ذلك عن طريق إدراج تكلفة هذه الأخيرة ضمن أسعار السلع والخدمات المعروضة في السوق من قبل المؤسسات.

ولتحفيز المؤسسات الاقتصادية على إدماج البعد البيئي في أداءها، تطرقت الحكومات إلى الجباية البيئية كأداة تستطيع من خلالها التأثير في أداء المؤسسة بما يحقق التنمية الاقتصادية.

فيما يخص الجزائر فإن السلطات مدركة تماما لخطورة الوضع البيئي الراهن والتي تعمل هي كذلك على الحد من ظاهرة التلوث.

لقد شرعت الجزائر منذ مطلع تسعينات القرن العشرين على تأسيس جملة من الضرائب والرسوم التي التمسست العديد من القطاعات لاسيما الانبعاثات الجوية الملوثة والتدفقات الصناعية السائلة وكذلك مجال النفايات الصلبة. وذلك باعتبار هذه الضرائب وسيلة اقتصادية ناجعة لحماية البيئة وكونها تعطي التلوث كلفة يتوجب على الملوث أخذها في الحسبان.

ومع صدور قانون المالية لسنة 2002 تلتها مجموعة من التشريعات والقوانين البيئية والحملات الإعلامية زاد الاهتمام الهادف كله إلى حماية البيئة والمحافظة عليها من أجل تنمية اقتصادية مثمرة ومستدامة بغية تلبية اغلب الحاجيات لأجيالنا الحاضرة والمستقبلية.

من خلال ما سبق سنعالج هذا الموضوع إنطلاقا من الإشكالية المطروحة التي تتمثل فيما يلي:

## – إشكالية البحث

هل تؤثر الجباية البيئية على سلوك مؤسسة نفضال نحو حماية البيئة؟

إنطلاقا من هذا التساؤل الرئيسي نتطرق إلى جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

– ما مضمون الجباية البيئية في الجزائر؟

– ما هو أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية التي تمارس نشاطا ملوثا للبيئة؟

– فرضيات البحث:

– يقدم النظام الضريبي الجزائري ضرائب ورسوم كثيرة أهدافها ردع التلوث وتشجيع حماية البيئة

– تؤثر الجباية البيئية بشكل إيجابي على المؤسسات الاقتصادية حيث تؤدي إلى تحسين الأداء الشامل

للمؤسسات مما يجعلها قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وردع سلوك الملوث ودعم السلوكيات

الحميدة اتجاه البيئة.

– أسباب إختيار الموضوع

تم إختيار الموضوع بناء على عدة إختيارات منها:

– أسباب ذاتية منها:

– الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لتمحوره في مجال حماية البيئة.

– الرغبة في التعرف على الضرائب والرسوم التي نصت عليها التشريعات الضريبية والتي تهدف إلى حماية

البيئة من خطر التلوث.

– الرغبة في التعرف على دور الضرائب البيئية المسلطة على المؤسسات الاقتصادية للحد من ظاهرة

التلوث البيئي.

– أسباب موضوعية منها:

– تسليط الضوء على هذا النوع من الضرائب نظرا لحدائته في ميدان البحث العلمي في الجزائر.



- إزالة الغموض في هذا الموضوع بسبب نقص البحوث والدراسات التي تتناول الجباية البيئية في الجزائر.

### - أهمية موضوع البحث:

يكتسي البحث أهمية بالغة، وتكمن هذه الأهمية في الوقوف على أثر الجباية البيئية على سلوك المؤسسات الاقتصادية بإعتبارها المتسبب الأول في تلويث البيئة بحيث يتم الإعتماد على الضرائب البيئية كأداة لمكافحة التلوث البيئي والحد من المخاطر الناجمة عنه وتحقيق التنمية الاقتصادية.

### - أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

- إبراز أثر الجباية البيئية على سلوك المؤسسات الاقتصادية، من خلال ترشيد استعمالها العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة وكذلك استعمال التكنولوجيات المتطورة والرائدة الصديقة للبيئة.
- الوقوف عند مختلف قوانين التشريع الجبائي الجزائري وكذلك عند مختلف الضرائب والرسوم التي تتناول حماية البيئة ودورها في الحد من آثار التلوث البيئي بإعتبارها من أهم أدوات السياسة الجباية البيئية.

### - حدود البحث:

يمكن تحديد الحدود العامة للبحث على النحو التالي:

- تركزت الدراسة من حيث الإطار المكاني حول الجزائر عامة من جانب أساليب وأثار الجباية على أداء المؤسسات الاقتصادية ودراسة حالة لشركة "نפטال" الذي يخص الجانب التطبيقي.
- أما من حيث الإطار الزمني فسيرتكز البحث على واقع الضرائب البيئية في مؤسسة نفطال، ثم مختلف الضرائب والرسوم البيئية التي تم تطبيقها، للفترة (2018-2021).

**صعوبات البحث:** من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث ما يلي:

- قلة المراجع المتخصصة للدور الذي تقوم به الضرائب البيئية فيما يخص حماية البيئة.
- نقص المعلومات المتمحورة بتطبيق الجباية البيئية في الجزائر.
- صعوبة الحصول على بعض المعلومات والإحصاءات المهمة من المؤسسة محل الدراسة.

## — دراسات سابقة:

— **الدراسة الأولى:** عبد الغني حسونة: "الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013. من خلال هذه الدراسة عمل الباحث على طرح مختلف المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة والآليات ومختلف الأساليب التي تتدخل من خلالها الدولة لتحقيق التوازن البيئي وتبيان الجزاءات الواقعة والناجئة عن الأضرار البيئية ثم قدم في الأخير فكرة الإطار التشاركي والمساهمة الجماعية في تعويض الأضرار البيئية. وقد خلص الباحث إلى نتائج نذكر منها:

— اعتماد المشرع الجزائري على فرض نظام ردعي يعتمد على فرض الضرائب والرسوم البيئية على الأنشطة الملوثة لتقليصها وكذا نظام غير ردعي سعى من خلاله إلى التشجيع على اعتماد نشاطات وتكنولوجيا نظيفة صديقة للبيئة.

— لم يكتف المشرع الجزائري بضمان تحقيق الحماية للوسط البيئي بل عمل على حماية الأقاليم البيئية للدول الأخرى حيث اشترط في طلب الترخيص المتعلق بتصدير النفايات خاصة الخطرة منها وجود موافقة مسبقة ومكتوبة من طرف السلطات المختصة في الدول المستوردة لهذه النفايات.

— **الدراسة الثانية:** زليخة يوهنقل، "دور الجماعات المحلية في حماية البيئة حالة بلديات قسنطينة"، مذكرة ماجستير، تخصص التهيئة الإقليمية، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.

عمل الباحث من خلال هذا العمل على طرح مفهوم ودور الجماعات المحلية وكذلك قام بعرض مفصل للإستراتيجية الوطنية للبيئة وطرق تمويل هذا القطاع وأخيرا قدم عرض شامل للوضع الحالية للبيئة في ولاية قسنطينة والتمويل المحلي والجبائي لهذا القطاع وقد خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

— حماية البيئة تتطلب عمل على كل المستويات وذلك بتكاتف كل من الجهود المركزية واللامركزية وعمل المنظمات غير الحكومية.

**الدراسة الثالثة:** علي طاهر، قيدوم جلول "دور الضرائب الخضراء في حماية البيئة -دراسة مقارنة- بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي للفترة (2009-2018)" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة جامعة تيارت، 2020.

عمل الباحثين من خلال هذا العمل على تلخيص دور الضرائب الخضراء في حماية البيئة والحث على إيجاد آليات متطورة للحد من التلوث البيئي مع دراسة مقارنة بين استخدام الجزائر والإتحاد الأوروبي لحيثيات الحماية البيئية ومدى العمل بها. وقد خلص الباحثين إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- الأخذ بتجربة الإتحاد الأوروبي للرفع من فعالية السياسة الجبائية البيئية في الجزائر وتحسين مردوديتها المالية لما لها من تأثيرات وإنعكاسات إيجابية على الجانب الاجتماعي والإقتصادي والبيئي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- إن التزام المؤسسة البيئية يساهم في زيادة الوعي لدى العاملين وتعريفهم بالمتطلبات القانونية والتزامهم بتشريعاتها

ومن خلال ما تم تناوله في بحثنا إستطعنا أن نضيف إليه لمسة خاصة تميزه عن جميع الدراسات السابقة وهي أننا تمحورنا وبشكل كبير على الدور الفعال الذي تلعبه الضرائب البيئية عن طريق جميع الآليات القانونية الجبائية البيئية وما ينتج من ورائها من إيرادات مالية تستثمر كلها في حماية البيئة من كل أشكال وأخطار التلوث الناتجة من المؤسسات الاقتصادية مع دراسة حالة توضح ذلك.

### - خطة البحث

لمعالجة هذا الموضوع بطريقة تسمح لنا بإحتواء جميع الجوانب التي نراها مهمة وكذا الإجابة على الإشكالية والفرضيات المطروحة، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:  
فصلين نظريين والثالث تطبيقي خصص لدراسة حالة لشركة وطنية.

### الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسلوكيات المؤسسات الاقتصادية نحو حماية البيئة

والذي تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تحدثنا فيه عن عموميات حول المؤسسات الاقتصادية من تصنيفات وخصائص ووظائف وأنواعها أما المبحث الثاني تناولنا فيه سلوك المؤسسات الاقتصادية نحو حماية البيئة الذي تطرقنا فيه إلى التلوث الذي تتسبب هاته الأخيرة والمؤشرات التي توحى إلى هذا الخطر البيئي وكذلك تناولنا الضغوطات الخارجية الحكومية من أجل حماية البيئة والسياسات المنتهجة من أجل بيئة سليمة.

### الفصل الثاني: الضرائب البيئية في الجزائر

والذي تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تحدثنا فيه عن ماهية الضرائب البيئية والإطار المفاهيمي للضرائب والرسوم البيئية أما المبحث الثاني تناولنا فيه النظام الضريبي البيئي في الجزائر الذي تطرقنا فيه إلى مجمل الضرائب

والرسوم التي شرعها القانون الجزائري وأثرها الإقتصادي والبيئي على المؤسسات الاقتصادية ومن ثم تطرقنا إلى فعالية النظام الجبائي البيئي والطابع الردعي والتحفيزي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

### الفصل الثالث: "دراسة حالة" أثر الجباية البيئية على سلوكيات مؤسسة نفطال (فرع تيارت) نحو البيئة

تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف الرسوم البيئية المطبقة داخل الشركة وكيفية تحصيلها، كما حاولنا كذلك من خلال هذا الفصل إسقاط ما جاء في الدراسة النظرية على الشركة محل الدراسة، من خلال دراسة مؤشرات الأداء الإقتصادي، والبيئي للشركة، وإبراز أثر الرسوم البيئية الموضوعة من قبل الدولة على أدائه.

الفصل الأول  
الإطار المفاهيمي لسلوكيات  
المؤسسات الاقتصادية نحو حماية  
البيئة

### - تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية في أي نشاط اقتصادي حيث أنها تؤثر على محيطها في شتى المجالات، إلا أن الطلب المتزايد لخدمات المؤسسات الاقتصادية أدى إلى اتساع في حجم نشاطاتها مما خلق لها مشاكل متعددة ومتنوعة مع البيئة، وأصبحت تشكل خطرا على الحياة برمتها، بفعل هذه الأنشطة التي لم تراعي هذه الاعتبارات البيئية وركزت على الاستغلال الغير الأمثل والغير المتصالح مع البيئة، ومنه أصبحت تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق التوازن بين البيئة والاقتصاد لتفادي الضغوطات الخارجية وتحقيق أفضل استغلال للموارد الطبيعية للبيئة .

ولدراسة أكثر تفصيلا حول سلوك المؤسسات الاقتصادية نحو البيئة، وانطلاقا مما سبق سنحاول في هذا الفصل إلى ذكر عموميات حول المؤسسات الاقتصادية وسلوكياتها نحو البيئة، ومن أجل ذلك سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

**المبحث الأول:** مدخل نظري للمؤسسات الاقتصادية.

**المبحث الثاني:** سلوك المؤسسات الاقتصادية نحو البيئة ومحدداتها.

### المبحث الأول: مدخل نظري للمؤسسات الاقتصادية

إن المؤسسات الاقتصادية شغلت حيزا كبيرا عند الإقتصاديين والعلماء خاصة، وقد جاز عليها عدة تغيرات وتطورات مستمرة على مر التاريخ مع ازدياد الحاجيات الإنسانية وكل عرفها حسب اتجاهه ونظرتها الخاصة، ولهذا سنتطرق إليها من خلال هذا المبحث.

#### المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الاقتصادية

قبل أن يظهر المفهوم الحديث للمؤسسات الاقتصادية المتطورة قد طرأ عليها عدة تغيرات وتطورات مستمرة عبر الفكر الإقتصادي المتطور مع الحضارات البشرية وسندرسها بشكل مفصل ومنفصل عن تطوراتها زمنيا ومكانيا في هذا المطلب.

#### أولا: الإنتاج الأسري البسيط (نظام القبيلة)

لقد تميز الانسان في هذه الحياة البدائية باعتماده على الفلاحة من أجل تلبية حاجياته والتي استعمل فيها مجرد وسائل بدائية وبسيطة، وبعد التطور الاجتماعي الذي طرأ داخل القبيلة، ظهر التنظيم والتقسيم المهام مما استدعى إلى وجود محاربين من أجل الحماية والتي كانوا نصيبهم هو الأكبر من الفرز الجماعي في توزيع العوائد الفلاحية.<sup>1</sup>

#### ثانيا: مرحلة المقايضة

إن بعد المرحلة التي سبق ذكرها وتطور الحياة فيها، تغير التقسيم وأصبح صاحب الأرض يقوم باستغلال الأسر من أجل خدمة الأرض وخدمته وسميت هذه المرحلة بالمرحلة الإقطاعية، والتي بدأت من الريف وصولا إلى المدينة وهذا ما استدعى إلى ظهور الحرف اليدوية كصناعة المنتجات، النعال، السروج، مما أدى إلى تطورها والخروج عن نطاق القبيلة إلى التبادل مع أفراد القبائل الأخرى والذي كان من أجل اشباع حاجيات لا من أجل الربح.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1982، ص34.

<sup>2</sup> - خيثر هواري، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تيارت، 2009، ص4.

#### ثالثا: تطورات وحدات حرفية

إن نمو الديمغرافي في القبائل بعد التحضر تسبب في تطور المجال الحرفي الذي استقطب وأدى إلى تحررهم من الحقول والطلب على منتجاتها وخاصة مع تواجد النقود<sup>1</sup>، بعد ظهور المدن والأماكن الحضرية ظهرت مشكلة البطالة أولا، مما دفع العمال إلى إنشاء متاجر تجارية تتجاوز العدالة بين الحرفيين البارزين المشاركين في تكوينها، وتسعى إلى الاستمراري على نفس المستوى من الإنتاجية، وخوفا من وجود تمييز بين هؤلاء المعلمين، فلم تقف أهداف الوحدات الحرفية عند مستوى المساواة بين المعلمين والسعي وراء وحداتهم، بدلا من ذلك سعوا إلى توفير تقنيات التوظيف والاسعار وتوزيع الدخل حيث لا يوجد وسطاء بين المنتجين والمستهلكين، ثم شهدت ورش العمل هذه استقرارا في النظام الأفقي، مع الانتقال من تلميذ إلى مدرس بناء على ثقة المعلم.<sup>2</sup>

#### رابعا: النظام الحرفي المنزلي

ويعرف نظام إنتاج جديد باسم نظام الوسطاء، أو نظام الإنتاج المنزلي الجديد، وقد قام إلى جانب نظام الطوائف الحرفية الذي اخذ في الضعف والانحلال للأسباب التي تقدم ذكرها، وحينما أخذ التاجر الرأسمالي الممول ببسط نفوذه المالي تدريجيا على طوائف الحرف منذ القرن الثالث عشر، ويقوم هذا النظام على تولي التجار بأنفسهم شراء الموارد الأولية اللازمة للصناعة وتوزيعها على صناعات في منازلهم، ثم يجمعونها منهم بعد الانتهاء من صناعتها، ويقومون بتوزيعها فيما بعد على التجار الصغار والمستهلكين.<sup>3</sup>

#### خامسا: ظهور المصنع في شكله الأول (المانيفاكنتورة)

نتيجة للتطورات التي شهدتها الإنتاج الحرفي نظير الارتفاع السكاني الذي دفع إلى تطور الأذواق، اصطدم التجار بوجود نظام الطوائف الذي حال دون سيطرتهم على النشاط الصناعي الأمر الذي دفعهم إلى تكوين عدد من الحرفيين تحت سقف واحد، لتحقيق المراقبة التي كانت مفقودة في ظل النظام المنزلي، وتغير شكل التنظيم في هذا الشكل الأولي للمصنع، حيث اصبح التاجر هو المنظم الذي يشرف على عملية الإنتاج بعد ان كانت خاضعة لإدارة رب الأسرة في الاطار المنزلي، وهكذا خرجت إلى حيز الوجود طبقة جديدة في السلم الاجتماعي تسمى طبقة الاجراء من عمال المصانع.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 23.

<sup>2</sup> خيثر هواري، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

<sup>3</sup> - عبد الباسط حسن، علم الاجتماع الصناعي، الطبعة الثالثة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1982، ص 107.

<sup>4</sup> - خيثر هواري، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع السابق، ص 5-6.



#### سادسا: المؤسسة الصناعية الاتوماتية

لقد بدأت هذه المؤسسات في ظهور بداية القرن 18 مستخدمة لوسائل العمل الآلية ذات المحركات الحيوانية أو المائية أو الهوائية، فهي أتومات واسع مكون من عدة أعضاء ميكانيكية وعقلية تعمل بتوازن دون انقطاع من أجل انتاج نفس الشيء، وكل هذه الأعضاء مرتبطة بقوة محرك ذاتية تقنية.<sup>1</sup> ولا يمكن الإغفال على ان بداية ظهور المؤسسات الآلية بدأت بثلاث مراحل:<sup>2</sup>

1. الإنتاج في ظل الثورة الصناعية الاولى: وكان يتجسد في شكل المانيفاكتورة، غير انه كان يعتمد على الآلات أكثر من اعتماده على الأفراد.

2. نظام الإنتاج الكبير: لا يعني الإنتاج الكبير وإنتاج كميات كبيرة كما يتبادر إلى الذهن، وانما هو فكر تنطوي على وجود خطة دقيقة تحرك العمل بطريقة آلية أو ميكانيكية؛

3. ظهور بعض الأنظمة الفرعية الآلية: وهي أنظمة مشتقة من نظام الإنتاج الكبير، وأهم هذه الأنظمة خط التجميع الذي ركزت على اهتمامه بالعامل أكثر من الالة.

#### سابعا: الشركات مغفلة الاسم والتكتلات

نتيجة لظهور الأسواق الجديدة أصبحت المشروعات الفردية عاجزة على مواكبة التطور التقني الحاصل الذي اتسم بارتفاع نسبة المخاطر، فبذا ظهور شركات تكون رأسمالها باستثمارات الأفراد فيها، وان الشركات المغفلة تقوم على الاسم يقسم رأسمالها إلى أسهم تحت إدارة مجلس منتخب.<sup>3</sup>

#### ثامنا: الشركات متعددة الجنسيات

و هي تحتل مكانا هاما في الاقتصاد الرأسمالي المعاصر وتتمتع بارتكاز عالي في أرجاء العالم وخاصة في الدول النامية، والمعيار الأساسي في تصنيف المؤسسات في قائمة الشركات متعددة الجنسيات يختلف حسب اعتقاد الإقتصاديين في أهمية خاصية معينة لهذه الشركات، وقد ازداد عددها في أوساط التسعينات ما يعادل 35 ألف شركة تتوزع على الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا الغربية واليابان، وقد تجسد نشاطها في الاقتصاد

1 - عبد الغفور يونس، التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص.59

2 - عبد الغفور يونس، التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج، مرجع سبق ذكره، ص 32-35.

3 - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية الجزائر، 1985، ص.190.

الدولي بنمو دورها في تدويل الإستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والقيم المضافة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة الدولية حرة.<sup>1</sup>

#### المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الاقتصادية

سنستعرض أغلب المفاهيم الاقتصادية المتفق عليها للمؤسسات الاقتصادية وسنرى ذلك من خلال عدة زوايا وهي كالتالي:

#### أولاً: من منظور النظم

إن المؤسسة الاقتصادية عبارة عن نظام متشابك متعدد الفروع، يؤثر ويتأثر بمحيط الأعمال الخارجي له، حيث يمثل كل من العملاء والموردون والمنافسون وعروض الطلب والعرض والتقلب في الأسعار، وتعد هذه العناصر الأكثر تأثيراً فيها علاوة على المكونات الاقتصادية الأخرى والقانونية، والمناخ السياسي، والثقافي، والاجتماعي.<sup>2</sup>

#### ثانياً: من المنظور القانوني

إن المؤسسة الاقتصادية عبارة عن تجمع بشري يهدف من خلال اعضاءه لتحقيق الأهداف المشتركة للمؤسسة المراد الوصول إليها وفق إطار قانوني محدد، يبين كل من حقوق وواجبات كل الأفراد فيها وتبيان العلاقات التي تربطهم مع بعضهم وبالمحيط الخارجي للمؤسسة.<sup>3</sup>

ونعرفها أيضاً بأنها هي كل تنظيم اقتصادي مستقل مالي وذو إطار قانوني واجتماعي، يهدف إلى إنتاج أو تبادل السلع والخدمات من خلال مختلف عوامل الإنتاج (المالية، مادية، بشرية، أساليب إدارية) وهذا بالتعامل مع عناصر بيعتها الداخلية والخارجية لتحقيق نتيجة معينة وفق شروط اقتصادية معينة تبعا لحجم ونوع النشاط.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - خيثر هواري، تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص8.

<sup>2</sup> - احمد بن عيشاوي، المؤسسة الاقتصادية والبعد الاستراتيجي للإدارة البيئية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي العلمي: حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012، ص170.

<sup>3</sup> - منير فوزي، تسيير الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص15.

<sup>4</sup> - ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص8.

وتعرف على أنها منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمني ومكاني.<sup>1</sup> ومن خلال هذه التعاريف نستنتج بأن المؤسسات الاقتصادية هي عبارة عن منظمة اجتماعية واقتصادية تعد كيان شامل يجمع مجموعة من الموارد البشرية والمادية ويعملون على تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة، ويعد نشاطها على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات.

#### المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الاقتصادية وتصنيفاتها

إن المؤسسة الاقتصادية تظفر بالعديد من الخصائص من أجل سيرورة عملها في المجتمع وتصنف إلى عدة تصنيفات ذات مفهومها الواسع وسنحاول تلخيصها والتطرق لها في هذا المطلب.

#### أولاً: خصائص المؤسسة الاقتصادية

هناك عدة خصائص للمؤسسة الاقتصادية يمكن أن نستخلص منها ما يلي:

1. للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.
2. ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات، وإما عن طريق الإيرادات الكلية، عن طريق القروض، أو الجمع بين العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف؛
3. يجب أن تكون المؤسسة ماثلة للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب هذه البيئة، فهي لا توجد منعزلة فاذا كانت ظروف البيئة فإنها تستطيع أداء مهماته في أحسن الظروف أما إذا كانت فإنها يمكن ان تعرقل عملياتها.
4. التحديد الواضح للأهداف والسياسية والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها،<sup>2</sup> نرى منها اهداف كمية ونوعية بنسبة للإنتاج، تحقيق رقم اعمال معين.
5. المؤسسة وحدة للإنتاج تعرف على أنها وحدة اقتصادية تهتم بالتوزيع وتكون مهيكلة على أساس قوانين وإجراءات خاصة.

<sup>1</sup> - بن سعد وسيلة، تقييم المؤسسة ودوره في تحقيق ميزة تنافسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة جيلال ليايس، سيدي بلعباس، 2016، ص8.

<sup>2</sup> عمر صخري، اقتصاد مؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص25.

6. المؤسسة وحدة اقتصادية تكمن في إنتاج السلع والخدمات قصد تبادلها في السوق، تحتاج إلى عوامل إنتاج كالمواد الأولية، سلع نصف تامة، الطاقة وأجهزة الإنتاج.
7. المؤسسة وحدة لتوزيع المدخل أي أن المؤسسة تحقق القيمة المضافة التي تساوي قيمة المخرجات التي تتمثل في مجموع المبيعات وهذا حسب تغيير مخزون السلع النهائية من أجل تحويل السلع من المواد الأولية إلى استهلاكية نهائية.
8. المؤسسة خلية إجتماعية أن المؤسسة تكون بتشغيل العمال وذلك من أجل خلق ثروة من جهة والقيام بوظيفة اجتماعية تكمن في سد بعض حاجيات العمال من جهة أخرى، من بين هذه الحاجيات نذكر منها: <sup>1</sup> ثبات العمل، مستوى الأجور، الترقية، تكوين وغيرها؛
9. ان تكون المؤسسة قادرة على البقاء ولها القدرة على التكيف مع متغيرات البيئة؛
10. لا يمكن للمؤسسة الاستمرار بدون موارد مالية، ولهذا يجب عليها ضمان من خلال مصادر التمويل الداخلية والخارجية؛<sup>2</sup>

#### ثانيا: تصنيفات المؤسسات الاقتصادية

إن تصنيف المؤسسات الاقتصادية يستند إلى عدة معايير ذات طابع اقتصادي، قانوني، طبيعة ملكية وحجم العمالة ونرى منها:

#### 1. حسب الطابع الإقتصادي

##### أ. حسب معيار النشاط:

1. المؤسسات الصناعية: "هي التي تقوم بإنتاج السلع المادية عن طريق إستخراج أو عن طريق تحويل الخصائص الفيزيائية والكيميائية لموارد طبيعية (أولية) أو عن طريق التصفية لجعلها صالحة للاستعمال وتتميز بحاجياتها لرؤوس الأموال الكبيرة وتوفير المهارات والكفاءات العالية لتشغيلها خاصة إذا كانت في مجال الصناعات الثقيلة او تحويلية"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الأولى، الجزائر، 2000، ص 28-29.

<sup>2</sup> علاوي صافية، اقتصاد مؤسسة، مطبوعة محاضرات اقتصاد المؤسسة، الجامعة عمار ثلجي، الاغواط، 2020، ص 9.

<sup>3</sup> احمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص 15.

2. مؤسسات الفلاحة تعرف على أنها: "هي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها، وقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاث أنواع من انتاج وهو انتاج نباتي وإنتاج حيواني وإنتاج السمكي."<sup>1</sup>

3. مؤسسات التجارية نستطيع تعريفها بما يلي: "هي المؤسسات التي تهتم أساسا بإعادة بيع السلع على حالتها الاصلية بدون مزاوله أي تغيير او تحويل عليها مثل وكالة السياحة".<sup>2</sup>

4. مؤسسات الخدماتية: "وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة، كمؤسسات النقل، مؤسسات البريد والمواصلات، المؤسسات الجماعية، مؤسسات الأبحاث العلمية".<sup>3</sup>

5. مؤسسات المالية: "ويمكن القول بانها التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي".<sup>4</sup>

ب. من حيث طبيعة الملكية:

1. مؤسسات خاصة **private firms**: وهي التي تعود ملكيتها لخواص يملكون الوقت لاتخاذ القرار، ويمكن تقسيمها إلى شركات اشخاص واموال.<sup>5</sup>

2. مؤسسات عامة: ونستطيع القول "يعود رأس مالها أو الجماعات المحلية وهي تكون ما يسمى بالقطاع العام والدولة أو من ينوب عنها من جماعات محلية هي التي تتكفل بتوفير الأموال اللازمة لنشاط هذه المنشأة وتشرف على تسيير وتحديد استراتيجياتها وأهدافها، كما تتحمل أعبائها وديونها".<sup>6</sup>

3. مؤسسات مختلطة: وهي كل مؤسسة التي تعود ملكيتها بصفة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص.<sup>7</sup>

ج. تصنيف من حيث حجم العمال: ويعتبر هذا التصنيف من المعايير الأكثر شيوعا على الاطلاق في جميع الدول حيث نختصرها في الجدول التالي:

<sup>1</sup> عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثالثة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص31.

<sup>2</sup> كتوش عاشور، المحاسبة العامة أصول ومبادئ و البات تسيير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص8.

<sup>3</sup> عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص31.

<sup>4</sup> عمر صخري، نفس مرجع، ص31.

<sup>5</sup> امينة مخلفي، محاضرات اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، ورقلة، ص10.

<sup>6</sup> يحي شريف يعاد وآخرون، دور الإدارة الالكترونية في تحقيق جودة الخدمات في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، 2020، ص56.

<sup>7</sup> امينة مخلفي، محاضرات اقتصاد وتسيير المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص10.

جدول (1-1) التصنيف من حيث حجم العمال

المؤسسات	العمال
مؤسسة مصغرة	09-01 عمال
مؤسسة صغيرة	50-10 عامل
مؤسسة متوسطة	500-50 عامل
مؤسسة كبيرة	1000-500 عامل
مؤسسة عملاقة	أكثر من 1000 عامل

المصدر: «دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، مؤسسات الدولية، واشنطن، 2009،

د. من الشكل القانوني: وتؤخذ هنا الطابع القانوني وتميز فيها ثلاث أنواع هي:

1. **مؤسسات فردية:** تنشأ هذه المؤسسات عن شخص يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال وعدة عوامل أخرى، يقدم فيها هذا الشخص رأس المال، وهو المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة أو التنظيم أحياناً، وقد يقدم جزءاً من عمل المؤسسة التي تختلط فيها شخصيتها القانونية (المعنوية) بشخصية صاحب رأس المال، وتعتبر الشكل النموذجي لمؤسسة القرن التاسع عشر الذي اكتسبت به نظرية الفائدة والربح والتي أعدت من طرف الإقتصاديين الكلاسيك حيث يحصل فيها رب العمل على كل من طرف الفائدة و الربح والتي أعدت من طرف الإقتصاديين الكلاسيك حيث يحصل فيها رب العمل على كل من الفائدة والربح في نفس الوقت (يتداخلان فيما بينهما)، إلا أن التطورات التي شهدتها هذه المؤسسة واتساع نشاطها فصل بين الفائدة والربح، نظراً لأن رب العمل أصبح يجلب الأموال من الغير أو البنوك و بالتالي فتحصل هذه الأخيرة على الفائدة و هي عائد رأس المال<sup>1</sup>
2. **مؤسسات الشركات:** وهي مؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر وتميز منها:
  - أ. **شركات الاموال:** وهي شركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة، وهي مجموعة من الأشخاص يساهمون بحصص في رأس المال الشركة، وتكون قيمة الأسهم متساوية وقابلة للتداول، وصاحب الأسهم لا يتحمل الخسارة ان وقعت الا بقدر قيمة الأسهم التي تشارك بها وتقتضي عائدات على أسهمه على شكل ارباح.<sup>2</sup>

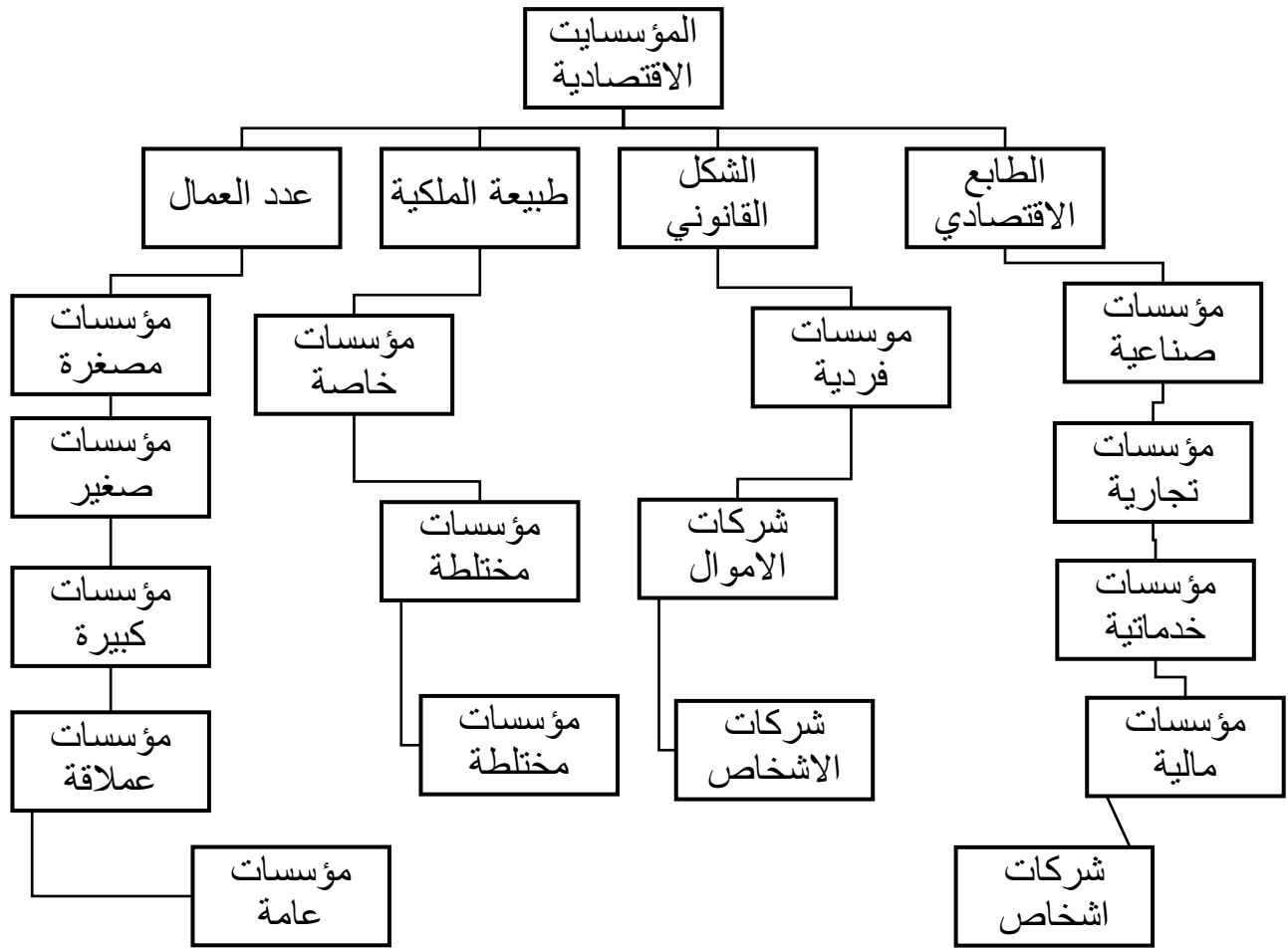
<sup>1</sup> فتح الرحمن سر، تصنيفات المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار القانوني، جامعة القران الكريم، بنك فيصل الإسلامي السوداني، السودان، 2013، ص54

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة 2، 1998 ص57

ب. شركات الاشخاص: كشركات التضامن والتوصية البسيطة وشركات ذات مسؤولية محدودة، حيث تعتبر امداد للمؤسسات الفردية وهي عبارة عن ارتباط بين شخصين او أكثر على ان لا يتجاوز عدد الشركاء 20 شخص ويتم تقسيم الربح والخسارة.<sup>1</sup>

وبعد تبيان أنواع المؤسسات الاقتصادية سنقوم بتلخيصها في شكل بياني يسهل التعرف عليها:

الشكل (1-1) تصنيفات المؤسسات الاقتصادية



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجانب النظري

<sup>1</sup> عبد الغفور عبد السلام و اخرون، دار المشروعات الصغيرة، دار الصفاء لنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص24

### المطلب الثالث: وظائف وأهداف المؤسسات الاقتصادية

يتناول هذا المطلب أغلب وظائف المؤسسات الاقتصادية التي تعمل بها في المحيط وأهدافها المسطرة:

#### أولاً: وظائف المؤسسات الاقتصادية

هناك عدة وظائف تقوم عليها المؤسسات الاقتصادية ذات أهمية ومنها ما يلي:

1. **وظيفة التموين:** حيث نعتبر هذه الوظيفة على أنها: إمداد للمؤسسة بالبضائع والموارد الأولية والمنتجات الضرورية بالتنوع والكمية الوقت الملائم بأقل تكلفة ممكنة<sup>1</sup>.
2. **وظيفة التسويق:** تظهر ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، حيث أصبحت شكل محور الرئيسي لبقية الوظائف الأخرى خاصة في المفهوم الحديث للتسويق فوظيفة التسويق تقوم بمهامها بصورة عاملة، حيث يمكن تعريفها كما عرفها فيليب كوتلر «هي تلك الوظيفة التي تسعى لتحديد أهداف المستهلكين المستقبلية وإيجاد الطرق المثلى لإشباع تلك الحاجيات والرغبات بطريقة تنافسية ومربحة وتعمل الإدارة التسويقية الناجحة على بذل الجهود المناسبة لتحقيق تبادل منتجاتها مع الأسواق المرتقبة»<sup>2</sup>.
3. **وظيفة الانتاج:** إن هذه الوظيفة تعتبر الحجر الأساس للمؤسسات الصناعية حيث تتدخل في خلق المنافع الشكلية للخدمات والموارد عن طريق تحويلها إلى منتجات تشبع رغبات وحاجيات المستهلكين، حيث يوجد بها عدة فروع مثل: التصميم، التنظيم الداخلي للتسهيلات الإنتاجية داخل المصنع، موقع المصنع، ورقابة الجودة.
4. **الوظيفة المالية:** تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الحيوية لكل مؤسسة لأن جميع مؤسسات الأعمال تحتاج إلى أموال حتى يمكنها القيام بنشاطاتها، وكل وظائف المشروع الأخرى تقريبا لا يمكن النهوض بها دون توفر الأموال اللازمة، و تتعلق هذه الوظيفة بالنشاط المالي للمؤسسة أي الحصول على الاحتياجات المالية من مصادر مختلفة، وهذه المصادر قد تكون دائمة أو مؤقتة، كما قد تكون ملكية أو إقراض، و لا يقتصر النشاط المالي على مجرد الحصول على الأموال بل يمتد لكي يشمل الرقابة على الاستخدام الفعلي لهذه

<sup>1</sup> محمد سويلم، الإدارة، دار الهاني، مصر، 1994، ص ص 105-106.

<sup>2</sup> كرابي بغداد، الوظيفة التسويقية والإصلاحات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سانية، وهران، ص2.

\*كوتلر: مواليد 27 ماي 1931 في شيكاغو بروفيسور في التسويق الدولي من أي جي جوهانسون ودينغوشيد بمدرسة كيلوغز للإدارة بجامعة نورث وسترن في النوى، انجز درجة الماجستير من جامعة شيكاغو والدكتوراه من معهد ماستشوتس للتقنية، وكان كلاها في الاقتصاد وهو يعمل كمستشار لعدة شركات أمريكية كبرى في مجال التسويق، التسويق الدولي، يعد كتابه "إدارة التسويق" بطبعته الاثني عشر الكتاب الأساسي لتدريس التسويق في عدة جامعات العالم.



الأموال، ومن اهم هذه الأهداف الوظيفة العمل على الاحتفاظ المؤسسة بسيولة كافية تجعلها قادرة على مقابلة التزاماتها عند حلول مواعيدها، كما يدخل ضمن هذه الوظيفة النشاط المحاسبي للمؤسسة<sup>1</sup>.

5. **وظيفة الموارد البشرية:** في تعريف وظيفة الموارد البشرية، إذ تشمل جميع الأنشطة التي تهدف إلى استخدام الفعال للأفراد وفرق العمل في المنظمات، حيث تهدف إلى الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية عن طريق أنشطة عملية تخص كل من التصميم، التخطيط والتنسيق، وتتعلق هذه الأنشطة بإدارة التدفقات والهياكل الخاصة بالشغل، التأجير ومشاركة الأفراد بالإضافة إلى تحسين المناخ الاجتماعي والصورة الاجتماعية وكذا الأداء الفني والإقتصادي<sup>2</sup>.

وهذه أغلب الوظائف وأهمها التي تقوم عليها المؤسسات الاقتصادية لتطورها وتحقيق مهامها على أكمل وجه.

#### ثانيا: أهداف المؤسسة الاقتصادية

ان الوجود الفعلي للمؤسسة الاقتصادية يكون من أجل تحقيق الأهداف والمهام التي قامت بتحديددهم عند انطلاق عملها ورسم خطط واضحة تسير عليها لتحقيق تلك الأهداف ومن أهمها:

1. **الأهداف الاقتصادية:** من اهم الاقتصادية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها تحقيق الربح الذي يعتبر من اهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة اقتصاديا، نظرا لحاجتها إلى الأموال من أجل تحقيق الاستمرارية في النشاط والنمو<sup>3</sup>, ونعرفه على النحو التالي: <sup>4</sup>

أ. **تحقيق الربحية:** وهي الصيغة المقياسية للعلاقة ما بين النتيجة التي تحققها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ورؤوس الأموال التي استخدمت لتحقيق هذه النتيجة.

ب. **عقلنة الإنتاج:** تقوم المؤسسة بعقلنة وترشيد التعامل مع عوامل الإنتاج بالتخطيط والتنظيم الجيد والدقيق مع مراقبة تنفيذ الخطط والبرامج، وبهذا تتجنب المؤسسة الخطر من الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية.

2. **الأهداف الاجتماعية:** ان الأهداف الاجتماعية قد اخذت حيزا في الأهداف العامة للمؤسسة والتي تتمثل في:

<sup>1</sup> زياد محمد عبد، اساسيات علم الإدارة، طبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2010، ص52.

<sup>2</sup> محمد امين، إسحاق حسيني، مكانة وظيفة إدارة الموارد البشرية وتطورها في المؤسسات الاقتصادية، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 03، جامعة مصطفى اسطمبولي، 2020، ص358.

<sup>3</sup> شريف غيات، سلاطية ابتسام، تأثير متغيرات البيئة الخارجية على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة اقتصاد المال والاعمال، العدد02، جامعة الشهيد حمه لخطر الوادي، ديسمبر 2020، ص482.

<sup>4</sup> خالص صابي صالح، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص20.

- ضمان مستوى مقبول من الأجور.

- تحسين مستوى معيشة العمال.

- إقامة أنماط استهلاكية معينة.

- الدعوة إلى تماسك العمال عن طريق تنظيم العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين الأفراد العاملين؛

- توفير التأمينات والمرافق للعمال.

**3. الأهداف الثقافية والترفيهية:** ونالت المؤسسات الاقتصادية مجموعة من الأهداف في الجانب الثقافي

والترفيهي أيضا نذكر منها ما يلي:<sup>1</sup>

- توفير وسائل ترفيهية وثقافية، من مسرح ومكتبات ورحلات من أجل الحصول على رضى العمال.

- تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى.

- تخصيص أوقات للرياضة بالإضافة إلى إقامة مهرجانات للرياضية العملية.

- توفير وسائل ترفيهية وثقافية: وذلك من أجل التأثير الإيجابي على مستواه النفسي والفكري، وإخراجه

من دوامة روتين العمل، وبالتالي على درجة أدائه داخل المؤسسة كتوفير صالة رياضية، ومكان لأخذ

استراحة وتوفير وجبات سريعة، مما يحافظ العامل على صحته ويخلصه من الملل وينعكس على استعداده

للعمل الجاد وكذا الرفع من الإنتاج والإنتاجية.

- الاستفادة من البرامج التدريبية للعمال: المؤسسة مجبرة على توفير مردوديتها من جهة، ويزيد هذا من

مستوى الدخل الوطني من جهة أخرى، ويدخل هذا ضمن استراتيجية المؤسسة في المدى المتوسط

والطويل.<sup>2</sup>

**4. الأهداف التكنولوجية:** من بين الأهداف التكنولوجية التي تؤديها المؤسسة:

- البحث والتنمية: حيث مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية

تطوير الوسائل وطرق إنتاجية علمية وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية

من الأرباح، ويمثل هذا البحث نسبا عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، وخاصة في

<sup>1</sup> ين جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، 2011، ص9.

<sup>2</sup> بوجحيش خالدية، تحسين إنتاجية العمل ودورها في تحقيق اهداف المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الجزائرية للسباكة بتيارت، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تيارت، 2007، ص41.

السنوات الأخيرة، اذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة، تؤدي إلى التأثير الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية في المؤسسة.

- كما أن المؤسسة الاقتصادية تؤدي دور مساندا للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطور التكنولوجي نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها من خلال الخطة التنموية العامة للدول المتوسطة الأجل، التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات إبتداء من مؤسسات البحث العلمي، والجامعات والمؤسسات الاقتصادية.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> إبراهيم بختي، دور الانترنت وتطبيقاتها في مجال التسويق، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، غير منشور كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص5

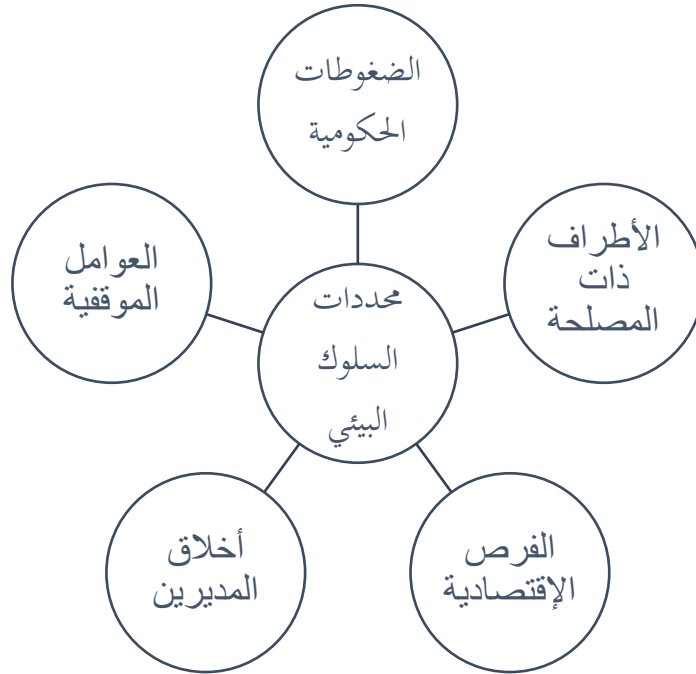
### المبحث الثاني: سلوك المؤسسات الاقتصادية نحو حماية البيئة ومحدداتها

ان طبيعة النشاط الذي تقوم به المؤسسة الاقتصادية يستدعي احداث تلوثات بالبيئة الطبيعية مما أدى بهذه المؤسسات الى انتهاج سلوكيات عديدة لتفادي هذا التلوث وفق مؤشرات و محددات معتمدة.

#### المطلب الأول: محددات السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية

إن المؤسسة في تعاملها مع البيئة لا تختلف كثيرا عن الإنسان فهي تتأثر بجملة من العوامل تحدد سلوكها تجاه قضايا حماية البيئة وقد تعددت تقسيمات محددات تبني السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية إلى:<sup>1</sup>

الشكل رقم (01-02) محددات السلوك البيئي



المصدر: Mohamed Hamdoun le comportement écologique des entreprise chimiques tunisiennes un passage obligé ou un choix délibéré Doctorant à école supérieure de commerce de Tunis 2008, p15

**الضغوطات الحكومية:** تلجأ السلطات العمومية في اغلب الأحيان إلى وضع مجموعة من التدابير الرديعية والمحفزة من أجل دفع المؤسسات إلى إدماج الاهتمامات البيئية في إدارتها، تقوم السلطات العمومية بالتركيز

<sup>1</sup> نور الدين جوادي واخرون، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر-دراسة ميدانية حول تجربة شركة الورود لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الإيزة 14001، مجمع أعمال الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص449.

على صنفين من الأدوات عند وضعها للسياسات البيئية: الأدوات التنظيمية، والتدابير التحفيزية، التي هي بالأساس أدوات اقتصادية.

**1. الأدوات التنظيمية:** تتكون هذه الأدوات من مجموعة معايير التي يجب على المؤسسة الالتزام بها، وتوجد ثلاثة أنواع أساسية من هذه المعايير هي: معايير الانبعاثات، معايير المنتج، معايير الطرائق.

**2. الأدوات الاقتصادية:** هناك نوعين من التحفيز الإقتصادي ناتج عن مقاربتين:

- **مقاربة بيقو:** هذا النوع من الأدوات الاقتصادية يعتمد على الجباية بصورة أساسية لتشجيع تبني الممارسات الصديقة للبيئة وتقوم السلطات العمومية بالتحكم فيها من خلال التدخل في تحديد مستوى هذه الأدوات وتعديل أسعار وتكاليف الأعوان الإقتصاديين.
- **مقاربة كواز:** تستند هذه المقاربة على إنشاء حقوق ملكية على السلع البيئية أي خصخصة الموارد الطبيعية وإنشاء أسواق لتداول هذا السلع، هذا التداول يحدد لها سعر، قيمة وينظم استغلالها مثل رخص التلويث.
- **المقاربات الطوعية:** تعتبر من أدوات السياسة البيئية وهي عبارة عن مبادرات من طرف المؤسسات في مجال حماية البيئة، فهي تسمح للمؤسسة بإظهار أدائها البيئي الفعال، هذا النوع يثمن التفاوض بين المؤسسات الاقتصادية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى.
- تأثير الأطراف ذات المصلحة: يمارس العديد من الأطراف ضغوطات على المؤسسات الاقتصادية من أجل حماية البيئة ومصالحها:
- **الزبائن:** مع تزايد الوعي البيئي ظهر ما يسمى المستهلك الأخضر وهو ذلك المستهلك الذي يملك مواقف صديقة للبيئة، تتحدد أساسا من مؤثرات نفسية وتنعكس في السلوك الإستهلاكي الواعي بيئيا، وهذا ما يدفعه إلى تجنب شراء منتجات أي مؤسسات مشكوك في توجيهاها البيئي.<sup>1</sup>
- **المساهمون:** رغبة المساهمون في الحفاظ على سعة المؤسسة هو الحافز الأساسي لهم للإهتمام بقضايا البيئة، حيث يرون أن الإستثمار في مؤسسات تتميز بأداء ضعيف هو مخاطرة كبيرة إذ يؤكد البعض أن هناك نمو جوهري فيما يطلق عليه الإستثمارات الأخلاقية التي لا يتسبب عنها أي اضرار.
- **الجمعيات البيئية:** يلعبون دورا هاما عند الرأي العام، حيث تحاول المؤسسات تخفيض التأثيرات الضارة بالبيئة من أجل كسب ثقة هذه الجمعيات نظرا لقدرتها على تعبئة الرأي العام، فهي تمثل عنصر ربط يقوم بتحويل الإهتمامات البيئية لمختلف مكونات المجتمع المدني إلى ضغوطات على الشركات الملوثة

<sup>1</sup> جورج دانييل غالي، "تطوير مهنة المراجعة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص434

تؤدي بها إلى اعتماد سلوك البيئي فعال وكذا العلماء ووسطاء الإعلام لا يقل دورهم أهمية من الجمعيات البيئية.<sup>1</sup>

- شركات التأمين: تتعرض المؤسسات لعوبة مالية كبيرة نتيجة للخسائر الاقتصادية المترتبة عن الكوارث البيئية وأيضاً التكاليف العالية التي تتحملها من أجل تطهير التلوث الناتج عن هذه الكوارث، ولهذا تلجأ هذه المؤسسات إلى شركات التأمين من أجل الاستفادة من خدماتها في مجال تأمين المخاطر حيث تدفع هذه الأخيرة المؤسسات إلى تغيير سلوكها البيئي من أجل الاستفادة من شروط تأمين أفضل
- البنوك: تفرض بعض البنوك على المؤسسات الملوثة اعداد دراسة معمقة للأثر البيئي لنشاطها كشرط مسبق لأي نقاش حول مشاريع تمويل محتملة.
- المستهلكون: إن نمو الوعي البيئي لدى المستهلك شجع المؤسسات على تصويب سلوكها البيئي من أجل الحفاظ على ميزتها التنافسية في السوق
- العمال: حيث يستنكر الموظفون السلوك غير المسعول اتجاه البيئة فيضغطون على الهيئات المختلفة داخل المؤسسة من أجل التأثير على القرارات المختلفة لحماية الوسط الطبيعي
- الموزعون: تتخذ مؤسسات التوزيع إجراءات وتدابير ذات اهتماما بقضايا البيئة الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على توجهات المنتجين الراغبين في تسويق منتجاتهم.

### المطلب الثاني: سلوك المؤسسات الاقتصادية المضر للبيئة

إن المؤسسات الاقتصادية تعتبر الحجر الأساسي في تلبية حاجيات الأفراد والمؤسسات إلا أنها تتسبب في مجموعة من الأضرار البيئية منها التلوث الذي يشمل عدة مجالات:

#### أولاً: أنواع التلوث البيئي

##### 1. تلوث الهواء من طرف المؤسسات الصناعية

تعتبر الأنشطة الصناعية من أكبر المساهمين في تدهور نوعيتها خاصة بالنسبة لصناعات الكبرى مثل: وحدات الاسمنت، المحطات الكهربائية، مركبات الكيماوية، البتروكيماوية والحديد والصلب.

فعلى سبيل المثال نذكر مصانع الاسمنت لرايس حميدو وصور الغزلان ومفتاح والشلف وزهانة وبني صاف، سعيدة، الحامة، حجار السود، عين الكبيرة، عين توتة، تبسة، تدفق سنوي 4569 طن من أكسيد الازوت،

<sup>1</sup> يحي حولية وحورية بورعدة، التحديات البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية - تجارب المؤسسات الجزائرية في تطبيق النظام البيئي الإيزو-، مجلة الاقتصاد والبيئة، العدد 01، المركز الجامعي بلحاج شعيب، عين تموشنت، 2018، ص69.

1200 طن من أكسيد الكربون، 464 طن من المركبات العضوية المتبخرة غير الميتانية و1020000 طن من ديوكسيد، الكبريت كما تدفق وحدة انتاج الجبس لفلوريس ووحدة انتاج الكلس لم جران حوالي 20250 طن من الدقائق سنويا و70 طن من أكسيد الازوت و20 طن من أكسيد الكربون و8 أطنان من المركبات العضوية المتبخرة غير المتباينة.<sup>1</sup>

كذلك يشكل مركب تحليل الزنك الواقع بالجزوات مصدرا لتدفقات هامة من ديو كسيد الكبريت في الجو ويرتفع تركيزها في الهواء عندما تكون الأحوال الجوية غير مواتية لبعثرة الملوثات وكذا في فترات توقيف وإعادة تشغيل وحدة انتاج حامض الكبريت التي تولد كميات هامة من ديو كسيد الكبريت ويضاف إلى هذه التدفقات انبعاثات دقائق المعادن الثقيلة، كما تجدر الإشارة إلى ان اهم الانبعاثات المنبثقة عن مصانع التكرير مشكلة من تدفقات ناجمة عن احتراق غازات المحارق وتساهم في ارتفاع انتاج الغازات ذات المفعول الحراري، اما انبعاثات محطات انتاج الكهرباء فتتمثل بدرجة عالية في أكسيد الازوت وأكسيد الكربون.

اما فيما يخص المواد المقلصة لطبقة الأوزون فقد سنة 1991 الاستهلاك الوطني من هذه المواد المقننة بواسطة بروتوكول مونريال ب 2144 طن لعدد سكان بلغ 24.5 مليون ساكن وهو ما يعادل استهلاك 0.09 كغ/ساكن / في السنة، مع العلم ان الجزائر لا تنتج المواد المقلصة لطبقة الأوزون وتستورد جميع المواد المستهلكة من الخارج، ويعد تصدير كمية ضعيفة من هذه المواد مع أجهزة التبريد المنزلية، ولا تقوم الجزائر حاليا باستعادة هذه المواد ولا بالتالي رسكلتها.

## 2. التلوث المائي

يعتبر الماء من اول الموضوعات التي اهتم بها العلماء والمختصون بمجال التلوث، ومن أكثر المصادر التي تتسبب في تلويث مياه المحاري المائية هي مخلفات المصانع السائلة الناتجة من الصناعات التحويلية:

توليد الكهرباء، المهمات الكهربائية والغير الكهربائية، الحديد والصلب، المنتجات الاسمنتية، الزجاج، منتجات البلاستيك المنتجات الكيميائية كالصابون ومنظفات الدهانات، ورق الكرتون، الجلود والصبغة، الغازات، المواد الغذائية، تكرير البترول أي كل النشاطات التي تقوم بها المؤسسات الصناعية.

<sup>1</sup> شلغوم مونية، فعالية السياسة الجبائية في الحد من التلوث البيئي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 105-106.

ويؤدي تخلص المصانع من مخلفاتها السائلة بدون معالجة في مياه المصارف الزراعية والترع إلى الاضرار التالية: تفقد المياه حيويتها بدرجة تصل إلى انعدام الاكسجين الذائب بها، تكتسب المياه مقومات البيئة فتكاثر الاحياء الميكروبية، التي قد تؤدي إلى نقل الميكروبات المعدية في حالة وصولها إلى طعام الانسان سواء بطريق مباشر او غير مباشر.

تؤدي تفاعل الغازات إلى روائح لتطوين غازات قابلة للاشتعال.

تتكون طبقة كثيفة من الشحوم فوق مياه المصارف.

كما ان مخلفات السائدة داخل مسام التربة وخاصة في حالة الاصباغ الخاصة عند ممارسة نشاط الغزل والنسيج.<sup>1</sup>

وهناك عدة أنواع في تلوث الماء نذكر منه:

ان نقل منتجات ومنها النفط الخام او مشتقاته عبر البحار بواسطة ناقلات النفط (سفن خاصة)، وتعد بذلك موانئ مجهزة بمجموعة من الانابيب او المضخات التي تستخدم في شحن هذه الناقلات مما تعتبر هذه الموانئ مواقع شديدة التلوث وان هذا التلوث يكثر انتشاره في كل من ارضفة الميناء، ومياه البحر المحيطة ويكون حدوث ذلك التلوث الشديد في البحر بسبب نقل نפט بين القارات خاصة عند وقوع حوادث بين هذه الناقلات ويرتبط هذا التلوث بحجم الناقلات وحجم ومقدار ما ينسكب زيت في ماء البحر.<sup>2</sup>

**3. تلوث الأرض:** أحد أخطر أنواع تلوث البيئة هو تلوث التربة والأرض وله العديد من الجوانب السلبية

على الحياة في كوكب الأرض، ومن اهم أسباب تلوث التربة هي:

- التلوث بواسطة المواد المسربة من الهواء الجوي في المناطق الصناعية؛
- التلوث بواسطة المواد المشعة؛
- التلوث بالمعادن الثقيلة؛<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - شرع يوسف، الطاقة بين افاق التنمية المستدامة وتحديات البيئة حالة الجزائر 2000-2008، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في

العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2011، ص 15-16

<sup>2</sup> - شرع يوسف، الطاقة بين افاق التنمية المستدامة وتحديات البيئة حالة الجزائر 2000-2008، مرجع سبق ذكره، ص 39

<sup>3</sup> شرع يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 17.



4. **الملوثات الغازية:** والتي يساهم كل من مجعبي البتروكيماويات والحديد والصلب في طرح مواد كيميائية غازية خطيرة وسامة على التربة، اذ يقوم مجعمه البتروكيماويات بطرح كميات كبيرة من غاز ثاني أوكسيد الكربون تصل إلى 13.29 طن ساعة، وكميات من غاز الكلور تصل إلى 70.91 كغم/ ساعة 12 إضافة إلى كميات كبيرة من أكاسيد الكبريت والنتروجين تصل إلى 9.95 طن/ساعة تطرح إلى جو بصورة مستمرة.

كما يقوم مجمع الحديد والصلب بطرح ما مقداره 12000 م<sup>3</sup>/ من غاز ثاني أوكسيد الكربون، إضافة إلى مما مقداره 59،0 طن/ من أكاسيد الحديد والكالسيوم.

يأتي تأثير تلك المواد السامة والخطرة عند تساقطها على التربة مباشرة من خلال الطرح الأولي وغير مباشرة من خلال طرحها في الجو ونزولها مع مياه المطر، ويختلف تركيز هذه الملوثات افقيا وعموديا تبعا إلى مصدر التلوث وكمية الملوثات المطروحة ذات كميات كبيرة مع ارتفاع في كثافتها ازيد تركيزها باستمرار زمن التشغيل مع انخفاض المدخنة عن الحد المطلوب.

يظهر تأثير هذه الملوثات السليبي على خواص التربة من عملية اتحاد بخار الماء مع غاز ثاني وثالث أوكسيد الكبريت وتحواله إلى حوامض H<sub>2</sub>SO<sub>3</sub>-H<sub>2</sub>SO<sub>4</sub> الذي ينزل على شكل مطر حامضي<sup>1</sup>.

#### ثانيا: مؤشرات التلوث البيئي:

توجد اشكال مختلفة من المؤشرات والتي تعكس تأثير المؤسسات أو الانسان أي نشاط على النظام البيئي، نذكر منها ما يلي:

1. **مؤشر نوعية الهواء:** تعد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الأسباب الرئيسية في التغير المناخي، وتحتوي على غازات كثيرة أهمها: ثاني أكسيد الكبريت، أكاسيد النتروجين، الدقائق العالقة القابلة للاستنشاق، أول أكسيد الكربون، الرصاص، الامونيا، الكبريتات، الفلوريدات، ويعبر عن مستوى تركيز ملوثات الهواء بجزء من المليون او بالمليجرام على متر مكعب من الهواء وضغط جوي 760 مليار، تحدد جودة الهواء كالتالي:

2. **ثاني أكسيد الكبريت SO<sub>2</sub>:** ينتج هذا الغاز من حرق الوقود الاحفوري ويتكون الغاز من الكبريت والاكسجين واطار غاز ثاني أكسيد الكبريت انه يؤثر على وظائف الجهاز التنفسي

<sup>1</sup> كفاح صالح الاسدي، مصادر تلوث ترب الأجزاء الغربية من محافظة البصرة، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 05، كلية الآداب، جامعة الكوفة، البصرة، 2005، ص ص 131-133.

عند التركيز الكبير للغاز على النباتات والمسطحات المائية فيجب ان لا يتعدى متوسط تركيزه في الساعة الواحدة خلال أي فترة طولها 30 يوما 441 ميكروجرام/م<sup>3</sup>، وتكون طريقة القياس بواسطة جهاز محلل غاز أكسيد الكبريت.

**3. أول أكسيد الكربون:** ينتج هذا الغاز من عمليات الاحتراق غير الكامل للمواد الهيدروكربونية ويؤدي التعرض القليل له إلى ضعف ردة الفعل وعدم تمييز الزمن عند الانسان اما التعرض إليه بكميات كبيرة فيؤدي ذلك إلى الاختناق ثم الوفاة، وكمعيار قياسي لهذا الغاز فيجب ان لا يتعدى متوسط تركيزه في الساعة خلال أي مدة طولها 30 يوما 35 جزء في المليون، ويقاس الغاز باستخدام تقنية امتصاص الاشعة تحت الحمراء غير القابلة للتشتت بواسطة محلل اول أكسيد الكربون

**4. الرصاص:** لهذا الغاز سمية على الجهاز العصبي للإنسان والتعرض له يؤدي إلى تدني مستوى الذكاء والتأثير على القوى العقلية عند الأطفال وكذلك فقر الدم وامراض الكلى عند الكبار، ويجب ان لا يتعدى اقصى تركيز للرصاص في الأربعة وعشرين ساعة خلال فترة طولها ثلاثة أشهر 5.1 ميكروجرام.

**5. المعيار:** يجب ان لا يتعدى المتوسط الشهري لتركيز الفلوريدات خلال أي مدة طولها ثلاثون يوما 1 ميكروجرام/م<sup>3</sup> في أي موقع.<sup>1</sup>

اما الغازات الأخرى مثل الامونيا فيجب ان لا يتعدى متوسط تركيزه في الساعة خلال أي مدة طولها ثلاثون يوما 8 جزء في المليون أثر من مرتين في أي موقع. اما غاز كبريتيد الهيدروجين فيجب ان لا يتعدى متوسط تركيزه في الأربع والعشرون ساعة خلال أي فترة طولها 121 شهرا 03 جزء في المليون، اما غاز ثاني أكسيد النتروجين يجب ان لا يتعدى تركيزه في العام خلال أي فترة طولها 12 شهرا عن 5 جزء في المليون.<sup>2</sup>

أما على مستوى الجزائر فحدد المرسوم التنفيذي رقم 06\_\_138 المؤرخ في 15 افريل 2006 مستوى الانبعاثات المسموح بها في نشاطات صناعة الاسمنت كما هو موضح في الجدول التالي:

<sup>1</sup> مشان عبد الكريم، دور نظام البيئة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مصنع الاسمنت عين الكبير SCAEK، مرجع سبق ذكره، ص 16.

<sup>2</sup> مشان عبد الكريم، دور نظام البيئة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مرجع سبق ذكره، ص 17.

الجدول (1-2) مؤشر تلوث الهواء في الجزائر

المعايير	الوحدة	القيم القصوى	القيم المسموحة للمنشأة القديمة
الغبار	Mg/nm <sup>3</sup>	30	50
أكسيد الكبريت	Mg/nm <sup>3</sup>	500	750
أكسيد الأوزون	Mg/nm <sup>3</sup>	1500	1800
أكسيد الكربون	Mg/nm <sup>3</sup>	150	200
حمض الفلور يدريك	Mg/nm <sup>3</sup>	5	5
المعادن الثقيلة	Mg/nm <sup>3</sup>	5	10
الفليور	Mg/nm <sup>3</sup>	5	10
كلورور	Mg/nm <sup>3</sup>	30	50

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 06\_\_138، المؤرخ في 16 افريل 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، 16 افريل 2006، ص16

### المطلب الثالث: سلوكيات المؤسسات الاقتصادية الحميدة نحو البيئة

ان المؤسسة الاقتصادية تتأثر بجملة من العوامل في تعاملها مع البيئة بحيث ان هذه العوامل هي التي تحدد سلوكها اتجاه حماية البيئة، وتتمثل في:

#### أولاً: مفهوم السلوك البيئي

هو سلوك يهدف إلى الربط بين النمو الإقتصادي وحماية البيئة المحيط بالمؤسسة وتحسينها بأقل قدر من الطاقة وترشيد الاستهلاك، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج والحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها.<sup>1</sup>

#### ثانياً: ضغوطات خارجية منها

##### أ. ضغوطات حكومية:

- وضع تدابير ردية وتحفيزية من أجل دفع المؤسسة إلى ادماج اهتمامات البيئة في ادارتها؛
- منع حدوث الأثار الخارجية للإنتاج والتي تضر بالثروة الطبيعية عبر شروط وتدابير؛

<sup>1</sup> حولية يحي، التحديات البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية -تجارب المؤسسات الجزائرية في تطبيق النظام البيئي "الايرو"، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد، 01، العدد01، 2018، ص66

- المنع أو الحد من بعض الأنشطة أو المنتجات التي تشكل تهديدا لتوازن الطبيعة.

#### ب. ضغوط الزبائن:

- ظهور المستهلك الأخضر وهو الذي يملك مواقف صديقة للبيئة؛
- السلوك الاستهلاكي الواعي بيئيا؛
- تجنب شراء منتجات أي مؤسسة مشكوك في توجهها البيئي؛
- ضغط على المؤسسات من أجل توفير منتجات صديقة للبيئة.

#### ت. ضغوط العلماء والجمعيات البيئية ووسطاء الاعلام:

- تخفيض المؤسسات للتأثيرات الضارة للبيئة من أجل كسب ثقة هذه الجمعيات؛<sup>1</sup>
- اعتماد الرأي العام على قرارات الجمعيات والعلماء حول المنتجات أو المواد المضرّة بالبيئة
- اعتماد شركات سلوك بيئي فعال يهدف إلى تخفيض من التلوث.

#### د. شركات التأمين:

- تعرض المؤسسات إلى خسائر كبيرة نتيجة الكوارث البيئية وأيضاً التكاليف العالية التي تتحملها من أجل تطهير التلوث الناتج عن هذه الكوارث؛
- لجوء المؤسسات إلى شركات التأمين من أجل تأمين المخاطر الكوارث الطبيعية؛
- تغيير المؤسسات الاقتصادية من سلوكها البيئي من أجل الاستفادة من شروط تأمين الأفضل.

#### ثانياً: ضغوطات داخلية:

##### أ. المساهمون:

- رغبة المساهمون الحفاظ على سمعة المؤسسة؛
- ظهور الأداء الجيد للمؤسسة في تعاملها نحو البيئة؛
- الإستثمارات الأخلاقية التي لا تتسبب في أي ضرر للبيئة.

##### ب. المستخدمون: استنكارهم للسلوك غير المسؤول اتجاه البيئة

##### ت. المستهلكون: نمو الوعي البيئي لدى المستهلك حفز المؤسسات على تصحيح السلوك البيئي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حولية بحري، بورعدة حورية، التحديات البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية، العدد 01، عين تموشنت، 2008، ص 67

<sup>2</sup> حولية بحري، بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص 69

وهناك عدة شروط يجب على المؤسسات الاقتصادية تتبعها من أجل حماية البيئة من التلوث فالمؤسسات الاقتصادية التي يعتمد نشاطها على المصانع فلها جزء كبير في تلوث الحاصل فيجب عليها اتباع سلوكيات وشروط من أجل الحد من التلوث البيئي وحماية المنشأة من التلوث الحاصل والتأثير فيها على المدى القصير او البعيد نذكر منها ما يلي:

- **مساحة المصنع وبعدها عن التجمعات السكنية:** أي بالمختصر عند انشاء مصنع كبير لا بد أن تكون المساحة كبيرة ومرنة لتكبير مرفقات المصنع فيما بعد و يراعي فيما ذلك بعدها عن التجمعات السكنية وهو شرط أساسي لا غنى عنه لان هذا المصنع قد يحتوي على مواد قابلة للاشتعال وحدوث حرائق ، وقد ينطلق من مصنع اخر ادخنة وأبخرة تؤثر على التنفس وتسبب الاختناق ، واحيانا تنتج ضوضاء وضجة تقلق راحة السكان ، ومه هذه الأسباب وغيرها من الملوثات فلا بد من المؤسسات الاقتصادية في هذا المجال ان تتخذ سلوكيات وإجراءات صارمة من أجل الحد من التلوث والمحافظة على البيئة
- **البنية التحتية للمصنع:** عند انشاء مصنع لا بد من توفر شروط السلامة والصحة المهنية والبيئية، فيجب على المصانع ان تحتوي نظام إطفاء متكامل، وان تحتوي المداخن على فلاتر خاصة تمنع تسريب الغازات العادمة للخارج، ومن البنية التحتية يجب ان تحتوي المصانع على ابار خاصة بالمواد السامة التي يرغب المصنع في التخلص منها بشكل سليم دون طرحها في شبكات الصرف الصحي والتسبب في ايداء البيئة
- **الإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة:** تعتبر الطاقة اللازمة لتشغيل المصنع من اهلك الأمور الواجب مراعاتها عند وبعد انشاء مصنع حيث يمكن الإعتماد على الطاقة الشمسية فهي طاقة غير ملوثة للبيئة وغير مكلفة فمن الأفضل وضع خلايا طاقة شمسية لتولدي الطاقة الكهربائية وتخزينها للإعتماد عليها فيما بعد.
- **مراعاة الطريقة السليمة للتخلص من نفايات المصنع:** كما تحدثنا هناك نفايات خطيرة تنتج من المصانع، فمن طرق التخلص من هذه النفايات انشاء حفر لدفن النفايات، ويراعي ان تكون هذه الحفر بعيدة عن مصادر مياه الشرب والمياه الجوفية حتى لا تتسرب هذه المواد الخطرة للمياه، وتكون حفر الطمر بعيدة عن تجمع السكان بمسافة خمس كيلومترات على الأقل، ومراعاة اتجاه الرياح في تجمع ذلك الموقع فالنفايات يجب ان تخضع لعدة مراحل ليتم معالجتها والتقليل من خطرها ان أمكن.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> كيف نحافظ على البيئة عند إنشاء مصنع كبير <https://mawdoo3.com/> ، 30: 12، 12/04/2022

- دراسة مخلفات التي تنتج من المصنع: تحتوي الجدوى الاقتصادية عند انشاء مصنع كبير على تحديد نوع المخلفات والملوثات التي تنتج لاحقا من المصنع، فمن الضروري جدا الوعي الكامل على ستخضع هذه المخلفات إلى إعادة التدوير، فإن إعادة التدوير للمواد غير اللازمة سيقبل كثيرا من الكلف الإنتاجية، حيث تعتبر الكرتون ومواد التغليف والعبوات من المواد القابلة للتدوير وهذا بدوره سيحافظ كثيرا على صحة البيئة، والاستفادة من المواد العضوية وإعادة تدويرها في انتاج الأسمدة وبعض أنواع الغازات.<sup>1</sup>

عندما تكون المؤسسات الاقتصادية في مجال الصناعة وتكون تكتلك مصانع كبيرة وتكون قادرة على التحكم في النفايات فإن ذلك سيعود بفائدة ربحية كبيرة عليها لأنها قادرة على السيطرة والتخفيض المخلفات بقدر الإمكان.

**قطاع الزراعة:** يمكن لقطاع الزراعة ان يساهم في المحافظة على البيئة من خلال التالي:

- الحد من استعمال المبيدات الكيميائية التي تلحق اضرار كبيرة بالمزروعات والحيوانات؛
- محاولة زراعة المحاصيل القادرة على التحمل، بحث تتمكن تحمل الآفات الطبيعية دون أ، يحدث لها اضرار جسيمة؛
- استعمال السماد الطبيعي المفيد وغير المؤذي للأرض مثل مخلفات الخضروات والفواكه.<sup>2</sup>

**ثالثا: سلوكات المؤسسات الاقتصادية الحميدة للبيئة**

ومن هذه السلوكات نذكر من منها استنادا على ما درسنا وما مر علينا التالي:

- تبني المؤسسات الاقتصادية المنتج الأخضر ومحاولة دمج بين البيئة والاقتصاد؛
- استخدام الطاقات المتجددة والنظيفة في الإنتاج مثل الطاقة الشمسية؛
- استعمال بعض الاكياس الورقة بدل البلاستيكية في الشحن والبيع؛
- التخلص من النفايات الصناعية بطرق امنة وصديقة للبيئة؛
- استعمال المصانع الكبرى لمصنعات لتقليل والحد من التلوث الهواء؛
- إعادة رسكلة جميع المواد القابلة للرسكلة مثل البلاستيك والزجاج؛

<sup>1</sup> ، 12:43، 12/04/2022 ، كيف نحافظ على البيئة عند إنشاء مصنع كبير / <https://mawdoo3.com/>

<sup>2</sup> ، 12 ways you can protect the environment ، Green mountain energy ، 11:30 ، 2022/04/12 ،

<https://www.greenmountainenergy.com/why-renewable-energy/protect-the-environment>

- استخدام طريقة تصفية المياه لتقليل من نسبة التلوث بالمياه الصناعية؛
- خلق فرع اسمه الإدارة البيئية لمتابعة المتلوثات الناتجة بالمؤسسات الاقتصادية.

#### ثانيا: مفردات السلوك البيئي

ونذكر منها ما يلي:<sup>1</sup>

1. الاتصال الاشهاري الأخضر: وهو إقناع الجماهير بقيمة المنتج الأخضر للمؤسسة.
2. الرعاية الخضراء: فيها تقو المؤسسة باتصالات غير تجارية تتمثل في تمويل الأنشطة المحبة للبيئة
3. الإنتاج الأخضر: هو الاستخدام المتواصل للمداخلات والعمليات المخرجات المصممة منذ البدء للوقاية من التلوث والحد من المخاطر البيئية. ويمكن ادماج البعد البيئي في دورة حياة المنتج من أجل الحصول على منتجات صديقة للبيئة.
4. المدخلات: يتعلق باستخدام المواد والطاقة والتصاميم الضرورية للعمليات التحويلية والتي تكون ودية للبيئة واستبعاد المواد ذات التأثير المضر بيها
5. العمليات: استخدام التكنولوجيا النظيفة التي تؤدي إلى خفض تكفه الإنتاج وتحسين الإنتاجية في مجال الوقاية من التلوث والتقليل منه
6. المخرجات: يتعلق بالمنتجات الودية بيئيا، وخفض الانبعاثات والنفايات الناتجة عن الإنتاج
7. البحث والتطوير: ويعني تجميع البيانات والمعلومات وتحليل العوامل المؤثرة على علاقة المؤسسة بالبيئة المحيطة بها، بهدف إيجاد معطيات وبدائل للنقائص المطروحة، ومنه تطوير أساليب العمل والتكنولوجيا من أجل تحديد الإجراءات والسياسات البيئية التي ستسلكها المؤسسة بناء على هذه النتائج.

<sup>1</sup> حولية بحى، التحديات البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية - تجارب المؤسسات الجزائرية في تطبيق البيئي "الايرو"، مجلة الاقتصاد و التنمية المجلد 1 العدد 1 (2018) ص67

### - خلاصة الفصل:

أصبحت البيئة من القضايا الرئيسية في وقتنا الراهن حيث أنها قد مست الرأي العام العالمي وأدت إلى الضغط على المؤسسات الاقتصادية في هذا المجال، عن طريق وضع مؤشرات تحدد التلوث الطبيعي، الذي تسببه هذه الأخيرة إلا أن الوعي الذي مس هذا المجال أدى إلى تكامل في البنية التحتية لهذه المؤسسات الاقتصادية وإدراج البعد البيئي بها وذلك عن طريق انتهاج سياسات جديدة تتماشى مع حماية البيئة والتطور في المجال الاقتصادي وهذا ما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لثروات دون المساس بالبيئة الطبيعية بل باستعمالها كنقطة قوة في الإنتاج. واستعمال سلوكيات حميدة اتجاه هذه البيئة التي طالما كانت مصدر الحياة على مر القرون سواء الحيوانية أو النباتية وأي تلوث يؤدي إلى اختلال في التوازن البيئي حيث أن هذه الأخيرة تعتبر الممول الأول والأخير للثروات التبعية سواء السطحية أو الباطنية والتي هي المورد الأساس في بناء الاقتصاد.



## الفصل الثاني

### الضرائب البيئية في الجزائر

تمهيد:

لقد تزايد الاهتمام بالبيئة ومشاكلها في أواخر الستينات من القرن الماضي، نظرا لتزايد تأثير مشاكل التلوث البيئي الناجمة من نشاط المؤسسات الاقتصادية ويد الانسان المساهمة في تلك النشاطات الضارة، كتآكل طبقة الأوزون وتدهور التنوع البيولوجي وكذلك الاحتباس الحراري، وقد انعكس هذا الاهتمام في التركيز على المشاكل البيئية وبالتالي المحاولة للوصول إلى أفضل الوسائل والطرق والحلول اللازمة لعلاجها. إن فكرة حماية البيئة من الجرائم المرتكبة بحقها يدخل ضمن اهتمامات المنظمات المحلية والدولية بمجال إضفاء حماية قانونية على البيئة بإعتبارها طرف فاعل وأساسي في التنمية المستدامة، وعلى هذا النحو تم وضع العديد من الأسس والقوانين وكذلك جملة من الأدوات الاقتصادية، التنظيمية وحتى السياسية من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها، حيث اعتبرت الضريبة البيئية إحدى أهم الأدوات الاقتصادية للحماية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال مساهمتها في تصحيح فشل السوق ومحاولة التخصيص الكفاء للموارد البيئية.

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الضرائب البيئية في الجزائر ومدى تأثيرها على المؤسسات الاقتصادية من خلال مبحثين أساسيين:

**المبحث الأول: الإطار النظري للضرائب البيئية**

**المبحث الثاني: النظام الضريبي البيئي في الجزائر**

## المبحث الأول: الإطار النظري للضرائب البيئية

تغطي الضرائب البيئية بالتأييد والقبول الواسع لدى الكثير من صناعات القرار لكونها وسيلة اقتصادية تركز بقسط كبير على توفير الإيرادات المالية وكذلك تتميز على أنها أداة أكثر قدرة على حماية البيئة وآلة مكملة للتشريع البيئي من خلال فرض الأساليب الضريبية لتوجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التطلعات الاستثمارية غير الملوثة للبيئة، ومن خلال هذا المبحث سنحاول الامام بالجانب النظري للضرائب البيئية من مفاهيم وخصائصها.

### المطلب الأول: ماهية الضرائب البيئية

تعد الضرائب البيئية عنصر مهم في بناء عجلة النمو الإقتصادي ووسيلة للحفاظ على وقاية البيئة من مختلف الأضرار والآثار السلبية الناجمة من يد الانسان ومختلف النشاطات الاقتصادية لذا فعليه تطرقنا إلى بعض من المفاهيم المختلفة المتعلقة بها والتي تتجلى فيما يلي:

#### أولاً: تعريف الضرائب البيئية

هي أحد الطرق التي تستعملها الحكومات والدول للحد من إنتاج الملوثات البيئية والسلوكيات المضرة بالمحيط والتي هدفها ترشيد وتغيير سلوك الأفراد والمؤسسات بصفة عامة لحماية البيئة.<sup>1</sup> وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعني جملة الإجراءات الجبائية التي يتسم وعائها (منتجات، تجهيزات، خدمات، انبعاثات) بكونه ذات تأثير سلبى على البيئة.<sup>2</sup> أما الديوان الأوروبي للإحصاء فعرّفها على أنها اقتطاع نقدي مباشر يركز على خدمات او عمليات استغلال الموارد الطبيعية بإعتبار ان أي تغيير قد يعيب أحد خواصها هو تلوث بيئي يؤثر على توازنها.<sup>3</sup> تعرف أيضا "بأنها تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على كافة الأشخاص الملوّثين للبيئة كما تشمل مختلف الإعفاءات والتحفيزات الممنوحة للذين يستخدمون في نشاطاتهم تقنيات صديقة للبيئة".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Environnemental taxation a guide for Policy maker, 16.04.2022 [www.oecd.org](http://www.oecd.org), P12.

<sup>2</sup> Rapport de la commission des comptes et de l'économie de l'environnement sur la fiscalité liée a l'environnement, service édition s de ifen. Paris 2003, page 11

<sup>3</sup> طالي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب استثمار أجنبي مباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 2007.06، ص317

<sup>4</sup> فارس مسدور، أهمية ادخل الحكومة في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقة العدد 7، 2009-2010. ص319.

ومن كل هذه التعاريف نستخلص أن الضرائب البيئية هي تلك الاقتطاعات المالية المفروضة على الأشخاص والمؤسسات الاقتصادية الناشطين الملوئين للبيئة نظير استخدام البيئة لتستخدم حصيلتها في تحقيق مختلف الأهداف التي تسعى الدولة للوصول إليها والتحفيزات الممنوحة للأنشطة المحافظة على البيئة.

ثانيا: المعني بالضريبة البيئية (مبدأ الملوث الدافع):

ينبغي أن يكون المكلف بالضريبة البيئية هو من تسبب في احداث هذا التلوث هذه القاعدة العامة في اقتصاد البيئة تم صياغتها في المبدأ الشهير الملوث الدافع "المعروف اختصارا

ب (p.p.p)، Le principe pollueur payer.<sup>1</sup>

- مبدأ الملوث الدافع:

يقصد به ادراج كلفة الموارد البيئية ضمن ثمن السلع والخدمات المعروضة في السوق وذلك ينبغي ان يدخل استعمال هذه الموارد الطبيعية في كلفة المنتج او الخدمة المعروضة، لذلك يعتبر الاقتصاديون أن سبب تدهور البيئة يعود إلى مجانية استخدام الموارد البيئية.

عرفت منظمة التعاون والامن الأوروبية (OCDE) الملوث أنه من تسبب بصورة مباشرة أو غير مباشرة في احداث ضرر للبيئة أو أنه يخلق ظروفًا تؤدي إلى هذا القرار<sup>2</sup>

ولقد استنجد المشرع الجزائري في القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنه " يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه او يمكن أن يتسبب في الحاق الضرر بالبيئة نفقات تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الاصلية<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عزى هاجر، سامي رشد، الحماية البيئية عنصر مفتاحي، ص 147 حماية البيئة في الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية.

<sup>2</sup> Henri Smet's, Le Principe polluters payers, un-Principe economies érige en Principe droit de environnement RGDIP, tome 97, 1993, page 355.

<sup>3</sup> المادة 03 من القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار تنمية مستدامة، ج ر ج ج، العدد 43.

ثالثا: وعاء الضريبة البيئية:

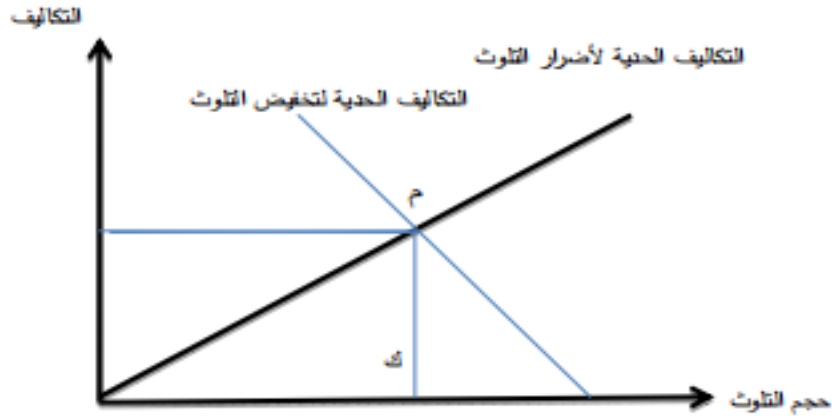
إن إختيار العناصر التي يتضمنها الوعاء الخاضع للضريبة في مجال الضريبة البيئية يجب ان يقوم على أساس وجود علاقة واضحة منطقية بين واقعة التلوث وتأثيرها المادي الملموس على البيئة أي يتعين تحديد العناصر داخل الوعاء بشكل محدد ودقيق.

كما ان تحديد وعاء الضريبة على التلوث ليس بالأمر الهين وهذا نظراً للصعوبات المصاحبة لتحديده خاصة وأن التلوث متعدد المصادر والأشكال والتأثيرات، وتمثل الجوانب المرتبطة بتحديد وعاء الضريبة على التلوث في العناصر التالية:<sup>1</sup>

- إختيار وعاء الضريبة على التلوث أي إختيار المادة التي تُفرض عليها.
- تحديد الجزء الذي تُفرض عليه الضريبة من الوعاء محل الاختيار .
- تقدير وعاء الضريبة على التلوث أي قياسه.

ويمكن تحديد وعاء الضريبة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2) المستوى الأمثل للتلوث



المصدر: عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مقال بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، أفريل 2011، ص: 422.

يتحدد المستوى الأمثل من التلوث عند النقطة (م) ويشكل أي إنحراف عنها انخفاضا في مستوى الرفاهية، ذلك لأنه في حالة زيادة أضرار التلوث عن تكاليف التخفيض أي التحرك يمين النقطة (م) على منحنى

<sup>1</sup> محمد عبد الباقي "مساهمة الحماية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير تخصص مالية ونقود، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2010، ص: 97.

التكلفة الحدية للضرر أو كانت تكاليف الضرر أقل من تكاليف التخفيض (التحرك يسار النقطة (م) على منحنى التكلفة الحدية للتخفيض)، ففي كلتا الحالتين يعد غير مرض من وجهة النظر الاقتصادية، ويقصد بتكلفة الضرر، التكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة عملية التلوث ذاتها، بينما يقصد بتكاليف تخفيض التلوث، التكاليف التي يتحملها المجتمع في محاولته لتخفيض التلوث.<sup>1</sup>

نستنتج من هذا الشكل أن الحجم الأمثل للتلوث يتحدد عند نقطة تقاطع منحنى التكاليف الحدية لأضرار التلوث مع منحنى التكاليف الحدية لتخفيض التلوث، والمثلة في النقطة (ك)، حيث تتساوى تكلفة ضرر التلوث مع تكلفة تخفيضه، ويشكل أي انحراف عن النقطة (ك) انخفاضا في مستوى الرفاهية.

#### رابعا: تحديد سعر ضريبة التلوث البيئي:

يتم تحديد سعر الضريبة على شكلين سعر ثابت وتصاعدي كما يلي:<sup>2</sup>

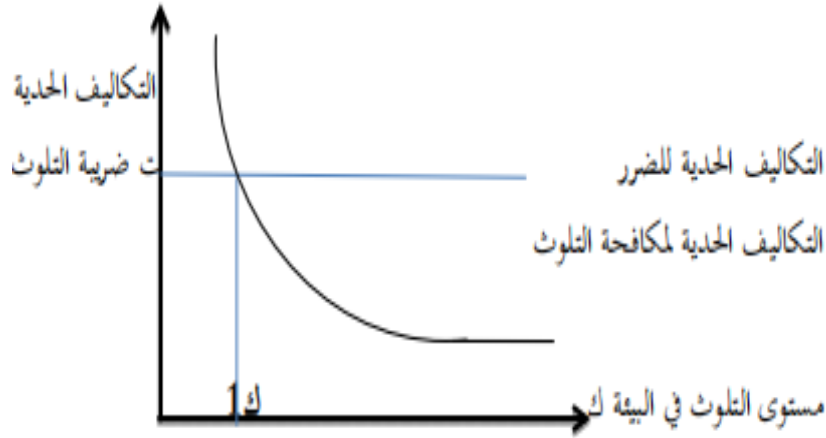
- أ- **السعر الثابت:** في هذه الحالة فإن الضريبة تحسب على أساس معدل ثابت مهما كان حجم أو قيمة المادة الخاضعة للضريبة ومعدلها لا يتغير بتغير قيمة هذه المادة.
- ب- **السعر التصاعدي:** طبقا لهذا الأسلوب يتصاعد سعر الضريبة مع تزايد الوعاء الخاضع للضريبة ويتميز بأنه يتماشى مع مبدأ العدالة وتأخذ به التشريعات المالية في الدول المتقدمة، كما يعد من أدوات التوجه الإقتصادي.

ويمكن التوضيح كيف تفرض الضريبة على المؤسسات الاقتصادية من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص الإدارة البيئية في منظمات الاعمال دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة، 2016، ص 91.

<sup>2</sup> عبد الغني حسونة، "الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة أعمال قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2013، ص 79.81.

الشكل رقم (2-2): منحني بياني يوضح كيفية فرض الضريبة البيئية على المؤسسات الاقتصادية.



المصدر: عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مقال بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، 2011، ص: 427

يتم تحديد الضريبة البيئية عند النقطة التي تتعادل فيها تكلفة الضرر الحدي الذي يسببه التلوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث حيث يشير إلى تكلفته مقدارها (ت) يفرضها الملوث وفي غياب الضريبة على التلوث سوف تسبب قدرا كبيرا من التلوث قدره (ك)، وبفرض ضريبة (ت) تعادل الأضرار فإن التلوث يقل إلى (ك) (1).<sup>1</sup>

المطلب الثاني: خصوصيات فرض الضريبة البيئية (الأهمية، الأهداف والعوائق).

ولا: أهمية فرض الضريبة البيئية

تكمن الأهمية في معالجة المشاكل البيئية وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص المعنيين والشركات الاقتصادية لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا تركز الحماية البيئية على ركن أساسي مفاده ان الذي يحدث أكثر ضررا بيئيا (تلوثي) هو من يدفع ضرائب أكثر، وذلك كعقوبة على تدمير البيئة خلال اعتماد تكنولوجيات عدوة للبيئة، وعليه كلما كانت الضرائب أكبر كلما أحس الملوثون بأثرها، ما قد يجعلهم يغيرون استراتيجياتهم الصناعية أو الإنتاجية المرتكزة على التكنولوجيا الرخيصة الملوثة إلى البحث في سبل اعتماد تكنولوجيات صديقة للبيئة، والتي عادة ما تكون غالية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بن عزة محمد، بن حبيب عبد الرزاق، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث، دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، ص: 157-156 مداخلة لفائدة الملتقى العلمي الدولي، سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة يومي 20.21 نوفمبر 2012.

<sup>2</sup> فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مرجع سبق ذكره، ص: 350.

### ثانيا: أهداف الضرائب البيئية

تكمن أهداف الضرائب البيئية في المساعدة على تلطيف المحيط من مخلفات المؤسسات الاقتصادية الملوثة والأشخاص المضرون بها وعليه نرى عدة أهداف من بينها:<sup>1</sup>

- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تتضمنه الجباية البيئية من إجراءات ردعية سواء كانت ضرائب أو رسوم أو غرامات مالية، أو من خلال ما تتضمنه من إجراءات تحفيزية.
- تصحيح نقائص السوق، أو ما يصطلح على تسميته بفشل السوق.
- إيجاد مصادر مالية جديدة يتم من خلالها إزالة النفايات والحد من التلوث.
- ضمان بيئة صحية لكل أفراد المجتمع وهذا ما تنص عليه مختلف التشريعات.
- غرس ثقافة المحافظة على البيئة لدى المجتمع.
- وقاية البيئة محليا وعالميا ومن نشاط المؤسسات الاقتصادية الضارة.
- تحقيق الفعالية البيئية والاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- التحفيز والتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخطرة.
- الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة.
- تشجيع التطور التكنولوجي والبحث العلمي، فيما يخص اليات ووسائل الحد من التلوث ولا سيما في المنشآت الصناعية الأكثر تلويث للبيئة.

### ثالثا: عوائق تطبيق الضرائب البيئية

- تعاني معظم الدول من مشاكل وصعوبات في تطبيق الضريبة البيئية، من بين هذه المعوقات نذكر ما يلي:<sup>2</sup>
- صعوبة تحديد سعر الضريبة المناسب الذي يؤدي إلى تحقيق المستوى الأمثل للتلوث.

<sup>1</sup> Rapport de la commission des comptes et de l'économie de l'environnement sur la fiscalité liée à l'enivrement, op. Cit, p12.

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي، كتاب اقتصاديات البيئة والعملة، 2014 ص 353-354.



- انخفاض الوعي الضريبي بصفة خاصة في الدول النامية، حيث أن فرض مثل هذه الضريبة خاصة إذا كانت ذات أسعار مرتفعة سوف يخلق حافز لدى الأفراد والمنشآت للتهرب الضريبي.
- اختلاف أهداف الإقتصاديين عن أهداف السياسيين ففي حين يرى الاقصاديون ان اهداف السياسة البيئية مثلها مثل أي سياسة رشيدة في تحقيق الكفاءة.

## المبحث الثاني: النظام الضريبي البيئي في الجزائر

تنامى الاهتمام الدولي بقضايا البيئة وبالتالي الاهتمام بالوسائل والأدوات التي يمكن استخدامها لوقف التدهور البيئي ويعد التنظيم القانوني من أكثر هذه الوسائل استخداما لهذا الغرض بينما فرضت كفاءة الوسائل والحوافز الاقتصادية نفسها في أحيان كثيرة بحيث اعتمدت الجزائر نظاما ضريبيا ممنهجا بيئيا شمل العديد من الضرائب البيئية ومختلف القطاعات منها : مجالات النفايات الصلبة والقطاعات الصناعية وكذلك الانبعاثات الجوية نحاول من خلال هذا البحث تتبع اثر هذه الضرائب والرسوم على سلوك المؤسسات الاقتصادية وتطور فعاليتها في مواجهة التدهور البيئي في البلاد.

### المطلب الأول: مخطط الضرائب البيئية في القانون الجزائري

يحتوي النظام الضريبي الجزائري على جملة من الضرائب والرسوم البيئية نذكرها كما يلي:

أولاً- الرسوم البيئية: يكمن مخطط أو ما يعرف بصفة عامة هيكل الضريبة البيئية في الجزائر على قواعد واسس قانونية وذلك بدءا من سنة 1993 إلى غاية يومنا الحالي.

1- الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD: the tax on):

: (Polluting and Dangerous activité).

- النص القانوني: المادة 88 تعدل أحكام المادة 117 من القانون رقم 25-91 المؤرخ في 11 جمادى الثانية عام 1422 الموافق 18 ديسمبر 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992 المعدلة بموجب أحكام المادة 61 من القانون رقم 11-17 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018.<sup>1</sup>

والتي تنص على النحو التالي:

- المادة 61: تنص بأنه يؤسس الرسم على كل النشاطات الخطيرة التي تلوث البيئة.<sup>2</sup>

تنقسم النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة إلى قسمين:

<sup>1</sup> المادة 88، تعدل أحكام المادة 117 من القانون رقم 25-91، ج ر ج العدد 30، 31 ديسمبر 2019.

<sup>2</sup> المادة 61 من القانون 11-17 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر ج العدد رقم 76، ديسمبر 2017.

النشاطات الملوثة الخاضعة لقبول وتصريح مسبق قبل الشروع في الخدمة من رئيس البلدية المختص إقليميا  
النشاطات الملوثة الخاضعة لقبول وتصريح مسبق سواء من المسؤولين العميين كالوزير المكلف بالبيئة أو الوالي  
المختص إقليميا أو رئيس البلدية المختص إقليميا.

ويتم تحديد المبلغ الواحد للرسوم حسب أحكام المادة 61 من قانون المالية لسنة 2018 على النحو التالي:

جدول رقم (1-2): المبالغ السنوية للرسوم على النشاطات الملوثة لكل منشأة مصنفة

المبلغ		النشاطات الخاضعة ل:
≤ عاملين	> عاملين	
3.000 دج	13.500 دج	التصريح
4.000 دج	30.000 دج	ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي
25.000 دج	135.000 دج	ترخيص الوالي المختص إقليميا
34.000 دج	180.000 دج	ترخيص الوزير المكلف بالبيئة

المصدر: وزارة المالية، الجزائر، المديرية العامة للضرائب، <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar>

يخصص حاصل هذا الرسم كما يأتي:<sup>1</sup>

33 % لميزانية الدولة؛

67 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

يحدد مبلغ هذا الرسم بضرب المبالغ المحدد أعلاه في معامل مضاعف بين 2 و22 حسب طبيعة وأهمية النشاط وكذا نوع وكمية الفضلات الناتجة عن هذا النشاط. يتم تطبيق المعامل المضاعف حسب الكيفيات المحددة في المواد 4 و5 و6 من المرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009<sup>2</sup> وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي:

<sup>1</sup> المادة 54 من قانون المالية، ج ر ج ج، العدد 30، 31 ديسمبر 2019.

<sup>2</sup> المواد 4 و5 و6 من المرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 يتعلق بالرسوم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، ج ر ج ج، العدد 63

الجدول رقم (2-2): المعامل المضاعف المطبق على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة

المعامل المضاعف	المعايير
1 2 3 4	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التصريح</li> <li>• رخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي</li> <li>• رخصة الوالي</li> <li>• رخصة الوزير</li> </ul>
1 2 3	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الخطرة على البيئة، مهيجة والأكلة</li> <li>• قابلة للانفجار، ملهبة، قابلة للاشتعال</li> <li>• ضارة، سامة، محدثة للسرطان، معدية</li> <li>• سامة بالنسبة للتكاثر، مبدلة</li> </ul>
2 2.5 3	<ul style="list-style-type: none"> <li>• &gt;100 وأقل أو يساوي 1000 طن/ سنة</li> <li>• &gt;1000 وأقل أو يساوي 5000 طن/سنة</li> <li>• &gt;5000 طن/سنة</li> </ul>

المصدر: [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz) (وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر).

## 2- رسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم:

- النص القانوني: المادة 93 تعدل وتتم أحكام المادة 61 من القانون رقم 16-05 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1426 الموافق 31 ديسمبر 2005 والمتضمن قانون المالية لسنة 2006 المعدلة بموجب أحكام المادة 66 من القانون رقم 11-17 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018.

والتي تنص على النحو التالي:

- المادة 93: تنص على أنه يؤسس الرسم ويطبق على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنوعة في التراب الوطني، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة. يحدد هذا الرسم بـ 32.222 د. ج عن كل طن تخصص مداخل هذا الرسم كما يأتي:<sup>1</sup>
- 42 % لفائدة ميزانية الدولة، لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة.
- 34 % لفائدة البلديات بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المصنوعة داخل التراب الوطني.
- 24 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- 3- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطرة:**
- النص القانوني: المادة 89 تعدل وتنتم أحكام المادة 203 من القانون 01-21 المؤرخ في 07 شوال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر سنة 2001، والمتضمن قانون المالية لسنة 2002 والمعدلة بموجب أحكام المادة 60 من القانون 11-17 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018
- والتي تنص على النحو التالي:
- المادة 203: ينص تأسيس الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات بـ: 30.000 دج لكل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة والخطرة:
- يخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:<sup>2</sup>
- 46 % لفائدة ميزانية الدولة.
- 38% للفائدة للصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- % لفائدة البلديات.

<sup>1</sup> المادة 93، المعدلة بموجب أحكام المادة 66 من القانون رقم 11-17 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ج ج ج، العدد 30، 31 ديسمبر 2019.

<sup>2</sup> المادة 89، ج ج ج ج، المعدلة بموجب أحكام المادة 60 من القانون 11-17 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018 ج ج ج ج، العدد 30، 31 ديسمبر 2019.

4- رسم تكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة:

- النص القانوني: المادة 91 تعدل وتتم أحكام المادة 205 من القانون رقم 21-01 المؤرخ في 07 شوال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر 2001 والمتضمن قانون المالية لسنة 2002 المعدلة بموجب أحكام المادة 64 من القانون رقم 11-17 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018 والتي تنص على النحو التالي:

- المادة 205: تنص هذه المادة أن يؤسس الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة. ويطبق هذا الرسم تبعا لكميات التلوث المنبعثة التي تتجاوز الحدود المسموح بها ويتراوح مبلغ الرسم من 2000 إلى 120000 دج حسب طبيعة الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة ويتضاعف هذا المبلغ بمعامل مضاعف بين 1 و5 تبعا لمعدل تجاوز حدود القيم المسموح بها.

ويخصص حاصل هذا الرسم كما يأتي:<sup>1</sup>

- 17 % لفائدة البلديات

- 33 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

- 50 % لفائدة ميزانية الدولة.

5- الرسم على المنتوجات البترولية:

- النص القانوني: المادة 28 مكرر من قانون الرسوم على رقم الأعمال المؤرخ في 18 ديسمبر 1991

- المادة 28: ينص هذا الرسم على المنتوجات البترولية والمماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر لا سيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية.<sup>2</sup>

يوضح الجدول التالي الرسم على المنتوجات البترولية حسب المادة 24 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

<sup>1</sup> المادة 91، المعدلة بموجب أحكام المادة 64 من القانون رقم 11-17 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر ج ج، العدد 30، 31 ديسمبر 2019.

<sup>2</sup> عزى هاجر، سامي رشيد، الحماية البيئية عنصر مفتاحي لحماية البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 152.

الجدول رقم (3-2): الرسم على المنتوجات البترولية

رقم التعريف الجمركية	تعيين المواد	المبلغ (دج/هكتولتر)
27.10	البنزين الممتاز	1600.00
27.10	البنزين العادي	1700.00
27.10	بنزين خالي من الرصاص	1700.00
27.10	غاز أويل	900.00
27.11	غاز البترول المميع/ الوقود	1.00

المصدر: المادة 24، قانون المالية التكميلي 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33

1 هكل = هكتولتر = 100 لتر.

بحيث يدفع ناتج هذا الرسم في مجمله لفائدة ميزانية الدولة.

6- الرسم على الوقود:

- النص القانوني: المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002 المعدل بالمادة 55 من قانون المالية لسنة 2007. ينص تأسيس هذا الرسم على الوقود وعلى البنزين الممتاز / العادي بالرصاص والغاز أويل.

تحدد تسعيرة هذا الرسم على النحو التالي:

الجدول رقم (4-2): جدول تسعيرة الرسم على الوقود

البنزين الممتاز / العادي بالرصاص	0.10 دج/ل
الغاز أويل	0.30 دج/ل

المصدر: قانون المالية لسنة 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 2006.85.

يقتطع هذا الرسم ويعاد دفعه نفسه نفس الشيء بالنسبة للرسم على المنتوجات البترولية يخصص ناتج الرسم على الوقود كما يلي:<sup>1</sup>

- 50 % للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث

- 50 % للصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة

<sup>1</sup> المادة 55 من القانون رقم 24-06 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006، والمتضمن قانون المالية لسنة 2007، ج ر ج ج، عدد 85، 2006

7- رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي :

- النص القانوني: المادة 92 تعدل وتتم أحكام المادة 94 من القانون رقم 02-11 المؤرخ في 20 شوال عام 1423 الموافق 24 ديسمبر 2002 والمتضمن قانون المالية لسنة 2003 المعدلة بموجب أحكام المادة 65 من القانون رقم 17-11 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018.

- المادة 94: ينص تأسيس هذا الرسم على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي المؤسس وفقا لحجم المياه المطروحة ودرجة التلوث إذا تجاوزت الحدود المسموح بها. وتخصص عائدات هذا الرسم على النحو التالي:<sup>1</sup>

- 34 % لفائدة ميزانية الدولة.

- 34 % لفائدة البلديات.

- 16 % للصندوق الوطني للبيئة و الساحل.

- 16 % للصندوق الوطني للمياه

8- رسم الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المصنوعة محليا

- النص القانوني: المادة 94 تعدل وتتم أحكام المادة 53 من القانون رقم 03-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر 2003 والمتضمن قانون المالية لسنة 2004 المعدلة بموجب أحكام المادة 67 من القانون رقم 17-11 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018.

- المادة 53: ينص تأسيس هذا الرسم الذي قدره 200 دج للكيلوغرام الواحد ويتم تطبيقه على: الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المصنوعة محليا.

وتخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي:<sup>2</sup>

- 73% لفائدة ميزانية الدولة.

- 27% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل.

<sup>1</sup> المادة 92، المعدلة بموجب أحكام المادة 65 من القانون رقم 17-11 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر ج ج، العدد 81، 30 ديسمبر 2019.

<sup>2</sup> المادة 94، المعدلة بموجب أحكام المادة 67 من القانون رقم 17-11 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر ج ج، العدد 81، 30 ديسمبر 2019.



– الرسوم التكميلية:

يوجد رسمين تكميليين: ينص هذين الرسمين الأول على المياه المستعملة الصناعية والثاني على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي بناء على حجم أو كمية المرفوضات والكمية المنبعثة عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم. تحدد هذه الرسوم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي المحدد ويخصص حاصل هذين الرسمين على النحو التالي:

أولاً: المياه المستعملة الصناعية

– النص القانوني: المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003 المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008.<sup>1</sup>

– 50 % لفائدة البلديات.

– 50 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

ثانياً: التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي

– النص القانوني: المادة 29 من قانون المالية لسنة 2018 المعدلة 2017 للمادة 28 مكرر من قانون الرسم على رقم الأعمال.

– 25 % لفائدة البلديات.

– 75 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

– ضرائب ورسوم أخرى ذات بعد بيئي:

إتاوة استغلال الموارد المائية: بموجب المادة 73 من القانون 05-12 المتعلق بالمياه، والمقدرة بـ 25 دج على كل متر مكعب المادة 49 من قانون المالية لسنة 2010 ويخصص ناتجها على النحو التالي:<sup>2</sup>

– 44 % لفائدة ميزانية الدولة.

– 44 % لصالح الصندوق الوطني للمياه.

– 12 % لصالح الوكالة المكلفة بالتحصيل (وكالات الأحواض المائية في المناطق والأقاليم).

<sup>1</sup> المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، ج ر ج ج، العدد 42، 2008.

<sup>2</sup> المادة 73 من القانون 05-12 المتعلق بالمياه المكتملة للمادة 49 من قانون المالية ج ر ج ج، العدد 39، 2010.

المطلب الثاني: فعالية النظام الجبائي البيئي والطابع الردعي والتحفيزي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر  
يتمثل نظام الجبائية البيئية في مجمل الادوات والاجراءات الضرورية للمحافظة على البيئة وتحسين نوعيتها وذلك بهدف تجنب الاضرار البيئية والعمل على إزالتها وجعلها عند أدنى مستوى ممكن وترك مجال الحياة الأجيال القادمة. ومن خلال هذا المطلب سنذكر دور الحكومة في تحفيز وردع المؤسسات الاقتصادية من أجل فعالية السياسة البيئية وتحقيق استراتيجية تهدف إلى الحد من مشاكل ومخلفات التلوث البيئي.

### أولا: تقييم حصيلة للجباية البيئية

يمكن أن نلخص مدى فعالية الضرائب البيئية في الجزائر من خلال العناصر الثلاثة التالية:

1. توزيع حصيلة الضريبة البيئية: من خلال تحليل طريقة توزيع حصيلة الرسوم البيئية المنصوص عليها في قانون المالية 2002 نجد انها لم توجه كلها لحماية البيئة ومكافحة التلوث، ويؤدي هذا الإنفاق لوعاء الجباية البيئية في غير المجال البيئي إلى إبعاد الرسوم البيئية عن أهدافها الحقيقية المتمثلة في خفض كميات التلوث إلى المستوى المقبول، وتقليل الموارد المالية لمكافحة التلوث وتشجيع الاستثمار في المجال البيئي، مما يتولد عنه فرض رسوم بيئية جديدة، وهو ما يؤدي إلى تضخم الرسوم البيئية وبالتالي إعاقاة التنمية الاقتصادية. ولذلك تم تدارك هذا العائق في قوانين المالية للسنوات اللاحقة
2. النظام الإمتيازي للرسوم البيئية: يهدف النظام الإمتيازي للرسوم البيئية نظريا من خلال المعامل المضاعف من 1 إلى 5 إلى التأثير على المؤسسات الملوثة التي تعمل بنفس القطاع، لأن قيمة الرسم تكون مضاعفة بحسب المعامل المطبق عليها وتبعاً لدرجة تخطيها لعتبة التلوث المحددة من طرف المشرع. بينما يطبق الرسم في صورته القاعدية بالنسبة للمنشآت التي لم تتجاوز عتبة التلوث المحددة حسب قانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتعلق بقانون المالية لسنة 2000. ويبرز تأثير فارق الرسم المحصل بين منشأتين تعملان في نفس القطاع، على كلفة السلع أو الخدمات المعروضة، إذ تتأثر الأسعار سلعهما بفعل الفارق في الضرائب المفروضة على كل منهما. الأمر الذي يؤدي إلى ميل المستهلكين للسلع والخدمات الأقل كلفة. إضافة إلى ذلك فإن قانون المالية لسنة 2009 حدد قيمة الرسم بضرب المبالغ المحدد في معاملات تتراوح بين 1 و 10 مرات وهذا حسب أهمية وطبيعة النشاط إضافة إلى نوع وكمية الفضلات الناتجة عن النشاط المنتج للتلوث البيئي. كما حدد قانون المالية لسنة 2009 طريقة تطبيق هذه المعاملات، وذلك في المواد 4 و5 و6 من المرسوم

التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009. إلا أن التأثير على سلوك المستهلك والمنتج معا لا يكون حقيقيا إلا إذا كانت حصيلة الرسم بالمعامل تعادل أو تقترب من كلفة الاستثمارات التي تتحملها المؤسسة المحترمة للإجراءات التقنية المتعلقة بالتلوث.

3. **عدم شفافية وفعالية الصناديق الخاصة بحماية البيئة ومكافحة التلوث:** خاصة وأن قانون المالية لسنة 2014 أشار في المادة 92 إلى تعديل المادة 189 من القانون المالية لسنة 1992 حيث يسمح بفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 065-302 بعنوان صندوق البيئة وإزالة التلوث ويتم تسجيل فيه جميع العناصر المتعلقة بالإيرادات والنفقات المتعلقة بالنشاط المرتبط بالتلوث البيئي، ولم يشر القانون إلى كيفية الاستفادة منه في قانون المالية لسنة الموالية.<sup>1</sup>

### ثانيا: تقييم مبدأ الملوث الدافع

رغم أهمية مبدأ الملوث الدافع من الناحية المالية والاقتصادية في إيجاد موارد مالية مباشرة الأعمال الوقائية والأعمال التدخلية لحماية البيئة، إلا أنه يتميز بعدم الوضوح في تحديد المخاطب الحقيقي به، ذلك أن تأثيره يتراوح بين الملوث والمستهلك. لأنه يدرج تكلفة الرسوم البيئية ضمن ثمن السلعة أو الخدمة النهائية التي يقدمها، وبذلك يصبح الدافع الحقيقي هو المستهلك، لأن أي نشاط صناعي ملوث هو موجه لصالحه، هذه الوضعية تؤدي إلى مشاركة كل المستهلكين في تمويل إزالة التلوث - مبدأ الملوث الدافع- وبالتالي إلى فقدان الرسم لأية قوة رادعة، لأن أي مؤسسة لن تكون محفزة لتخفيض الأضرار البيئية، وبذلك لا يمكن توخي أي نمو للوعي البيئي، نتيجة لاسترداد تكلفة الرسم من قبل المنتج للسلعة.

إن استعادة الملوث لما دفعه من جراء التلويث لا يحفزه على بذل عناية فائقة في البحث عن أفضل الأساليب والطرق لتخفيض التلوث، فتطبيق الرسم دون أن يتناسب مع درجة التلويث التي تحدثها المؤسسة لا يدفع بالمؤسسات إلى البحث عن طريقة للتقليل من التلوث، وفي هذه الحالة يكون الأثر التحفيزي للرسم منعدم؛ وبذلك يصبح الملوث الدافع هو المستهلك الدافع الذي لا يستخدم الموارد البيئية بعقلانية، كما أن البحث عن تطبيق التكلفة الحقيقية للتلوث الذي يتسبب فيه المستعمل تؤدي إلى تضخم الرسوم على المواد الاستهلاكية. لذا ولتحقيق الموازنة بين حماية البيئة وحماية المصالح الاجتماعية للمستهلك، وجب تخصيص عائدات هذه الرسوم على مجالات محددة كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، كما يمكن اعتماد أسلوب

<sup>1</sup> صيد مريم، محرز نور الدين، فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، جامعة غرداية، 2017، ص: 627-628-629.

آخر يتعلق بتحويل بعض الرسوم المفروضة على المواد الاستهلاكية إلى رسوم بيئية عوض فرض رسوم بيئية جديدة.<sup>1</sup>

### ثالثا: الضرائب البيئية في إطار التدابير التحفيزية

تعتبر الضرائب البيئية من بين أهم الوسائل الاقتصادية التي تلجأ لها الدول للحفاظ على البيئة والحد من ظاهرة التلوث بحيث تشمل جانب إيجابي مهم له طابع تحفيزي يستعمل أسلوب التشجيع المالي، يتجسد عن طريق منح إعفاءات ضريبية لتشجيع الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية التي تتماشى مع التنمية المستدامة<sup>2</sup>، التي تستخدم شكل من الإعفاءات المنصوص عليها في إطار حماية البيئة.

#### 1- الإعفاء الجبائي:

يعني به سماح الدولة كليا أو جزئيا عن الرسوم والضرائب المفروضة والمختلفة، لفائدة الشخص المعني بها او المؤسسة الاقتصادية المعنية بها مقابل القيام بنشاطات أو مشاريع لها أثر إيجابي على البيئة<sup>3</sup>.  
ويأخذ الاعفاء الجبائي نوع من الأشكال تتجسد على النحو التالي:

#### أ- الإعفاء الدائم:

يعتبر من الضرائب والرسوم التي يتم فرضها على ناط المؤسسات الاقتصادية المختلفة وهذا للتفريق بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة والنشاطات الصديقة لها.

#### ب- الإعفاء المؤقت:

والذي يكون لوقت محدد أي لمدة زمنية محددة بحيث يتم إعفاء المؤسسة المعنية في الثلاث سنوات الأولى من بداية نشاطها وعملها وهذا لتحفيزها بالإضافة إلى مساعدتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع ومنتجات أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيات ملوثة للبيئة.

<sup>1</sup> بن الشيخ مريم، أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 2012. ص:125.

<sup>2</sup> موساوي يوغرطة، دور الجباية البيئية في ترقية البيئة وحمايتها، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع هيآت عمومية وحكومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2017، ص: 29.

<sup>3</sup> السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

ج- الحوافز الجبائية:

بحيث هنا يتم إعفاء المعدات المستوردة الصديقة للبيئة من دفع الضرائب والرسوم الجمركية وذلك من أجل تحفيز المؤسسات الاقتصادية على استيراد التكنولوجيات الصديقة للبيئة، وهذا يؤثر إيجابا ويساعد في توسيع حيز النشاطات الاقتصادية التي لا تضر بالبيئة.<sup>1</sup>

2- الإعفاءات المنصوص عليها والتي شرعها القانون:

أ- الإعفاء المنصوص عليه في القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

- النص القانوني: المادة 76 من القانون رقم 01-03

ينص على منح المؤسسات الاقتصادية التي تستورد تجهيزات في سياق صناعتها أو منتجاتها التخفيف أو إزالة ظاهرة الاحتباس الحراري أو التقليل من الاحتباس الحراري على حوافز مالية وجمركية يتم تحديدها في قوانين المالية.<sup>2</sup>

- النص القانوني: المادة 77 من نفس القانون

تنص على أنه يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض الضريبة على الربح، على أن يتم تحديد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق قانون المالية.<sup>3</sup>

ب- الإعفاء المنصوص عليه في القانون المتعلق بترقية الاستثمار: بحيث يعتبر نشاط الاستثمار

من بين الأسباب الرئيسية التي تساهم في تضرر البيئة وتلوثها، لذلك أعطى المشرع الجزائري في مجال تشجيع الاستثمارات والتي لها أهمية بيئية، مجموعة من الحوافز الخاصة والاستثنائية وذلك بعنوان النظام الاستثنائي للاستثمار.<sup>4</sup>

- النص القانوني: المادة 4 من القانون رقم 01/03

<sup>1</sup> فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مرجع سابق، ص: 349.

<sup>2</sup> المادة 76 من القانون رقم 01-03 مؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج. ر. ج. ج. عدد 43، صادر في 20 يوليو 2003.

<sup>3</sup> المادة 77 من القانون رقم 01-03 مؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، نفس المرجع السابق.

<sup>4</sup> موساوي يوغرطة، دور الجباية البيئية في ترقية البيئة وحمايتها، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع هيآت عمومية وحكومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2017 مرجع سبق ذكره، ص: 30.

وتنص المادة على انه: " تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة. وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها <sup>1</sup>

### رابعاً: الإعانات والمساعدات المالية

بمقدرة الدولة أن تتدخل إيجاباً بمنح مساعدات وإعانات مالية للمؤسسات الاقتصادية التي تسبب نشاطاتها الاقتصادية أضراراً ملوثة بالبيئة بحجة اتخاذ وسائل وتدابير احترازية ووقائية للحد من أثار الأضرار البيئية. تتجلى أهمية دراسة المساعدات المالية بعنوان الجباية البيئية كونها وسيلة من الوسائل الفعالة ومهمة لتمويل إعانات الدولة، التي تتجسد في صناديق خاصة، من خلال الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، والصندوق الوطني للتحكم في الطاقة. <sup>2</sup>

### 1- الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث:

النص القانوني: بموجب المادة 189 من القانون رقم 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، وله حساب التخصيص الخاص رقم 065-302.<sup>3</sup>

بحيث يقوم هذا الصندوق بدور كبير في مجال حماية البيئة بالنظر إلى المهام التي نسبت إليه، والموارد والأدوات التي سخرت له للقضاء أو التقليل من الأنشطة الضارة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، كما يستفيد الصندوق من قسط الرسوم البيئية الأخرى والمتمثلة فيما يلي: <sup>4</sup>

- الرسم التكميلي على التلوث الجوي

- الرسم لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية

- الرسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج

كما له أيضا حصة من الرسم التكميلي على المياه الملوثة.

<sup>1</sup> المادة 4 من الأمر 01-03 المعدلة بموجب الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15/07/2006، ج ر ج ج، عدد 47 الصادر في 19/07/2006.

<sup>2</sup> حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص: 92.

<sup>3</sup> المادة 189 من القانون رقم 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، رقم 065-302

<sup>4</sup> بن منصور عبد الكريم، الجباية الإيكولوجية لحماية البيئة في الجزائر مذكرة ماجستير في القانون، فرع تحولات الدولة، جامعة مولود معمري، تيزي وزوو، 2008، ص: 95.

2- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة:

- النص القانوني: المادة 29 من القانون 99-09 تم إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة الذي ينص بموجبه تمويل الرسوم على استهلاك الطاقة على المستوى الوطني التي تتحد مبالغتها في قانون المالية، كما يمول الصندوق أيضا بناتج الغرامات المنصوص عليها في القانون رقم 99-09 وكذا الرسوم المفروضة على الأجهزة المفرطة على استهلاك الطاقة.<sup>1</sup>

ويكمن دور هذا الصندوق في تمويل البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة، وكذلك ترقية الطاقات المتجددة وتمويل إعداد معايير الفعالية الطاقوية والتقليل من الآثار السلبية على البيئة والتحسيس والتربية والإعلام التكويني في مجال الفعالية الطاقوية، والبحث في مجال التأثير والفاعلية الطاقوية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> موساوي يوغرطة، دور الحماية البيئية في ترقية البيئة وحمايتها، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع هيآت عمومية وحكومية، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2017. مرجع سابق، ص: 3.

<sup>2</sup> قرار وزاري مشترك مؤرخ في 06 جويلية 2005 المحدد لكيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 101-302 الذي عنوانه الصندوق

الوطني للتحكم في الطاقة، ج ر ج، العدد 60 الصادر في 04 سبتمبر 2005.

– خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق له في هذا الفصل قد وصلنا إلى التعريف بان فرض الضريبة والرسوم البيئية وسيلة وطريقة مناسبة لتحقيق المساواة بين التكاليف الخاصة والاجتماعية. والتي أصبحت تعرف بالضرائب البيئية والتي تفرضها الدولة على الأشخاص والمؤسسات الاقتصادية الملوثة للبيئة الذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات ومعدات مضرّة للبيئة.

لقد اثبت دور الضريبة البيئية والتوفيق بين الطابع التحفيزي لها والتطبيق الردعي والتي اظهرت نجاعتها في العديد من دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية من خلال الإصلاح الجبائي البيئي الذي انتهجته، حيث استطاعت تحقيق أهدافها والمتمثلة في ترشيد استهلاك الطاقة وتخفيض الانبعاثات الناجمة عن المؤسسات الاقتصادية لتحسين الظروف البيئية وبالتالي استخدام واستعمال مجمل عائدات وإيرادات هاته الضرائب والرسوم في مجال حماية البيئة.

نرى انه الاستعمال الجيد والاستخدام الممنهج والفعال للضرائب والرسوم البيئية يمكن ان يخلق منها رهانا لتغير جذري للمناخ وبالتالي التقليل من التلوث البيئي وكأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية.



## الفصل الثالث

" دراسة حالة "

أثر الجباية على سلوكيات مؤسسة

نפטال (فرع تيارت) نحو البيئة

-تمهيد:

بعدها تم عرض الجانب النظري للموضوع من خلال الفصلين السابقين، نحاول من خلال هذا الفصل التطرق أولاً إلى واقع الجباية البيئية وسلوكها على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من خلال دراسة مختلف الرسوم البيئية المطبقة في الجزائر مع تقييم مدى فعاليتها في حماية البيئة والحد من التلوث البيئي، وجعل تلك الرسوم المتعلقة بالمؤسسة على الشركة محل الدراسة، وهي مؤسسة وطنية والتي يتركز نشاطها أساساً بتوزيع وتسويق المواد البترولية لهذا يتناول هذا الفصل أثر الرسوم البيئية على أداء شركة naftal في إطار حماية البيئة من خلال التطرق إلى المباحث التالية

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة نפטال

المبحث الثاني: السلوكات والمعاملات الجبائية التي تقوم بها مؤسسة نפטال اتجاه البيئة

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة نפטال

من خلال هذا المبحث نتعرف على مؤسسة نפטال الأم ونشأتها وتفرعها عبر التراب الوطني ونوضح ذلك من خلال هيكل تنظيمي لشركة الأم وهيكل لنشأة المقاطعة تاريخيا

المطلب الأول: تقديم عام لمؤسسة نפטال وهيكلها

أولا: تعريف مؤسسة نפטال

نفطال مؤسسة وطنية كبيرة معروفة على المستوى التراب الوطني مقرها بالشرقة تختص بتوزيع وتسويق المواد البترولية، يقدر رأس مالها ب 1565000000000 دج.

تم انشاء هذه المؤسسة عن طريق مرسوم 101/08 الصادر في 1980/04/06 ودخلت ميدان النشاط بصفة عملية في 1982/01/01

كانت في بداية الأمر تقوم بتكرير وتوزيع المواد البترولية تابعة لشركة الأم sontrach ومع مرور الوقت وزيادة النشاط أصبح من الضروري تقسيم العمل حيث تم ذلك سنة 1987، تفرعت إلى naftek متخصصة في عملية التكرير ونפטال في التوزيع والتسويق فقط.

يقدر عدد العمال ما يقارب 32073 عامل على المستوى الوطني في سنة 2020، عرفت هذه المؤسسة عدة تغيرات متتالية حيث شهدت سنة 1992 زيادة محسوسة في الانتاج حيث زاد توسعها إلى 39 مقاطعة و 9 وحدات مستقلة، وفي عام 1988 تم تقسيمها إلى ثلاثة تقسيمات مع تحويلها إلى شركة ذات أسهم وهي GPL.CLP.AUM وفي اطار اثرات تركيبة المؤسسة عرفة سنة 2000 خلق مركز المعالجة المعلوماتية CTI من أجل ربط نפטال بعالم المعلومات الحديث، كما تم في نفس السنة تنظيم مديرية الشؤون الاجتماعية DASC مع انشاء قسمة اعادة صياغته بعد سنة حيث تم استبدال القسمات بفروع BRANCHES والمناطق بمقطعات حسب طبيعة المواد التي تشغل حيز نشاطها .

- فرع GPL يختص بتوزيع وتسويق غاز البترول المميع، بوتان، بروبان ويتكون من 17 مقاطعة منتشرة عبر كامل التراب الوطني تعد مقاطعة تيارت احدهما.

- فرع CLP يهتم بتوزيع وتسويق البنزين، الزيوت وغيرها من المواد الخاصة.

فرع الزيت BETUM الفرع المختص في تسويق الزيت ومشتقاته بمختلف الاستعمالات

ثانيا: هياكل وتنظيم مؤسسة نفطال

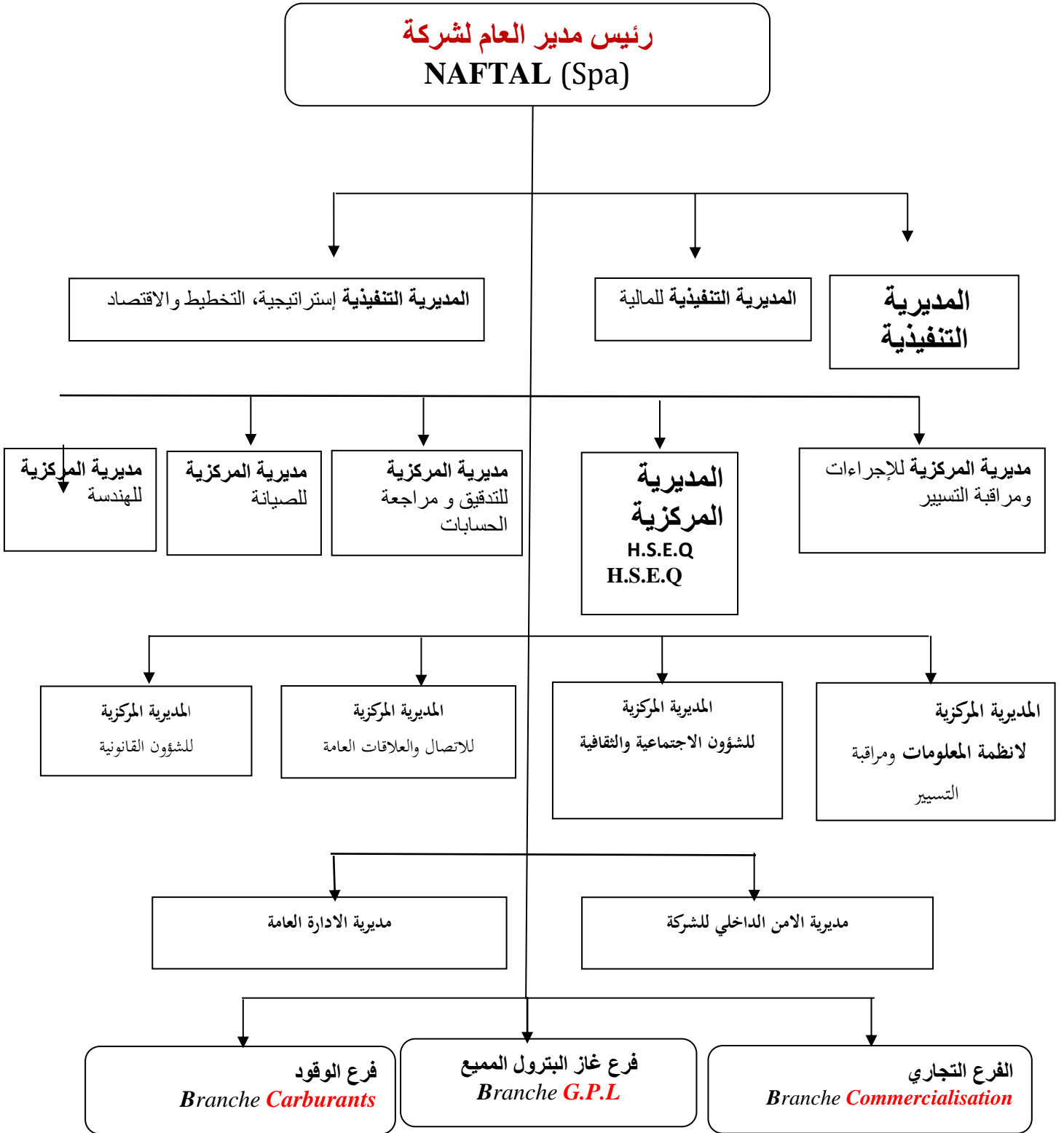
لمؤسسة نفطال ثلاثة فروع وهي كالتالي:

1. وحدات نفطال للتوزيع: وهي وحدات مكلفة بتنفيذ ووضع سياسة المبيعات التموينيات وتوزيع المواد البترولية وهي متواجدة بكل ولايات القطر الجزائري.
2. وحدات نفطال للموانئ: وهي وحدات جهوية للخدمات مكلفة بكل عمليات العبور بالنسبة للمواد التي تستوردها من الخارج والمتواجدة ب: وهران، الجزائر، سكيكدة، وعنابة
3. وحدات نفطال للصيانة: وهي وحدات جهوية للخدمات كذلك مكلفة بعمليات الصيانة وتجديد هياكل المؤسسة ومتواجدة ب: وهران، الجزائر، بشار، قسنطينة.

الهيكل التنظيمي لشركة نافطال:

ويتمثل فيمايلي:

شكل رقم (01-03) الهيكل التنظيمي لشركة نפטال



المصدر: مؤسسة نافتال

- شرح وتفصيل الهيكل التنظيمي:

- المدير العام

- مصلحة الموارد البشرية: تتكلف بتكوين الموظفين وتسيير كل الموارد البشرية.

- مصلحة تسيير الموظفين: كلما يتعلق بتسيير الأجور، العطل والعلاقات مع الضمان الاجتماعي.

- مصلحة الوسائل العامة: توفير كل الوسائل من كل الأنواع (مواد واللوازم) لتسهيل مهمة موظف دائرة الوحدة.

- سكرتارية: مهمتها تنظيم مواعيد المدير الرد على الهاتف وضبط المواعيد واستعمال الفاكس للإرسال والمراسلات ومختلف الوثائق تسجيل الرسائل عند وصولها وكذلك عند البحث بواسطة سجل الصادر والوارد الإثبات أن الوثيقة وصلت وأرسلت ترتيب والتنظيم الوثائق.

استعمال منهجية مناسبة للحفظ والفهرس استعمال الحاسوب لكتابة رسائلها حفظ أسرار المدير اللباقة والبساطة في العمل واستعمال المجالات مع العمال.

- مسؤول الأمن الصناعي:

مسؤول على كل حركات الأمن على مستوى وحدة نفضال أي أنه مسؤول على النشاط الأمن الصناعي

- مصلحة معلومات التسيير:

مصلحة معلوماتية دورها حصر المعلومات وتحليلها إرسال المعلومات للمديرية عامة كما له مسؤولية داخل الإدارة وهي تكليف بصيانة دائرة المالية والمحاسبة مكلفة بكل عمليات المحاسبة والمالية تتكون من ثلاثة مصالح:

- مصلحة الخزينة:

تتكفل هذه المصلحة بمحاسبة التحليلية بالإضافة إلى تكلفة الوحدة وتكلفة المجموعة.

- مصلحة ميزانية وتكلفة:

معالجة جداول التسيير للمراكز والإدارة وإجراء المحاسبة التحليلية وإعداد الميزانية التقديرية للشركة (الوحدة).

- مصلحة المحاسبة العامة:

إمساك المحاسبة العامة وكل التسجيلات المحاسبية وتحليلها وإعداد الميزانية والجدول الملحق.

- دائرة التقنية والصيانة:

المكلفة بكل العمليات التقنية والصيانة على مستوى الوحدة ولها عدة مصالح نذكر منها:

1 - مصلحة الدراسات:

تقوم بدراسة أي مشروع يقدم للمؤسسة من ناحية الربح أو الخسارة وهو مكلف بكل المبيعات والمشترىات على مستوى المؤسسة.

2 - مصلحة صيانة:

الأجهزة الثابتة (مقر تعميم القارورات تيارت وتيسمسلت).

3 - دائرة التوزيع:

مصلحة مكلفة بكل عمليات التسويق والاستغلال.

4 - مصلحة المبيعات:

وهي مصلحة تتكلف بكل المبيعات على مستوى الوحدة.

5 - مصلحة الاستغلال:

تتكلف باستغلال وكل ما يتعلق بالعتاد المتحرك والأجهزة الثابتة لتسهيل عملية التسويق.

توفر نافتال ما يقارب 13.3 مليون طن من المنتجات البترولية سنويا وهو رقم قابل للارتفاع لزيادة الطلب باستمرار.

وقد حققت في سنة 2020 نشاطات الشركة رقم اعمال قدر ب 317.66 مليار دينار جزائري وبلغت نفقات الإستثمار الخاصة بالشركة حوالي 20.1 مليار دينار جزائري.

6- دائرة المستخدمين والوسائل العامة:

تسير شؤون الموظفين.

### المطلب الثاني: ماهية مؤسسة نפטال - مقاطعة الوقود -

بعد أن تعرفنا عن مؤسسة نפטال بشكل عام ننتقل إلى إحدى مقاطعتها المتواجدة بولاية تيارت وهي مقاطعة الوقود

#### أولاً: تعريف مؤسسة نافتال تيارت

- **تعريف:** تعتبر مقاطعة الوقود بتيارت أهم وحدة توزيع في الهضاب من بين 8 وحدات منشأة في كامل التراب الوطني تقع بالمنطقة الصناعية زعرورة

وقد نشأة بموجب قرار 74-80 الصادر في 1984/11/24 مع أنها تمارس نشاطها تحت وصاية المدير العام لمؤسسة نפטال بدائرة الشراقة وتلعب دور رائدا على المستوى الإقتصادي والاجتماعي في مجال المحروقات داخل البلاد وخارجها

وتملك هذه الوحدة وسائل هامة لتخزين وتسيير شبكة توزيع المنتجات البترولية فهي تضمن توزيع هذه الأخيرة والخدمات العامة بواسطة مراكز العمليات.

لدى هذه المقاطعة سبعة مراكز تخزين منها اثنان داخل تراب الولاية وخمسة خارجها وتقوم هذه الأخيرة بدورها بتسليم هذا المخزون إلى مراكز التسويق بوثيقة تسمى سند نقل المخزون.

كما تحتوي مقاطعة الوقود بتيارت على مديرية بحيث تتكون هذه الأخيرة من دائرة المالية والمحاسبة التي تقوم بمراقبة ميزانية المقاطعة من فواتير الماء والكهرباء وأجور العمال وكذا فواتير الخواص الذين يقومون بنقل المواد البترولية من ارزيو إلى تيارت.

وكذا دائرة العمال والوسائل العامة التي تقوم بدورها بمتابعة أحوال العمال من أجور واعطال سنوية وايضا متابعة الدورات التكوينية للعمال مع الاشراف على متابعة المتربصين.

ويوجد الدائرة التقنية التي تقوم بدورها بمتابعة الاعطاب الموجودة عبر مراكز التخزين واصلاحها ودائرة الاعلام الآلي التي تقوم بمتابعة الاعمال التقنية ولهذه الدائرة عمليات مشتركة مع كافة الدوائر ومراكز التخزين

وتعتبر هذه المقاطعة ومقاطعة براشد المتواجدة بسعيدة أكبر مقاطعتين بسبب اكتسابها لي أكبر خزانات الوقود الذي بدورها بعد التخزين يتواصل معها فرع المصلحة التجارية من أجل تسويقه للزبائن.



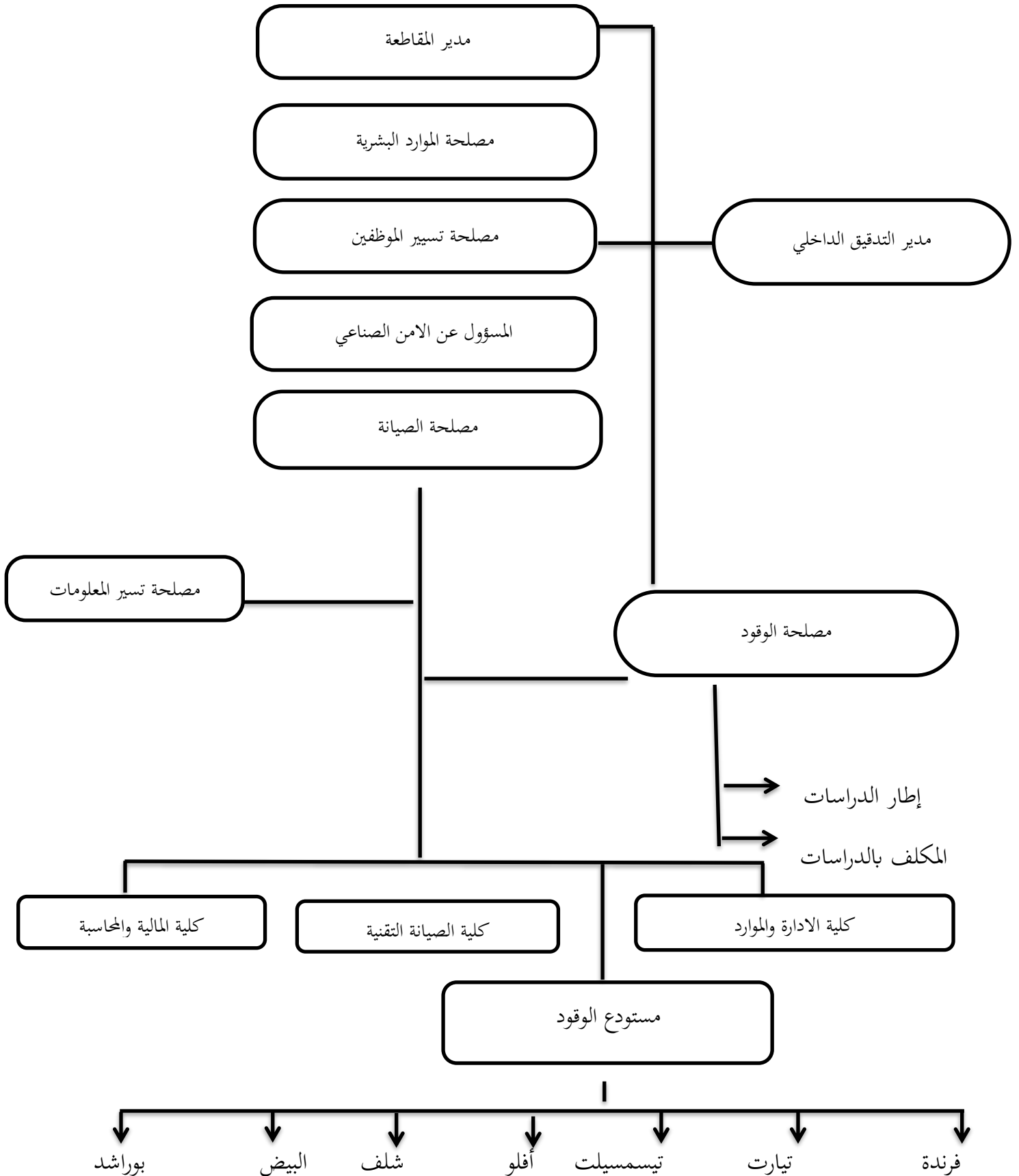
ونلاحظ ان مقاطعة الوقود تيارت تنتسب إلى type B في التوزيع حيث تقوم بجلب الوقود من type A وهي ارزبو وذلك بنقله بشاحنات عن طريق الطرقات .par route.

ملاحظة: type A يقصد بها التي تنقل الوقود عن طريق الانايبب مباشرة من مصدر المنتج.

ونلاحظ تواجد فرع HSE ويقصد به وقاية وامن ومحيط حيث لا يمكن ان يقوموا باي عملية بدون تواجد

المساعد في منصب هذا الأخير حيث يمددهم بالتوجيهات من أجل عمل سليم خالي من أي تلوثات.

الشكل الرقم (1-2): الهيكل التنظيمي لمقاطعة الوقود بتيارت



منتجات وخدمات مؤسسة نפטال:

1. وقود السيارات: حيث تقوم هذه المؤسسة بتسويق 3 أنواع من الوقود وهي كالتالي:

1. بنزين بدون رصاص Essence sans plomb
  2. ديزال (مازوت) gas-oil
  3. وقود وغاز بترول المميع (GPL) gaz de pétrole liquéfié carburant
2. غاز البترول المميع **GPL**: وهناك نوعان:

1. غاز البروبان

2. غاز البوتان

حيث ان التعبئة تكون كالتالي:

- قارورة 13 كلغ حيث تسمى (b13)

- قارورة 6 كلغ وتسمى (b6)

- قارورة 3 كلغ ويرمز لها بي (b3)

3. زيوت التشحيم **Lubrifiants**: من الأنواع التي تسوق ما يلي:

1. الزيوت الخاصة بمحركات الديزل (Les huiles pour moteurs diesel)
2. الزيوت الخاصة بمحركات البنزين (Les huiles pour moteurs essens)
3. الزيوت الخاصة بمحركات نقل الحركة (Les huiles pour transmission automobile)
4. الزيوت الخاصة بسيارات (Les huiles spécialité automobile)

4. العجلات **Pneumatiques**: نפטال تسوق عدة أنواع على حسب مخلف احجام السيارات نذكر

منها:

1. عجلات السيارات السياحية

2. عجلات عربات الهندسة المدنية

3. عجلات الشاحنات

4. عجلات العربات الزراعية

5. عجلات عربات الوزن الثقيل

المبحث الثاني: السلوكات والمعاملات الجبائية التي تقوم بها مؤسسة نفضال اتجاه البيئة

المطلب الأول: التلوثات التي تتسبب بها مؤسسة نفضال

إن طبيعة النشاطات التي تقوم بها هذه المؤسسة تؤدي إلى مجموعة من التلوثات التي تعود بالضرر على المحيط خاصتنا والبيئة عامتنا نختزها في الجدول الموالي:

الجدول (1-3) رموز وتسميات وتصنيفات النفايات ودرجة خطورتها

تسمية النفايات	رمز النفايات	صنف النفاية	مقياسها
أحوال قاع الأحواض	2.1.5	خاصة خطيرة	خطرة على البيئة
أحوال تحتوي على محروقات ناجمة عن عمليات صيانة المنشآت أو التجهيزات	2.1.5	خاصة خطيرة	قابلة للاشتعال ضارة
نفايات صلبة ناتجة عن مزيل الرواسب والفواصل ماء/محروقات	1.5.13	خاصة خطيرة	قابلة للاشتعال ضارة
أحوال ناجمة عن فواصل ماء/محروقات	2.5.13	خاصة خطيرة	ضارة
أحوال ناتجة عن مزيل الزيت	3.5.13	خاصة خطيرة	ضارة
إطارات مطاطية غير مستعملة	1.1.16	خاصة	----
خزانات الغاز المميع	13.1.16	خاصة	----

المصدر: من إعداد الطالبين حسب معطيات نفضال تيارت

### 1. التلوث بسبب الصيانة والتخزين:

والنفايات التي تسببها ورشات الصيانة بالإضافة نفايات مستودعات التخزين نذكر منها:

- العجلات المستعملة
- نفايات البلاستيكية
- قارورات الغاز المهترئة
- صهاريج الشاحنات المهترئة

- خردة الركام المعدني

## 2. التلوث الهوائي

وهناك تلوث هوائي تسببه نفايات:

يعتبر نقل الوقود عبر الشاحنات من أولى الأسباب التلوث الهوائي حيث ان الوقود ذو طبيعة قابلة لتبخر واثناء نقله عبر ناقلات وشاحنات النقل المزودة بخزانات مع الحرار والاهتزازات يؤدي إلى تكثف الهواء في سطح الخزانات المتنقلة وعند الوصول إلى محطة الوقود تيارت بعد فتح البالوعة من أجل التفريغ في الخزانات الكبرى تخرج تلك الغازات السامة في الهواء.

ويوجد أيضا التسربات التي تحدث اثناء تفريغ الوقود من قاطرات النقل إلى خزانات الوقود وهذا ما يسبب تلوث للأرض.

**المطلب الثاني: السلوكات التي تقوم بها مؤسسة نفطال من أجل الحفاظ على البيئة والتقليل من التلوث**  
ان مؤسسة نفطال تعتبر عنصر أساسي في المجتمع الجزائري نظرا للخدمات المتعددة التي تقدمها للفرد والمؤسسات وبالتالي هي تسعى إلى تقديم أحسن خدمة بأقل تكلفة وأقل ضرر ممكن ومنه انتهجت بعض السياسات تنسيقا مع ادارتها البيئية لتقليل من تكلفة الضريبة البيئية وتفاديا لتلويث ومن بين هذه السياسات نذكر منها ما يلي:

### أولا: السياسة البيئية:

تتضمن السياسة البيئية لمؤسسة نافطال الالتزام بتحسين المستمر، والحد من النفايات الملوثة ولذلك تطرقت لعد ترتيبات منها:

- تجميع المياه الملوثة في حوض حتى يتم معالجتها وعدم تصريفها في المجاري المائية او الوسط الطبيعي.
- لقد زودة مصلحة الوقود مراكز الشحن ببنية تحتية تسمح بمرور البنزين والوقود المتسرب اثناء هذه العملية بالمرور عبر مجاري تقوده أي خزان يحتوي على الات تفصل هذا الوقود والماء عن الوقود
- تعزيز هذه المؤسسة منصة او طرقات تحتوي على خرسانة والاسمنت لتفادي تلوث الأرض وتزويد هذه الطرقات بمجري أيضا لنقل هذه المياه الامطار التي قد تختلط بغازات الملوثة وتسقط على الأرض ونقلها لخزان اخر خاص من أجل المعاينة
- لقد دخلت نافطال بشراكة بنسبة 99 المئة من أسهم شركة البطاريات المتواجدة بالسوق حيث أصبحت تقوم برسكلة بطارياتها القديمة بالإضافة أي تحقيق هامش ربح لقاء بيعها للبطاريات

- لقد أصبحت نافطال تستعمل نوع خاص من الخزانات يحتوي على سطح متحرك يصعد وينزل على حسب منسوب البنزين لتفادي تبخر هذا الأخير نظرا لطبيعته الفيزيائية القابلة للتبخر.
- تعتبر الأنشطة المتعلقة بالمحروقات ينجم عنها انبعاثات للغازات والدخان والبخار والجزئيات في الجو مما جعل نفاطال تعمل على صيانة منشآتها ومعدآتها ومراقبتها باستمرار وتشمل عملية مراقبة مخزونات الوقود المضخات، الصهاريج ومراكز التفريغ والشحن وهذا نسبتا واستجابتا للمرسوم التنفيذي 06-138 المؤرخ في 15-04-2006.

جدول (02-03) القيم القصوى لمعايير الانبعاثات الجوية للمنشآت البترولية

المعايير	الوحدة	القيم القصوى	القيم المسموحة للمنشآت القديمة
أكسيد الكبريت	مع/ط م <sup>3</sup>	800	1000
أكسيد الازوت	مع/ط م <sup>3</sup>	200	300
أكسيد الكربون	مع/ط م <sup>3</sup>	150	200
مركبات عضوية متطايرة	مع/ط م <sup>3</sup>	150	200
احماض سلفوريه	مع/ط م <sup>3</sup>	05	10
الجزئيات	مع/ط م <sup>3</sup>	30	50

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 6-138 المؤرخ في 15 أفريل 2006

- استرجاع بعض النفايات بعدت طرق مثال:
  1. قارورات الغاز والعجلات تسترجع لتحول لنفس المنتجات لها نفس الصفة.
  2. وهناك بعض النفايات تحول إلى الخواص المهتمين باسترجاع النفايات لتحويلها لخرده وركام معدني ونفايات بلاستيك.
- وتقوم مؤسسة نافطال بتجميع الاوحوال الوقود التي تترسب في الخزانات الوقود مخصصة لها ووضعها ببراميل ذات سعة 200 كلغ حيث تحال إلى الحرق في مؤسسات انتاج الاسمنت وهذا وفق المرسوم التنفيذي 06-104 المؤرخ في 28/02/2006

- تقوم مؤسسة نافتال بمبادرات التشجير وذلك من أجل بعث الغابات المحترقة والحد من الغازات المنبعثة والمسببة للاحتباس الحراري.
- وضع استراتيجيات لتدريب الموظفين لرفع كفاءتهم.
- حرص نافتال على بعد مراكز التخزين على المجمعات السكنية.
- كما ان نافتال تحرص على تزويد محطات الخدمات بي:

  1. وضع احواض لفصل الزيوت
  2. توفير مساحات خضراء
  3. توفير نظام لكشف أي تسرب يقع لخزانات الوقود
  4. توفير معدات لاسترجاع الزيوت المستعملة

- كما انها انتهجت سياسات جديدة كلياً حيث أصبحت تنتهج سياسة التسوق الأخضر لترحها لمنتجات صديقة للبيئة وقل ضرر بها والتشجيع على استعمالها عن طريق التوعية والإشهارات مثال: GPL وهو غاز البترول المسال ويسمى أيضا البوتان او الروبان، وهناك GNC ووقود الغاز الطبيعي المضغوط.
- عدم رميها للمياه وبالمجاري المائية بعد الفصل الا بعد المعاينة ومراقبة إذا ما كانت هذه الأخير لا تتجاوز نسبة المسموح بها نوضح هذه النقطة في الجدول الوالي:

الجدول رقم (03-03) تقديم نتائج التحليل

Paramètres	Unités	Résultat	Valeurs limites	Normes
Température	C°	15.9	30	Multi paramètres
PH	-	7.88	5.5-8.5	
DCO	Mg/l	403	100g/t	6060:1989: Iso.
Mes		15	25g/t	1997: 11923: Iso
Huiles et graisses		42	15	Méthode roudier
Hydrocarbures totaux		<5	5g/t	ASTM D 1664A
Phénol		0.18	0.5	1994: 6439: Iso NA2065
Plomb		<0.2	0.5	1986: 8288:Iso

المصدر: وثائق مقدمة من طرف HSE مقاطعة الوقود تيارت



المطلب الثالث: المعاملات الجبائية التي تقوم بها نפטال مع الإدارة البيئية:

أولاً: المعاملات التي تقوم بها مؤسسة نפטال

من بين هذه المعاملات نجد:

- تقوم نפטال بدفع حوالي 45 مليون سنويا لقاء التلوث الهوائي التي تسببه هذه الأخيرة
- تقوم نפטال بدفع 9.88 مليون لقاء تخزينها لي 15 برميل من الاوخال بعد تنظيف الخزانات لعدم وجود أي إمكانيات متطورة لتخلص منها

الحصيلة الجبائية على التلوث البيئي لعدة سنوات لشركة نافتال حيث تتغير هذه الحصيلة كل سنة بسبب نسبة التلوث المفتعل او حسب التغير في بنود قانون المالية ومنه سنختصرها في الجدول الموالي

جدول رقم (03-04) القيمة المالية التي تدفعها نפטال جراء التلوث

السنوات	القيمة المالية (بالدينار الجزائري)
2018	3 800 000.00
2019	5 800 000.00
2020	7500 000.00
2021	9 000 000.00

المصدر: من اعداد الطالبين حسب معطيات نפטال

مقاطعة الوقود تيارت لا تدفع لقاء الضجيج نظرا لبعدها الجغرافي عن التجمعات السكانية

ان نפטال تقوم ب مجهودات جبارة من أجل تفادي التلوث وتحقيق أحسن ربح خاصتنا بعد حصولها على رخصة عالمية وتطبيقها إلى الايزو ISO14001 و ISO9001 و ISO45001 حيث انها تنوي فتح فروع في دول أخرى بعد توافق منتجاتها مع معايير الدولية.

**ISO45001**: هو إدارة الصحة و السلامة المهنية ، لتقليل الى ادنى حد من مشاكل السلامة في مكان العمل ، و القضاء على هذه المخاطر، وضمان احترام المؤسسة ، وإظهار مسؤولية الشركة و الحفاظ على تحفيز الموظفين .

**ISO9001**: يسمى نظام إدارة الجودة حيث يقوم على مراقبة مستوى الجودة و إدارة العمليات في الشركة حيث يوضح هذا المعيار الطرق التي يمكن من خلالها الارتقاء بالخدمات التي تقدمها الشركة لأعلى المستويات كما يساعد على تطوير الية أداء الاعمال في مختلف المجالات.

**ISO14001**: هو معيار الذي يصف كيف يمكن لاي مؤسسة من أي حجم وضع نظام إدارة بيئية فعال في مكان، وتناول هذه المعايير كيفية استخدام افضل الممارسات عند استخدام نظام إدارة البيئة.

آفاق مؤسسة نفطال لتوجيه سلوكها نحو حماية البيئة: من الملاحظات التي لاحظناها أن القانون الضريبي الجزائري البيئي لا يطبق بسبب عدم وجود وسائل حديثة و عملية لقياس نسبة التلوث التي تحدثها هذه المؤسسات، و لذلك قد تعاونت الوزارة الجزائرية للبيئة بتعاون مع المانيا بمشروع سمي بتحسين تنفيذ التشريعات الجبائية في ميدان الضرائب البيئة بتفويض من الوزارة الفدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي في المناطق التدخل: الجزائر العاصمة، البليدة، تيارت، غرداية، الأغواط.

المدة 2020/01/01 إلى غاية 2023/12/31 لذا نطمح إلى إحداث تغيير جذري.<sup>1</sup>

#### ثانيا: الرسوم التكميلية التي تقوم بها مؤسسة نفطال على حسب القانوني

- تقوم مؤسسة نفطال برسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي حسب الأساس القانوني المادة 92 حيث تقوم بدفع:  
لايتم تطبيقها لعدم تواجد معدات لقياس نسبة هذا التلوث.
- تقوم مؤسسة نفطال برسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم حسب الأساس القانوني المادة 93 حيث تقوم بدفع 32.000 دج عن كل طن.
- وتقوم أيضا بالرسم على المنتوجات البترولية حسب الأساس القانوني المادة 28 حيث تقوم بالدفع: 25مليار.
- تقوم بالرسم على الوقود حسب القانون المادة 55 من قانون المالية حيث تقوم بالدفع:  
لايتم تطبيقها لعدم تواجد معدات لقياس نسبة هذا التلوث.
- الرسم على الأطر المطاطية الجديدة حسب الأساس القانوني 60 حيث تقوم بدفع:  
لايتم تطبيقها لعدم تواجد معدات لقياس نسبة هذا التلوث

<sup>1</sup> إدارة البيئة قسم إدارة الموارد البشرية

- الرسم على التلوث الجوي ذوي المصدر الصناعي حسب الأساس القانوني 29 حيث تقوم بالدفع: 54مليار.

## -خلاصة الفصل:

على إثر ما تم تناوله في الجانب النظري تطرقنا في الجانب التطبيقي إلى مجمل التلوثات الناتجة عن المؤسسة قيد الدراسة و واقع الحماية البيئية وسلوكها على مؤسسة نفطال من خلال دراسة مختلف الرسوم البيئية المطبقة عليها مع تقييم مدى فعاليتها في حماية البيئة والحد من التلوث البيئي، فقد تبين لنا من خلال دراستنا الميدانية الدور الفعال الذي تلعبه الضرائب البيئية داخل مؤسسة نفطال في حماية البيئة والتقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها. وكذلك تقديم إحصاءات ومخططات تخص إجمالي الرسوم المدفوعة التي تهدف أساسا إلى المحافظة على البيئة وحمايتها.

إن تجربة نفطال في مجال الضرائب البيئية ما زالت في بداية الطريق، إلا أنها شهدت تطور ملحوظ منذ صدور قانون المالية لسنة 1992 وتم اصدار جملة من الضرائب والرسوم البيئية التي شملت العديد من الجوانب في إطار الإصلاح الجبائي البيئي، لكن فعاليتها التطبيقية تعد محدودة في مجال الحماية البيئية، زيادة على ضعف مردوديتها المالية

خاتمة

## - خاتمة:

بالرغم من اقتناع الكثير من المكلفين بالضريبة بالدور الذي تلعبه الجباية البيئية كأداة مالية وقائية في حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال الموازنة بين الأهداف البيئية والمحافظة على استمرار نشاط المؤسسات الاقتصادية غير أن الضرائب البيئية في الجزائر مازال متشعب لذلك نجد الكثير من النقائص في سلوك المؤسسات تجاهها.

فالجباية البيئية أداة فعالة في الحد من التلوث البيئي وتغيير سلوك الملوّثين للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتحكم في استهلاك الطاقة بالإضافة إلى تصحيح فشل الأسواق الاقتصادية، من خلال مختلف الأدوات المباشرة وغير المباشرة حيث أصبح كل من يقوم بأنشطة اقتصادية من شأنها أن تنتج منتجات أو نفايات تضر بالبيئة، عليه أن يستجيب لأداة من أدوات الجباية البيئية.

من هذا المنطلق ومن خلال هذه الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية، والتي تتضمن أجوبة عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة كما تعتبر اختبارا لفرضياتها

## - اختبار الفرضيات:

على ضوء ما تم التوصل اليه من خلال الدراسة التي تطرقنا اليها يتضح لنا:

## - الفرضية الأولى:

يقدم النظام الضريبي الجزائري ضرائب و رسوم كثيرة أهدافها ردع التلوث و تشجيع حماية البيئة إنطلاقا من الجانب النظري ودراسة الحالة التي تم تناولها فإن الضرائب والرسوم البيئية من أهم المصادر لخلق إيرادات مالية إضافية للدولة من شأنها أن تساهم في معالجة المظاهر السلبية للبيئة وهذا ما يعزز صحة الفرضية الأولى.

## - الفرضية الثانية:

تؤثر الجباية البيئية بشكل إيجابي على المؤسسات الاقتصادية حيث تؤدي إلى تحسين الأداء الشامل للمؤسسات مما يجعلها قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وردع السلوك الملوّث ودعم السلوكيات الحميدة اتجاه البيئة فحسب ما توصلنا اليه من خلال بحثنا فإن التطبيق الفعال للضريبة البيئية كفيل بتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الذي ينعكس بدوره على الأداء الاقتصادي لها، ففرض ضرائب بيئية من شأنه أن يؤدي بالمؤسسة إلى التوقف عن استخدام أليات ملوثة و استبدالها بأخرى أقل

تلويثا للبيئة، كما أن فرض ضرائب بيئية على الإنبعاثات الناجمة من سلوك الملوثين قد تقوم بوضع حد لمثل هذه السلوكيات المضرة والخطيرة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية

### -نتائج الدراسة:

إن نتائج البحث والدراسة التي وصلنا إليها تثبت صحة الفرضيات، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة:

-إن السياسات البيئية المنتهجة على المؤسسات الاقتصادية ومنها الضرائب البيئية لا تؤدي إلى منع التلوث البيئي وإنما تهدف إلى التوصل إلى الطرق الضرورية لتقليل حجم التلوث.

-محرارة ظاهرة التلوث البيئي تتطلب تنسيق جميع جهود الدول لأن التلوث ظاهرة لا تصدها الحدود الإقليمية.

-الضرائب البيئية تقوم على مبدأ الملوث الدافع ويقصد به أن المسؤول عن الضرر الذي لحق بالبيئة يجب أن يدفع مقابل ذلك وهدف هذا المبدأ هو ألقاء عبئ التكلفة الاجتماعية للتلوث على الذي يحدثه كما أن لها دور ردعي وتحفيزي فهي تمنح الملوث حرية الاختيار بين التلويث ودفع الضريبة أو تخفيض تلويثه ودفع ضريبة أقل.

-حماية البيئة من أجل تنمية بيئية مستدامة أصبح ضرورة حتمية على كل دول العالم والارتقاء لمستوى التحديات المفروضة خصوصا من جانب المشروعات التي يعد نشاطها خطرا على البيئة.

- تساهم الجباية البيئية في ترشيد الأداء الإقتصادي للمؤسسات من خلال تغيير سلوكاتها في الاتجاه الذي يحافظ على البيئة وبالشكل الذي يسمح لها بتحقيق الهدف الإقتصادي الذي تسعى إليه.

-إن التطبيق الفعال للضريبة البيئية كفيل بتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية الذي ينعكس بدوره على الأداء الاجتماعي لها.

-تعد الجباية البيئية وسيلة لإجبار المؤسسات على تخفيض النشاط الملوث للبيئة، أو تحمل التكاليف الاجتماعية الخارجية لأنشطتها، فإذا كانت مبالغ الضرائب البيئية مرتفعة جدا بحيث تؤثر سلبا على المؤسسة، عندئذ تصبح المؤسسة مجبرة على تحسين أدائها البيئي والاجتماعي للوصول إلى أدائها الإقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

### – الاقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها، نحاول فيما يلي تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تؤدي إلى تفعيل دور الضرائب البيئية في حماية البيئة:

- ضرورة العمل على تمهيد الظروف الاقتصادية، قبل الشروع في تطبيق مختلف الضرائب البيئية لضمان نجاحها في تحقيق الأهداف المتبغاة من تطبيقها.

- المفاضلة بين الأهداف المالية والبيئية للضرائب والرسوم البيئية، باقتصار دورها على ضمان حماية البيئة.

- تخصيص عائدات الرسوم البيئية إما في المجالات التي تخص حماية البيئة فقط، أو على المجالات التي تزيد من رفاهية المجتمع كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.

- ضرورة وضع قاعدة بيانات تضم كل المعلومات الخاصة بالضرائب البيئية لتمكين المواطن من الاطلاع عليها وبصفة دقيقة لمعرفة الدور الفعال الذي تلعبه الضرائب البيئية وذلك من خلال عرض بيانات لقيم التحصيل الجبائي وكذا حجم الغازات الدفينة المنبعثة ونسب تخفيضها في الجو وبصفة دورية ومتقاربة زمنياً.

- محاولة المؤسسات الاقتصادية توطيد العلاقة مع الهيآت المكلفة بالبيئة لإيجاد حلول للمشاكل التي تعذر عليها إيجاد حل لها.

- الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة أو تخفيضها في حالة شراء المؤسسات لألات ومعدات مكافحة التلوث.

- فرض الضريبة على أرباح الشركات بمعدل منخفض، بالنسبة للمؤسسات التي تقوم باستثمارات بيئية.

### – افاق الدراسة:

إن هذه الدراسة لا تقدم رؤية مجملية عن موضوع أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية من أجل حماية البيئة، ولذلك يمكن اقتراح العديد من المواضيع التي قد تكون مكتملة لهذه الدراسة أو تزيد في إثرائها من الناحيتين النظرية والعملية، وتتمثل هذه المواضيع فيما يلي:

- الضرائب البيئية وعلاقتها بالإنتاج الاقتصادي لمختلف المؤسسات الاقتصادية.

- دور استخدام الجباية البيئية في تحسين الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- تطوير آليات التمويل البيئي بتعزيز دور الضرائب البيئية.



قائمة المراجع:

1 باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. بن جيمة عمر "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من البطالة بمنطقة بشار"، تلمسان 2011.
2. خالص صافي صالح، "رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
3. زياد محمد عبد، "اساسيات علم الإدارة"، الطبعة الأولى، دار البلدية عمان 2010.
4. صمويل عبود "اقتصاد المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
5. عبد الباسط حسن "علم الاجتماع الصناعي"، الطبعة 03، مكتب غريب القاهرة 1982.
6. عبد الغفور عبد السلام واخرون، "دار المشروعات الصغيرة"، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
7. عبد الغفور يونس، "التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج"، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.
8. غول فرحات، "أثر الاهتمام بالبيئة والعمل بالموصفات العالمية البيئية ووسائل الحماية "منها، (iso-14000) جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر ديسمبر، 2007.
9. فارس مسدور، أهمية ادخل الحكومة في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة العدد 7، 2009-2010.
10. فتح الرحمان سر، "تصنيفات المؤسسة الاقتصادية حسب المعيار القانوني"، جامعة القران الكريم، بنك فيصل الإسلامي السوداني، السودان، 2013.
11. فتح الله ولعلو، "الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية"، الجزائر، 1985.
12. محمد سويلم، "الإدارة"، دار الهاني، مصر، 1994.
13. محمد صالح شيخ، الأثار الاقتصادية المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، دار الاشعاع القانوني، عام 2002.

14. مصطفى يوسف كافي، كتاب اقتصاديات البيئة والعمولة، 2014.
15. منير فوزي، "تسيير الموارد البشرية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010.
16. ناصر دادي عدون "اقتصاد مؤسسة"، دار المحمدية العامة، الجزائر 1998.
17. ناصر دادي عدون، "اقتصاد مؤسسة"، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة 2، 1998.
18. مشان عبد الكريم، " دور نظام البيئة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مصنع الاسمنت عين الكبير SCAEK".

19. كفاية العبادي 2022/04/12، "كيف نحافظ على البيئة عند انشاء مصنع كبير "

#### ب. الاطروحات والمذكرات العلمية:

1. إبراهيم بختي " دور الانترنت وتطبيقاتها في مجال التسويق"، دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشور كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
2. احمد طرطار " تقنيات الحاسبة العامة"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
3. امينة مخلفي، "محاضرات اقتصاد وتسيير المؤسسة"، جامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة.
4. بن الشيخ مريم، أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 2012.
5. بن سعد وسيلة، "تقييم المؤسسة ودوره في تحقيق ميزة تنافسية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سدي بلعباس، 2016.
6. بن منصور عبد الكريم، الجباية الإيكولوجية لحماية البيئة في الجزائر مذكرة ماجستير في القانون، فرع تحولات الدولة، جامعة مولود معمري، تيزي وزوو، 2008.
7. بوجحيش خالدية، "تحسين إنتاجية العمل ودورها في تحقيق أهدافها المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الجزائرية للسباكة بتيارت"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلو التجارية، 2007.
8. حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
9. خيثر هواري "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تيارت 2009.

10. السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص الإدارة البيئية في منظمات الاعمال دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة، 2016.
11. شرع يوسف، "الطاقة بين آفاق التنمية المستدامة والتحديات البيئية حالة الجزائر 2000-2008"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2011.
12. شلغوم مونية، "فعالية السياسة الجبائية في الحد من التلوث البيئي"-دراسة حالة-، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
- عبد الرزاق بن حبيب، "ديوان المطبوعات الجامعية"، الجزائر طبعة الأولى، الجزائر، 2000.
13. عبد الغني حسونة، "الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة أعمال قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2013.
14. علاوي صافية، "اقتصاد مؤسسة"، مطبوعة محاضرات اقتصاد مؤسسة، الجامعة عمار ثليجي، الاغواط، 2020.
15. عمر صخري، "اقتصاد المؤسسة"، الطبعة الثالثة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
16. كتوش عاشور، "المحاسبة العامة أصول ومبادئ واليات تسيير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
17. كربالي بغداد، "الوظيفة التسويقية والإصلاحات الاقتصادية"، وعلم التسيير، جامعة سانية، وهران.
18. محمد عبد الباقي "مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير تخصص مالية ونقود، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2010.
19. موساوي يوغرطة، دور الجباية البيئية في ترقية البيئة وحمايتها، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع هيآت عمومية وحكومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2017.
20. يحي شريف يعاد شبي "دور الإدارة الالكترونية في تحقيق جودة الخدمات في المؤسسات الاقتصادية"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة المستار، 2020.

21. جورج دانييل غالي، تطوير مهنة المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

ج. المجالات:

1. حولية يحيى، "التحديات البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية - تجارب المؤسسات في تطبيق النظام البيئي "الايزو" "، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 01، العدد 01، عين تموشنت 2008.
2. عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مقال بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، افريل 2011.
3. دوريل، "طاقات المستقبل يجب ان تكون كلها نظيفة"، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 25 العدد 88، الأوبك، الكويت 1999.
4. شريف غايط واخرون، "تأثير متغيرات البيئة الخارجية على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لحظر الوادي، ديسمبر 2020.
5. صيد مريم، محرز نور الدين، فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، جامعة غرداية، 2017.
6. صيد مريم، محرز نور الدين، فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، جامعة غرداية، 2017.
7. طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب استثمار أجنبي مباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 2007.
8. عزي هاجر، سالمي رشد، الجباية البيئية عنصر مفتاحي، حماية البيئة في الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية.
9. فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومة في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقة العدد 7، 2009-2010.
10. فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومة في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقة العدد 7، 2009-2010.

11. فيصل محمد عليوي التميمي، " البيئة والتنمية المستدامة في العراق جدلية استغلال الموارد الطبيعية والحماية البيئية"، مجلة المحكمة لدراسات الاقتصادية، العدد الأول، العراق، 16/04/2019.
12. كفاح صالح الاسدي، " مصادر تلوث تراب الأجزاء الغربية من محافظة البصرة"، مجلة البحوث الجغرافية، العدد5، كلية الآداب، جامعة الكوفة، البصرة، 2005.
13. محمد امين، إسحاق حسني، "مكانة وظيفة إدارة الموارد البشرية وتطورها في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة التكامل الإقتصادي، العدد 03، جامعة مصطفى سطنبولي، معسكر، 2020.
14. حي حولية وحرورية بورعدة، "التحديات البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية"- تجارب المؤسسات الجزائرية في تطبيق النظام البيئي الإيزو-، مجلة الاقتصاد والبيئة، العدد 01، المركز الجامعي بلحاج شعيب، عين تموشنت 2018.

د. المنتقيات:

1. احمد بن عيشاوي، " المؤسسة الاقتصادية والبعد الاستراتيجي للإدارة البيئية"، مداخلة ضمن ملتقى الدولي العلمي: حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة 20-21 نوفمبر 2012.
2. بن عزة محمد، بن حبيب عبد الرزاق، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث، دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، ص: 157 - 156 مداخلة لفائدة الملتقى العلمي الدولي، سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة يومي 20.21 نوفمبر 2012.
3. نور الدين جوادي واخرون، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر-دراسة ميدانية حول تجربة شركة الورود لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الإيزة 14001، مجمع أعمال الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

هـ. القوانين والتشريعات:

1. القانون رقم 25-91، ج ر ج ج العدد 30، 31 ديسمبر 2019.
2. المرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، ج ر ج ج، العدد 63

3. القانون 11-17 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018 ج ر ج ج، العدد 30، 31 ديسمبر 2019.
4. قانون المالية لسنة 2003، المعدل والمتمم من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، ج ر ج ج، العدد 42، 2008.
5. القانون رقم 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، وله حساب التخصيص الخاص رقم 302-065.
6. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 06 جويلية 2005 المحدد لكيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 101-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، ج ر ج ج، العدد 60 الصادر في 04 سبتمبر 2005.
7. القانون رقم 01-03 مؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج. ر. ج. ج. عدد 43، صادر في 20 يوليو 2003.
8. القانون رقم 24-06 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006، والمتضمن قانون المالية لسنة 2007، ج ر ج ج، عدد 85، 2006.
9. قانون المالية، ج ر ج ج، العدد 30، 31 ديسمبر 2019.
10. الأمر 01-03 المعدلة بموجب الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15/07/2006، ج ر ج ج، عدد 47 الصادر في 19/07/2006.
11. القانون 11-17 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر ج ج العدد رقم 76، ديسمبر 2017.
12. القانون رقم 11-17 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر ج ج، العدد 30، 31 ديسمبر 2019.
13. القانون رقم 11-17 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر ج ج، العدد 30، 31 ديسمبر 2019.
14. القانون رقم 17-11 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر ج ج، العدد 81، 30 ديسمبر 2019.
15. القانون رقم 17-11 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر ج ج، العدد 81، 30 ديسمبر 2019.

16. القانون 05-12 المتعلق بالمياه المكمل للمادة 49 من قانون المالية لسنة 2010 ج ر ج ج.

2. المراجع باللغة الفرنسية:

1. Rapport de la commission des comptes et de l'économie de l'environnement sur la fiscalité liée a l'environnement ،service editions de ifen. Paris 2003.
2. Henri Smet's, Le Principe pollueurs payers, un-Principe économies érige en Principe droit de environnement RGDIP, tome 97, 1993.
3. Mohamed Hamdoun le comportement écologique des entreprise chimiques tunisiennes un passage obligé ou un choix délibéré Doctorant à École supérieure de commerce de Tunis.

4. مواقع الانترنت:

1. <https://www.greenmountainenergy.com/why-renewable-energy/protect-the-environment>.
2. Environnemental taxation a guide for Policy marker 16.04.2022 [www.oecd.org](http://www.oecd.org) ,p12.
3. ، كيف نحافظ على البيئة عند إنشاء مصنع كبير 43،12 : 12/04/2022 ، <https://mawdoo3.com>

# قائمة الملاحق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تيارت في: 30 جويلية 2021

وزارة البيئة  
مديرية البيئة لولاية تيارت  
الرقم: م/ب م/ب ح ص/2021

إشعار بالدفع  
لسنة 2020

اسم المؤسسة /العنوان التجاري: R 14.26 نفضال حمادية  
العنوان: بلدية حمادية  
طبيعة النشاط: محطات خدمات  
قباضة الضرائب: مهنية  
إشعار الرسم على النشاطات الملوثة و الخطيرة:

المعامل المضاعف				الرسم القاعدي (دج)	الصف	رقم الفئة	اسم المؤسسة
المادة 6	المادة 5	المادة 4	المجموع				
05	/	03	02	60000.00	ر.م.ش.ب	1534 2b	محطة خوصات
				300000.00=5x60000.00	المبلغ الاجمالي (دج)		

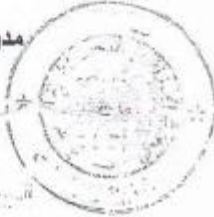
المراجع القانونية للإشعار:

- المنشور الوزاري المشترك رقم 01 المؤرخ في 08 ماي 2002، المتعلق بالضرائب الايكولوجية.
- المرسوم التنفيذي رقم 198-06 المؤرخ في 31 ماي 2006 الذي يضبظ التنظيم المعطى على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة.
- المرسوم التنفيذي رقم 144-07 المؤرخ في 19 ماي 2007 الذي يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة.
- المرسوم التنفيذي رقم 336/09 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009، متعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة.
- القانون رقم 14/19 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020 لاسيما المادة 88 منه.

ملاحظة: يجب أن يتم تسديد الرسم لدى قباض (الضرائب المختلفة)

- الرسم القاعدي: 27000.00 دج للمنشآت الخاضعة لنظام التصريح و60000.00 دج للمنشآت الخاضعة لترخيص يادي 270000.00 دج للمنشآت الخاضعة لترخيص ولائي، و360000.00 دج للمنشآت الخاضعة لترخيص وزاري.
- إن نسبة الجزاء المحددة بضعف المبلغ المحدد و المطبق على المستغل للمنشآت، الذي لا يقدم البيانات الضرورية أو إعطاء معلومات خاطئة، أو ذلك بالنظر الى ضبط نسبة الرسم و إجراء التحصيل.
- (المرجع: المواد 88، 92، من رقم 14/19 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020).
- إن نسبة الرسم تزيد على 10% حينما لا يتم الدفع للمبالغ المعينة، في الأجل المقررة (قانون رقم 11/17 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018 المادة 61).
- في حالة توفيقكم عن ممارسة النشاط يجب عليكم إبلاغنا قورا وهذا تقاديا للإستمرار في تطبيق الرسم على نشاطكم.

مدير البيئة



DIRECTION GENERALE DES IMPOTS  
 DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA  
 DE SAIDA  
 AIN EL HADJAR  
 RECETTE DES IMPOTS  
 DE

27 JUL 2020

**AVIS A PAYER**

Adresse  
 N° CCP  
 N° TEL. 046210118

M. \_\_\_\_\_  
 NIF : \_\_\_\_\_

J'ai l'honneur de vous appeler que vous êtes redevable à ma caisse de la somme de \_\_\_\_\_ dinars, au titre des impôts et taxes détaillés ci-dessous.

ARTICLE D'IMPOSITION	ANNEE	NATURE DES IMPOTS ET TAXES	MONTANT A PAYER
240	1	TAXE/RO DECHETS INDUST X	630 000,00 X
250		PNEUMATIQUE	120 000,00
251		LIQUIDES INFLAMABLES X	1 080 000,00 X
252		LUBRIFIANTS STOCKE	810 000,00
251		STOCKAGE EN RESERVE X	270 000,00
			<b>2 910 000,00</b>
Pénalités de retard			0,00
<b>TOTAL</b>			<b>2 910 000,00</b>

EWS - UIC - Algérie (2007)

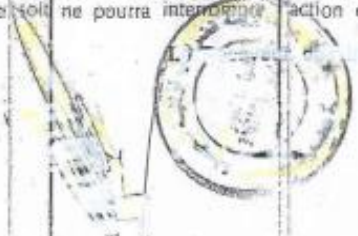
Je vous demande de prendre vos dispositions pour procéder au règlement de la somme ci-dessus sous huitaine.

Au cas où, eu égard à l'importance des impôts et taxes dus, vous ne seriez pas en mesure de vous en acquitter en totalité, mes services sont disposés à vous accorder un calendrier de paiement en rapport avec vos possibilités, que nous examinerons de concert.

Je vous signale que, au cas où vous ne donneriez pas de suite au présent avis, ou que vous ne respectiez pas le calendrier de paiement que vous aurez souscrit, l'Administration fiscale sera dans l'obligation d'engager des poursuites à votre encontre, par tous moyens de droit.

Je vous incite, par conséquent, à donner une suite immédiate au présent avis et à veiller au strict respect de l'engagement que vous aurez pris éventuellement à l'égard de mes services.

A partir de l'instant où des poursuites sont effectivement entamées, aucun motif ni aucune démarche à quelque niveau que ce soit ne pourra interrompre l'action coercitive engagée.



# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تيارت في: 30 JUIH 2021

وزارة البيئة  
مديرية البيئة لولاية تيارت  
الرقم: م/ب م/ب ح ص/2021

## إشعار بالدفع

لسنة 2020

اسم المؤسسة/العنوان التجاري: R14.25 نغطال تيارت

العنوان: طريق الجزائر تيارت

طبيعة النشاط: محطات خدمات

قباضة الضرائب: تعفي معاشي

## I- الرسم على النشاطات الملوثة و الخطيرة:

المعامل المضاعف				الرسم القاعدي (دج)	الصف	رقم الفئة	رقم المؤسسة
المادة 6	المادة 5	المادة 4	المجموع				
06	/	03	03	270000.00	رول	1532	محطة خدمات
				المبلغ الاجمالي (دج): 1620000.00=06x270000.00			

## المراجع القانونية للاشعار:

- المرسوم الوزاري المشترك رقم 01 المؤرخ في 08 ماي 2002، المتعلق بالضرائب الايكولوجية.
- المرسوم التنفيذي رقم 198-06 المؤرخ في 31 ماي 2006 الذي يسطق التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة.
- المرسوم التنفيذي رقم 144-07 المؤرخ في 19 ماي 2007 الذي يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة.
- المرسوم التنفيذي رقم 336/09 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009، متعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة.
- القانون رقم 14/19 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020 لاسيما المادة 88 منه.

## ملاحظة: يجب أن يتم تسديد الرسم لدى قبض ( الضرائب المختلفة)

- الرسم القاعدي: 27000.00 دج للمنشآت الخاضعة لنظام التصريح و60000.00 دج للمنشآت الخاضعة لترخيص بلدي 270000.00 دج للمنشآت الخاضعة لترخيص ولائي، و360000.00 دج للمنشآت الخاضعة لترخيص وزاري.
- إن نسبة الجزاء المحددة بضعف المبلغ المحدد و المطبق على المستقل للمنشآت، الذي لا يقدم البيانات الضرورية أو إعطاء معلومات خاطئة، وذلك بالنظر إلى حسيب نسبة الرسم و إجراء التمسيل.
- ( المرجع: المواد 92، 88 من رقم 14/19 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020).
- إن نسبة الرسم تزيد على 10% حيثما لا يتم الدفع للمبالغ المعينة، في الأجل المقررة (قانون رقم 11/17 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018 المادة 61).
- في حالة توافركم عن ممارسة النشاط يجب عليكم إبلاغنا فوراً وهذا نقادياً للإستمرار في تطبيق الرسم على نشاطكم.

مدير البيئة



4- الرسم التكميلي على التلوث الهوائي ذات المصدر الصناعي:

المنشآت المصنفة المحصاة	السنة	التحصيل (دج)	المبلغ الصافي (دج)	نسبة التحصيل %
57	2019	/	/	/

5- الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية:

المنشآت المصنفة المحصاة	السنة	التحصيل (دج)	المبلغ الصافي (دج)	نسبة التحصيل %
272	2019	/	/	/

6- الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة و/أو مصنعة محليا:

السنة	التحصيل (دج)	المبلغ (دج)	نسبة التحصيل %
31/05/2020	23 117 893,97	23 117 893,97	100

7- الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو مصنعة محليا:

السنة	التحصيل (دج)	المبلغ (دج)	نسبة التحصيل %
/	/	/	/

8- الرسم على المعجلات المستوردة و/أو مصنعة محليا:

السنة	التحصيل	المبلغ (دج)	نسبة التحصيل %
31/05/2020	588 150,00	588 150,00	100

9- الرسم على الوقود:

السنة	التحصيل (دج)	المبلغ الصافي (دج)	نسبة التحصيل %
31/05/2020	1 140 808 443,29	1 140 808 443,29	100

10- الرسم على النفايات ذات النشاطات الطبيعية

السنة	التحصيل (دج)	المبلغ الصافي (دج)	نسبة التحصيل %
/	/	/	/

73 % لفائدة ميزانية الدولة 27 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل	200 دج لكلو غرام الواحد من الأكلوس البلاستيكية المسكورة و أو المسكورة مع معلقا		الرسم على الأكلوس البلاستيكية المسكورة و أو المسكورة مع معلقا	
	100 % لفائدة البلديات	قيمة الرسم	رسم راجع القدمة المنزلية	
46 % لفائدة ميزانية الدولة 38 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل 16 % لفائدة البلديات 30 % لفائدة ميزانية الدولة 50 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل 20 % لفائدة البلديات	بين 1.500 دج و 2.000 دج	محل أو استعمال	X	
	بين 4.000 دج و 14.000 دج	محل أو استعمال معلق أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه		
	بين 10.000 دج و 25.000 دج	كل أرض مهيئة للتخييم أو العطورات		
	بين 132.000 دج و 422.000 دج	محل أو استعمال صناعي، أو تجاري أو حرفي أو مشابهه ينتج كميات من التقلبات بتقوى الأصناف الأخرى		
50 % لفائدة ميزانية الدولة 33 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و الساحل 17 % لفائدة البلديات	المعمل المضاعف		الرسم التصحيحي لعم تقنين التلوث المرتبطة بالنشطة العلاجية المستشفيات و العيادات الطبية الرسم التكميلي على التلوث الهوائي ذي المصدر الصناعي	
	قيمة المعامل	قيمة الرسم الأصلي دج		
	1	كمية التلوث المتجاوز من 10 % إلى 20 %		الموسمات التي تتقل أقل من شخصين أو أقل
	2	من 21 % إلى 40 %		360.000
	3	من 41 % إلى 60 %		270.000
4	من 61 % إلى 80 %	9.000		
5	من 81 % إلى 100 %	6.000	27.000	
			تصريح	

- 1- تطيئة النفاية: الرسوم التنفيذية 06-104 المؤرخ في 28/02/2006 الذي يحدد قائمة النفايات بما فيها النفايات الخاصة بالخطرة.
- 2- كمية التلوث المتجاوز: الرسوم التنفيذية 06-138 المؤرخ في 15/04/2006 الذي ينظم قيمات الغاز و الدخان و البخار و العزيرات المساللة و الصلبة في الجو و كذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها.
- 3- كمية التلوث المتجاوز: الرسوم التنفيذية 06-141 المؤرخ في 19/04/2006 الذي يضبب القيم القصوى للمصبات المساللة الصناعية.



# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تيارت في:

وزارة البيئة  
مديرية البيئة لولاية تيارت  
الرقم: م/ب/ح ص 2021

## اشعار بالدفع

لسنة 2020

اسم المؤسسة /العنوان التجاري: 141 CENTRE ENFUTEUR نفضال تيارت

العنوان: المنطقة الصناعية زعرورة تيارت

طبيعة النشاط: مركز تعبئة الغاز الطبيعي

قباضة الضرائب: عسلي معاشي

1-الرسم على النشاطات الملوثة و الخطيرة:

المعامل المضاعف	المادة 4			الرسم القاعدي (دج)	الصف	رقم الفئة	اسم المؤسسة
	المادة 6	المادة 5	المادة 4				
المجموع	04	/	/	360000.00	رؤز	1532	مركز تخزين الغاز
04	/	/	04				
1440000.00 = 04 X 360000.00							المبلغ الاجمالي (دج)

## المراجع القانونية للاشعار:

- المنشور الوزاري المشترك رقم 01 المؤرخ في 08 ماي 2002، المتعلق بالضرائب الاكولوجية
- المرسوم التنفيذي رقم 198-06 المؤرخ في 31 ماي 2006 الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة
- المرسوم التنفيذي رقم 144-07 المؤرخ في 19 ماي 2007 الذي يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة
- المرسوم التنفيذي رقم 336/09 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009، متعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة
- القانون رقم 14/19 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020 لاسيما المادة 88

(دج)

## ملاحظة: يجب أن يتم تسديد الرسم لدى قباض (الضرائب المختلفة)

- الرسم القاعدي: 27000.00 دج للمنشآت الخاضعة لنظام التصريح و60000.00 دج للمنشآت الخاضعة لترخيص بندي 270000.00 دج للمنشآت الخاضعة لترخيص ولائي، و360000.00 دج للمنشآت الخاضعة لترخيص وزاري.
- إن نسبة الجزء المحددة بضعف المبلغ المحدد و المطبق على المستغل للمنشآت، الذي لا يقدم البيانات الضرورية أو إعطاء معلومات خاطئة، وذلك بالنظر الى ضبط نسبة الرسم و إجراء التحصيل.
- ( المرجع: المواد 92، 88 من رقم 14/19 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020 ).
- إن نسبة الرسم تزيد على 10% حينما لا يتم الدفع للمبالغ المعينة، في الأجل المقررة (قانون رقم 11/17 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018 المادة 61).
- في حالة توفيقكم عن ممارسة النشاط يجب عليكم إبلاغنا فورا وهذا تلقائيا للإستمرار في تطبيق الرسم على نشاطكم.

مدير البيئة

1 - إحصاء المؤسسات المصنفة لولاية تيارت:

السنة	رو	رول	رم ش ب	ت	المجموع
2020	11	95	112	522	740
2021	11	86	116	571	784

2- إحصاء المنشآت المصنفة الخاضعة للرسم:

السنة	رو	رول	رم ش ب	ت	المجموع
2020	06	76	97	443	622
2021	11	65	97	257	430

الرسوم الإيكولوجية: *le complement des taxes*  
1- الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة (TAPD):

السنة	التحصيل (دج)	المبلغ (دج)	نسبة التحصيل %
2022/02/25	6 041 013.00	242 359 150.59	2.49

2- الرسم على التحفيز لإزالة النفايات الخطيرة و/أو الخاصة الخطيرة (TID DIS):

السنة	التحصيل (دج)	المبلغ (دج)	نسبة التحصيل %
2022/02/25	00	433 200.00	00

3- الرسم على النفايات المنزلية (TAOM):

السنة	التحصيل (دج)	المبلغ (دج)	نسبة التحصيل %
2022/02/25	1 091 011.00	973 489 700.59	0.11



## تحسين تنفيذ التشريعات الجبائية في ميدان الضرائب البيئية (ALFEN) دعم الفاعلين العموميين وتمويل حماية البيئة

المسوق

وفضلا عن ذلك، فإن اليات الإتصال وتبادل المعطيات بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية غير كافية ويتعين تنظيمها بشكل أكثر نجاعة. لذا من الضروري تحسين تنفيذ التشريعات الضريبية البيئية وزيادة معدل التحصيل قصد التمكن من مواجهة تحديات التلوث الصناعي بنجاعة أكبر.

مُدقّقاً

الهدف من مشروع ALFEN هو تحسين تنفيذ التشريعات الضريبية البيئية في الجزائر.

الأنشطة

تركز الأنشطة على تنفيذ نظام مستدام لتحصيل خمس رسوم بيئية (الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطرة على البيئة، الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية، الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية، الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية)، وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية وتحسين ولوج الشركات إلى تدابير تمويل حماية البيئة. وتنقسم هذه الأنشطة إلى ثلاث مجالات عمل:

اساسيات التشريع

- مساعدة إنشاء ودعم لجنة وزارية مكلفة بتحسين الإطار القانوني لنظام الضرائب البيئية.
- إجراء تحليل للنظام الضريبي البيئي في جوانبه الاستراتيجية والقانونية والتنظيمية.
- إجراء مشاورات تنظيمية واستراتيجية لتحسين النظام الضريبي البيئي بهدف تحديد الأولويات والتبسيط أو التوسيع.
- تقديم مقترحات لتحسين الإطار القانوني (لقوانين، التنظيم، المراسيم و / أو التعليمات).

يراقق التطور الصناعي والديموغرافي في الجزائر زيادة في إنتاج التلوث واستغلال مفرط للموارد الطبيعية. تم إدخال، في عام 2003، مبدأ "التلوث يدفع" بموجب القانون في الجزائر ووضع أسس تشريعات الضرائب البيئية التي تهدف إلى فرض ضرائب على الأنشطة المتسببة في التلوث البيئي مع زيادة التكاليف المرتبطة بها علماً بعد عام.

وقصد التقليل بهذه التكاليف الخارجية بشكل أفضل، فرضت الحكومة الجزائرية 16 ضريبة بيئية.

تتعلق هذه الضرائب بالأنشطة الملوثة والخطيرة للصناعة والنفايات الصناعية والمنزلية وزيوت التشحيم والوقود والمنتجات البترولية التي تلوث الغلاف الجوي، إلخ... ترتبط بعض الضرائب بصفة مباشرة بحماية المناخ، مثل الضريبة على المنتجات البترولية أو تلك المتعلقة بمعالجة النفايات. هناك أيضاً ضرائب على استهلاك الطاقة أو على الأجهزة ذات الاستهلاك العالي للطاقة.

وهكذا، نؤجّه هذه الإيرادات إلى تمويل التدابير التقنية للوقاية من التلوث (مثل الإنتاج الأكثر نظافة)، وأنشطة مكافحة التلوث في مكان المنشأ، وتدخل الطوارئ في حالة وقوع حادثة وأعمال التوعية والإعلام.

غير أن هذه الضرائب لا يتم تحصيلها سوى جزئياً وعدد المقتضين الذين يتكفلون بمراقبة حوالي 59000 مؤسسة مصنفة في البلاد غير كاف.

اسم المشروع	تحسين تنفيذ التشريعات الجبائية في ميدان الضرائب البيئية (ALFEN)
بتفويض من	الوزارة الفدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)
الشريك	الوزارة الجزائرية للبيئة
منطقة التدخل	الجزائر العاصمة، المبلدة، تيارت، غرداية، الأغواط
المدة	2023.12.31- 2020.01.01

صور من اليمين إلى اليسار: مداخن معمل بأحد المصانع الحجر، عتابة / محطة معالجة مياه الصرف للمياه المستعملة



الاتصال برونالد بيلارد  
 مدير المشروع  
 الرمز البريدي: 10963 برلين



### النتائج المرحلية

من أجل تحسين معرفة الوضعية، تم إجراء دراسات مختلفة حول الأنشطة الصناعية في الولايات الأربع التجريبية، وحول تحليل قدرات المخابر التابعة للمركز الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (ONEDD) وحول تصميم وتطبيق نظام معلومات ضريبي بيئي نموذجي (SIFE) يركز، في مرحلة أولى، على الرسم التكميلي على مياه الصرف الصناعي في ولاية البليدة التجريبية.

سمح إنجاز تحليل شامل للنظام الضريبي البيئي في جوانبه الاستراتيجية والقانونية والتنظيمية بمباشرة مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية. ومن جهة أخرى، أدى تحليل عملية حساب الوعاء الضريبي على مستوى الولايات التجريبية إلى تقديم مقترحات ملموسة لإجراءات تحسينية.

### الوصول إلى تدابير التمويل

- إنجاز جرد لآليات التمويل والتحفيز لحماية البيئة وتوعية الشركات بالآليات الموجودة على المستويين الوطني والدولي.
- تنظيم أنشطة تحسيسية تجاه المؤسسات ومكاتب الهندسة والولايات والهيئات حول التلوث الصناعي والحلول المتكاملة الموجودة.
- تشجيع استعمال التقنيات الجديدة وعمليات الإنتاج الأكثر نظافة وتطوير آليات التحفيز لتحسين الأداء البيئي للشركات.

### النتائج المرحلية

قصد تبيين التجارب السابقة، تم القيام بتحليل لبرامج التعاون الدولي المتعلقة بالتلوث الصناعي ومبدأ "الملوث - الدافع" في الجزائر.

وبموازاة ذلك، تم إجراء تشخيص للوسائل والأدوات المتاحة في الجزائر لمكافحة التلوث الصناعي؛ كما تم إنجاز دراسة حول التدابير التحفيزية النقدية وغير النقدية للحد من التلوث.

ويتمثل تشجيع إبرام نوع جديد من عقود الأداء البيئي مع 20 شركة، جزء من مسمى تجريبي لصياغة شراكة متجددة بين المؤسسات وهيئات الدولة.

### تعزيز الفاعلين

- تحسين استعمال التقنيات الجديدة من طرف الفاعلين المشاركين في حساب الوعاء الضريبي وتحصيل الضرائب.
- تكيف حساب الوعاء الضريبي مع وزن التلوث الحقيقي للمؤسسات.
- تعزيز القدرات البشرية لاحتساب الوعاء الضريبي للرسوم البيئية (مثل تنظيم رصد ومراقبة العمليات الصناعية).
- مرافقة الفاعلين الرئيسيين (وزارة البيئة، المديرية العامة للضرائب، مديريات البيئة، إلخ) في عملية رقمنة احتساب الوعاء الضريبي وتحصيل الضرائب البيئية.

### النتائج المرحلية

تطوير وثيقة إستراتيجية وخطط تنفيذية لبناء القدرات البشرية للفاعلين المتدخلين في هذا المجال، مصحوبة بمقترح لرقمنتها وضمان ديمومتها.

بال تعاون مع بعض من تصير	الوزارة الجزائرية للبيئة الوزارة الجزائرية للتعاون الاقتصادي والتنمية الهيئة التشريعية، الهيئة الوطنية	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي يون وايش بورن، ألمانيا	تم إبرامه من طرف مع الشركة
عناوين مقرات الوزارة الفدرالية BMZ - برلين 10963	يون BMZ Dahlmannstraße 4 برلين 53113 ألمانيا	وكالة GIZ / مشروع ALFEN 12 شارع محمد خوي / الأمازيغ الجزائر لأوليفيه لوار / نيلة فتوة ليل عومر يون 2021	تولف المسحج تسليم حديث
+49 (0)30 18 535 هاتف +49 (0)30 18535-2501 فاكس	+49 (0)228 99 535-0 هاتف +49 (0)228 99 535-3500 فاكس	poststelle@bmz.bund.de www.bmz.de	مستويات هذا المشروع هي من مسؤولية الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

